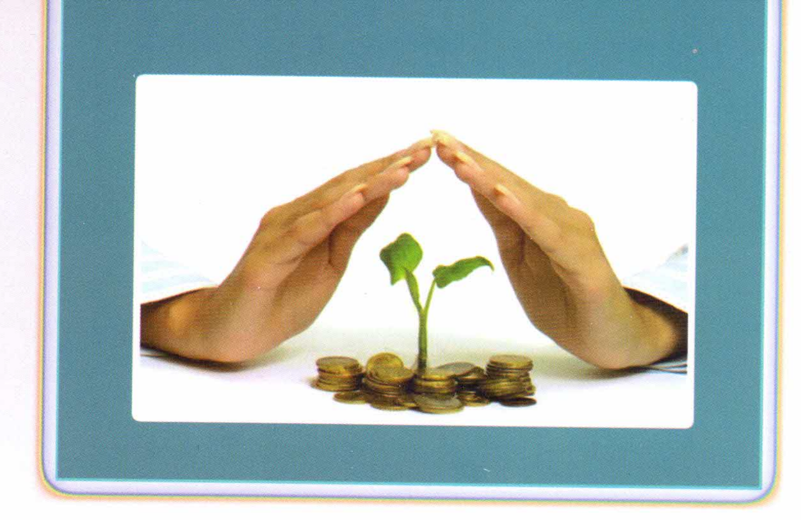


الهباء المنثور

السلطة والنخبة عقب ثورة يناير







هذا الكتاب

نتدارس فى هذا الكتاب بفصوله الخمسة والعشرين مجموعة من التوجهات التى حكمت الحياة السياسية وتحكمت فيها فيها بعد ثورة 25 يناير 2011 وذلك من خلال مجموعة مختارة من كتاباتى التى نشرتها فى تلك الفترة عن تلك الفترة، ومن ثم فإنها كانت كتابات حية بكل مافى الكتابات الحية من عيوب، وبكل ما على الكتابات الحية من مآخذ.

وليس من شك أنى كتبت عن تلك الفترة كتابات لاحقة، أى لم تكن فى الفترة نفسها، وقد وجدت أن من الأوفق أن ابتعد بالكتابات التى اتيحت لها مسحة الحكمة والتأمل وطول النفس عن تلك التى فرضت عليها اضطرارات المعاصرة والملاحقة واللهاث.

وقد آثرت أن تكون الدراسات والمقالات التى يضمها هذا الكتاب هى تلك الفصول التجسيدية والمسماة بالأسماء أى تلك التى تتميز بكونها واضحة الدلالة فى الأمثلة البشرية التى تتحدث عنها، وبكونها أيضا واضحة الحدود والقسمات فى الأفعال والتصرفات التى تحللها، أو تنتقدها ، أو تبنى عليها أحكاما تتعلق بمسار التاريخ الذى تحاول بمشيئة الله أن تساعد على كتابته فى مستقبل قريب.


6 223002 002948

الهباء المنثور

السلطة والنخبة عقب ثورة يناير

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه ـ ميدان ألف مسكن ـ مصر الجديدة

تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ ـ ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨ ـ ٢٦٣٧٤٢٧٣

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

الهباء المنثور

السلطة والنخبة عقب ثورة يناير



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.

الهباء المنثور: السلطة والنخبة عقب ثورة يناير/ محمد الجوادى.

ط١. ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.

١٣٦ص؛ ٢٤سم.

تدمك 978-977-701-128-0

١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.

٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الثورات.

أ ـ العنوان ٣٢٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٢٢٠٣٠/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 128 - 0

إهـــداء

إلى أخى الكريم

الدكتور كمال سعد منصور

المحتويات

هذا الكتاب

نتدارس فى هذا الكتاب بفصوله الخمسة والعشرين مجموعة من التوجهات التى حكمت الحياة السياسية وتحكمت فيها فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وذلك من خلال مجموعة مختارة من كتاباتى التى نشرتها فى تلك الفترة عن تلك الفترة، ومن ثم فإنها كانت كتابات حية بكل ما فى الكتابات الحية من عيوب، وبكل ما على الكتابات الحية من مآخذ.

وليس من شك أنى كتبت عن تلك الفترة كتابات لاحقة، أى لم تكن فى الفترة نفسها، وقد وجدت أن من الأوفق أن ابتعد بالكتابات التى اتيحت لها مسحة الحكمة والتأمل وطول النفس عن تلك التى فرضت عليها اضطرارات المعاصرة والملاحقة واللهاث.

وقد آثرت أن تكون الدراسات والمقالات التى يضمها هذا الكتاب هى تلك الفصول التجسيدية والمسماة بالأسماء أى تلك التى تتميز بكونها واضحة الدلالة فى الأمثلة البشرية التى تتحدث عنها، وبكونها أيضا واضحة الحدود والقسمات فى الأفعال والتصرفات التى تحللها، أو تنتقدها ، أو تبنى عليها أحكاما تتعلق بمسار التاريخ الذى تحاول بمشيئة الله أن تساعد على كتابته فى مستقبل قريب.

وإنى أدعو الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن أكون قد أديت بهذا الذى كتبت بعض واجبى تجاه أبناء وطنى، وأن يجد البعض الآخر بعض المتعة فيما يطالعون. وكلى أمل أيضًا أن يسهم هذا الكتاب أيضًا فى تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا وأخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ أسأل أن يذهب عني ما أشكو من ألم وتعب ووصب وقلق، وأن يهبني الشفاء والصحة والعافية، وأن يقيلني من مرضي، وأن يعفو عني، وأن يغفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر. وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ أسأل أن يعينني على نفسي وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول.

وهو ـ جلّ جلاله ـ الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعّمني، وحبب فيّ خلقَه.

وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ـ بالطبع وبالتأكيد ـ كثيرة ومتواترة ومتنامية.

فله ـ سبحانه وتعالى ـ وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادي

القاهرة: مايو ٢٠١٢

الباب الأول

رئيس الحكومة
ليس هو رئيس الوزارة

الفصل الأول

هل يمكن إلغاء منصب رئيس الوزراء

(١)

لا ينص الدستور المصرى على أن نظام الحكم فى مصر رئاسى، لكنه ينطق بها لا يدع مجالا للشك بأنه أكثر من ذلك فيما يتعلق بسلطة رئيس الجمهورية.

أما رئيس الوزراء فى عهد الثورة، فهى وظيفة يوجه إليها النقد واللوم، فإذا أحسنت فالفضل لرئيس الجمهورية، وإن أساءت فالعيب من شاغلها..

وهكذا فإن الحرص على وجود هذه الوظيفة ارتبط بحرص رئيس الجمهورية على إزاحة المسئولية الأدبية عن كاهله دون أن يفرط فى نسبة الإنجازات إلى نفسه.. وهذا هو ما حدث بالفعل طيلة فترة حكم الرئيس مبارك، التى حرص فيها على أن يكون هناك رئيس وزراء طول الوقت باستثناء الأيام الثمانين الأولى من حكمه حين اضطرته الظروف إلى أن يجمع رياسة الوزارة مع رياسة الجمهورية، أما الرؤساء الثلاثة الأول فقد تولوا فى بعض الأحيان رياسة الوزارة بالإضافة إلى رياسة الجمهورية، كما تخففوا من رياسة الوزارة فى معظم الأحيان، وكان منطقهم المعلن فى الجمع بين المنصبين مرتبطا بالرغبة فى الإنجاز الأكبر أو الأسرع عن طريق تركيز السلطة، أو عن طريق مباشرة الأمور الداخلية بالمستوى الأعلى من السلطة دفعة واحدة.

(٢)

يقودنا هذا إلى إدراك حقيقة مهمة، وهى أن رياسة الوزراء فى حد ذاتها لم تكن بمثابة ركن إيجابى فى بناء هرم السلطة فى حقبة الثورة، وإنما كانت أقرب ما تكون إلى الأركان الإضافية التى

قد تلقى العبء على مشروع القرار، أو على طريقة إنفاذه أو تنفيذه، إلى حد أن يرى المراقبون لدينامية الأحداث أن الأمر قد أصبح بحاجة إلى تدخل رئيس الجمهورية فى الأمور لإعادتها إلى نصابها، وهو ما تكرر على مدى عهد الثورة كله رغم كفاءة رؤساء الوزراء الذين تعرضوا لمثل هذا الموقف، بمن فيهم زكريا محيى الدين، الذى كان صنوًا لعبد الناصر فى تقديرهما لبعضهما، فضلًا على مكانتهما فى القوات المسلحة، أو مجلس قيادة الثورة.

لكن القضية فى مثل هذه الأحوال لا ترتبط بالقدرة، ولا بالنزاهة، ولا بالأداء، ولا بالذكاء، وإنما هى ترتبط بحقيقة أخرى هى أن التيارات الأخرى (وما أدراك ما التيارات الأخرى؟!) لا تجد فرصتها فى ظل الحكم الجمهورى الرئاسى إلا فى مناوأة رئيس الوزراء، وكأنما أصبح مثل هذا المنصب فى هذه النظم بمثابة حائط صد أمام آراء المعارضين لسياسات السلطة التنفيذية (والسياسية من باب الأولى)..

(٣)

وكما أن هذا المنصب يلعب دور حائط الصد، فإنه يلعب أيضًا دور حائط السد أمام كثير من مبادرات الوزراء المجتهدين فى تطوير وترقية نجاحاتهم فى قطاعاتهم، ذلك أن الطبيعة البشرية فى مثل هذه النظم تدفع بكل نوازعها للوقوف ضد فرص النجاح والألمعية التى يمكن أن تتحقق للوزراء، لأنها لن تصب فى مصلحة رئيس الوزراء، وإنما ستصب فى معين الخصم من رصيده، ومن قوته، ومن إنجازاته، وهو ما رأيناه على مدى سنوات طويلة من الحروب الخفية التى قادها الوزراء ضد رؤساء الوزارة أو قادها رؤساء الوزراء ضد تطلعات الوزراء العاملين معهم الذين يتعجلون الصعود على جثث رؤسائهم ليحتلوا مكانهم بأسرع وقت ممكن.

(٤)

ويذكر لنا تاريخ مصر المعاصر مواقف عديدة أبانت بوضوح عن هذا الصراع المحموم والمحتوم بين شخصيات نالت ما كانت تستهدف، ولعل أبرز نموذج لهؤلاء هو ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى، الذى لم يهدأ باله إلا بعد أن احتل

موقع رئيس الوزراء، حتى فاجأته المظاهرات الغاضبة فى ١٩٧٧ على الرغم من أنه كان مشجعًا فى فترة سابقة لمظاهرات استهدفت سلفه فى رياسة الوزارة كى تعجل برحيله ليحل هو محله!

وقد حدث الشيء نفسه فى بداية السبعينيات من القرن العشرين وبداية حكم الرئيس السادات، حين أخذ الدكتور عزيز صدقى يدفع الأمور دفعًا إلى إحداث الخلخلة الكفيلة بأن يحل هو محل الدكتور محمود فوزى فى رياسة الوزارة، وهو ما حدث بالفعل بأسرع مما يتصور أى مراقب.

وفيما قبل هذا بعقدين من الزمان لعب الرئيس جمال عبد الناصر نفسه هذا الدور من خلال رياسته للوزارة فى عهد الرئيس محمد نجيب، إلى الحد الذى صمم فيه الرئيس نجيب على استعادة منصب رياسة الوزارة، وعدم تركه للرئيس عبد الناصر حين أدرك أن الرئيس عبد الناصر كان يستخدم هذا المنصب بمثابة منصة للهجوم والمناورة والتحالفات، وتعويق سلطة الرياسة، والتقليل منها ومن مكانتها.

(٥)

مع كل هذه التجارب السياسية السلبية فإن منصب رياسة الوزارة لم يصب فى مصلحة الوطن.. إلا فى حالات قليلة ينبغى ذكرها إحقاقا للحق من ناحية، وإضاءة للصورة من ناحية أخرى، وتتمثل أبرز هذه الحالات فى تجربتين أساسيتين تجاوزهما الزمن حتى مع اعترافه بأهميتها.

وأولى هاتين التجربتين هى تجربة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى بداية عهد الرئيس مبارك، وهى تجربة حفلت بالإيجابيات والسلبيات، وألقت بظلال مؤثرة من شخصية صاحبها على استهلال رئيس جديد لرياسته، وظهر فيها طابع التوفيق، والتأليف، والاستيعاب، مما شكل صورة ذهنية للرئيس الجديد كانت مختلفة تمام الاختلاف عن شخصيته، وطابعه، وأدائه.

ومع أن أحدًا لا ينكر أن هذه الصورة قد أفادت الرئيس حتى بما لم يكن يريده أو يتوقعه، فإن الرئيس نفسه لم يكن سعيدًا بهذا الوضع، ولهذا فإنه سرعان ما مارس حقه فى تغييره، ومع أن المراقبين والسياسيين لم يفهموا هذا فى وقته، فإن مرور السنوات جعلهم يدركون الحقيقة بعد فوات الأوان.

(٦)

ومن العجيب أن عقلية الرئيس مبارك قد كشفت فى ذلك الوقت بكل وضوح عن توجهاته حين صدرت إشارات صريحة بأنه كان ينوى شغل منصب رياسة الوزارة بشخصية عرف عنها (من قبل) ما عرف عنه هو نفسه (من بعد) بالقدر الكبير من الاعتزاز بالرأى، وعدم التفريط فيه، والانحياز إلى الرؤية الذاتية المسبقة، وإعلائها فوق كل الرؤى الأخرى، أو فلنقل صراحة إن الأمر كان أقرب ما يكون إلى عبارة رجل الشارع «العناد الشديد والمستمر والأبدى».

ومع أن ظروف الوفاة المفاجئة للدكتور فؤاد محيى الدين حين علم باستبعاده من مملكته التى أقامها، جعلت الأمور تسير فى اتجاه آخر بتكليف أقدم نواب رئيس الوزراء (كمال حسن على) برياسة الوزارة، فقد ظل الرئيس مبارك يتحين الفرصة ليفرض على موقع رياسة الوزارة شخصية أخرى شبيهة به وبالدكتور رفعت المحجوب فى سماتها الشخصية، وقسماتها التنفيذية، وذلك حين عهد بعد عام وشهر إلى الدكتور على لطفى بتشكيل وزارة جديدة، بينما كان كمال حسن على يؤدى أداء متصل النجاح، والتقدير، والرضا.

(٧)

وفى كل الأحوال فقد بقيت للرئيس مبارك من حقبة فؤاد محيى الدين مجموعة من الإنجازات والمكتسبات التى حسبت للرئيس مبارك، على الرغم من أن فؤاد محيى الدين كان صاحب المبادرة إليها، كما كان صاحب الإيمان العميق بها، ومن هذه المبادرات محاولة استيعاب السياسيين المعارضين للحكم من خلال الإفراج عنهم، والسماح بعودة بعض أحزابهم وجمعياتهم، واستيعاب كتابات بعضهم الآخر فى الصحافة القومية، وعودة (أو استعادة) كثير من أصحاب الأقلام الذين كانوا قد تركوا مصر إلى المنافى الاختيارية (فى ظل الظروف الاقتصادية المصرية، والطفرة البترولية العربية، وما أعقبها من رغبة فى تكوين حضارات ومناطق تأثير فكرى تعتمد فى جزء منها على المثقفين المصريين الذين كانوا معروفين على نطاقات واسعة ومؤثرة).

أضف إلى هذا إلحاح فؤاد محيى الدين على عودة رجل الدين إلى عمله، وإلحاحه فى إجراء انتخابات على أساس القائمة النسبية، ونجاحه فى جزئيات إدارية دالة من قبيل فرض مواعيد

مبكرة لإغلاق المحلات والمتاجر فى العاصمة وغيرها، وما إلى هذا من تنظيمات كانت كفيلة بأن تظهر طابعًا مختلفًا لعصر جديد مع قدوم رئيس جديد.

وقد أسهمت كتابات موجهة فى تصوير الرئيس ملتزمًا (إلى أبعد الحدود) بكثير من القيم التى يحبها الشعب، وهو التصوير الذى لعب مع الزمن دورًا سلبيًّا حين ساعد على تأجيج ثورة الجماهير على الرئيس نفسه بعد ثلاثين عاما، حين فوجئت هذه الجماهير وسط ثورتها بالحديث عن كل ما خالف الدعاية الأولى من قبل وجود ثروات خيالية للرئيس وعائلته.. إلخ.

(٨)

أما التجربة الثانية التى أفاد منها الرئيس السابق مبارك طيلة عهده الذى استمر عقدًا كاملًا من الزمان، ثم بدد بنفسه ثمارها (دون وعى، أو دون قصد مسبق)، فقد كانت تجربة الدكتور عاطف صدقى، الذى بدأ تجربة ذكية للإصلاح الاقتصادى والمؤسسى والتنفيذى طبقًا لما تقوله الكتب (على حد التعبير الحرفى)، والتزم إلى أقصى درجات الالتزام بالحدود القصوى لسلامة التشريعات، وبعدها عن التلفيق والتفصيل، وهو الأمر الذى أعاد لمصر فى وقتها وجهها الاقتصادى القديم، والملائم للعصر، مع تحرير العملة، وتحرير سعر الصرف، وعودة سوق المال والبورصة، وتعديل القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، وتحرير القطاع العام من كثير مما كان يقيد حركته، ووضع أسس الإعلان عن الوظائف العليا (القانون ٥) بمعايير ذكية ودقيقة، ومعالجة تشوهات الكادرات الخاصة، وإنصاف رجال القضاء.. إلخ.

وقد آتت سياسات عاطف صدقى ثمارها على مدى السنوات التسع التى قضاها فى رياسة الوزارة، وشاء القدر أن تتحول خزانة مصر من خزانة شبه خاوية فى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، إلى خزانة ذات احتياطى نقدى كبير، كما استقرت أسعار كثير من السلع، وتضاءلت معدلات التضخم، واستقر سعر صرف الدولار، وأحس الشارع بالراحة والأمل فى المستقبل وليس سرًّا أن رغيف الخبز المدعوم وصل فى ١٩٩٥ إلى حالة من الوفرة لم تتح له من قبل، ولا من بعد، حتى كانت الأفران تتيحه فى أى وقت، بل كان بعضها يمرّ به فى عربات يدوية ذات عجلات فى نهاية اليوم (.. وهو ما يدل على أن أزمات الخبز الحالية حصيلة للفساد لا للندرة، ولسوء الإدارة لا لقلة الموارد، ولجهل الوزراء وليس لارتفاع السعر العالمى .. وهى ملحوظة مهمة وإن بدت جانبية).

(٩)

ولم ينته عهد عاطف صدقى إلا وكان الإصلاح المصرفى قد تحقق بنسبة كبيرة، لكن قرارات الرئيس مبارك فى الاختيارات التالية لرؤساء الوزراء كانت كفيلة أن تبدد معظم ما أنجزته وزارات عاطف صدقى الثلاث فى ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٩٣، وبأن تحل محلها سياسات لا يمكن وصفها إلا بأنها تمكنت بنجاح باهر من تدمير البنية الاجتماعية (بكل قسوة)، وإيقاف الإنجازات فى مجالات البنية الأساسية (بكل جهل)، وتشويه البنية الاقتصادية (بكل فساد)، وهى العوامل الثلاثة التى أوصلت نظام الرئيس مبارك ونجله وأصدقاء نجله إلى طريق مسدود يتمنى المخلصون أن يخلصوا مصر منه فى أسرع وقت ممكن!

(١٠)

ومن الجدير بالذكر هنا أن نوعية رؤساء الوزارة فى هذه الحقبة (١٩٩٦ - ٢٠٠١) كان بمثابة أحد العوامل التى دفعت إلى تراكم الأخطاء، وتفاقم الأوضاع عاما بعد عام، فقد كانت بداية وزارة الجنزورى موفقة، لكنها كانت بطيئة جدا، وهكذا فقد التهم عنصر البطء عنصر التوفيق فى سرعة بالغة، ثم فرض نفسه على طابع الوزارة وإنجازها الداخلى، فاندفع رئيسها إلى فتح أبواب البنوك للمغامرين كى يقوموا بالتنمية بالنيابة عنه.

وسرعان ما تدهور الوضع فى ظل تدخل شخصيات غير مسئولة، وفى ظل التعامل مع أصول الدولة على أنها إقطاعيات، وأصبح رئيس الوزراء وكأنه ينادى بها هو كافر به، ومنكر له، فى ظل دراسته وتوجهاته السابقة وتحول «التخطيط» الذى كان الجنزورى وزيرا له طيلة ١٣ عاما، إلى شىء آخر أقرب إلى «التخبط»، وفاحت رائحة احتراق كثير من توجهات دولة بناها ملوك أسرة محمد على جميعا ثم محمد نجيب ثم عبد الناصر ثم السادات ومبارك (الأول) على الانحياز لمصالح الشعب، وبدأ حديث جديد فى عهد مبارك (الأخير) لا يعنى فى مفهومه وفى نهايته إلا ضرورة التخلص من الشعب نفسه.

(١١)

جاء عهد عاطف عبيد ليعلن بكل وضوح عن السياسات التى بدأت فى عهد الجنزورى

بعبارات أكثر مراوغة، وبدأ إرضاء التوجهات الفردية على حساب الأصول الجماعية، وليس سرًا أن أحد الأقلام المؤثرة جدًا نال بصراحة ونالت أسرته الصغيرة حظها المبكر جدًا من ثروات مصر على يد وزارة عاطف عبيد فتحولت أرقام ثروته من الأصفار الأربعة إلى الأصفار العشرين بفضل ابتزازه لهذه الوزارة، التى شهدت توحش الرأسمالية غير الوطنية، مع الحديث الموازى عن غل يد رجال الأعمال، وعن قيود تفرض عليهم فى الظاهر، لكنها لا تفرض على فكرة التوحش نفسها، وأصبح الأمر شبيهًا بتربية الوحوش داخل قفص محكم الإغلاق تملك الحكومة مفاتيحه، بينما الوحوش تزداد شراسة.

(١٢)

حتى إذا جاء أحمد نظيف أطلق بصراحة وبسذاجة وبلذة الوحوش الكاسرة على الشعب فى سرعة بالغة، فإذا الوظائف التى أفنى المصريون فيها عمرهم تصبح بمثابة شىء أثرى ليس له تأثير، ولا تقدير، فى ظل تعيينات لا نهاية لها لأشخاص لا خبرة لهم، فى وظائف لا وجود لها، برواتب لا سقف لها، وإذا نحن أمام وضع لم تشهده دولة فى التاريخ الإنسانى كله، حتى إن أموال الشعب أصبحت تدفع جملة وخيارًا وعيانًا بيانًا.. وجهارًا نهارًا لمغامرين محترفين للإجرام تحت دعوى تشجيع التصدير، وأصبحت هذه الأموال تصرف بعشرات الملايين كى تدخل جيوب الوزراء الذين يوقعون مستندات صرفها لأنفسهم.

وإذا برواتب طبقة محدودة من المصريين تفوق عشرة أضعاف الرواتب القصوى فى أوروبا وأمريكا، وإذا الخريجة التى لم يمض على تخرجها فى جامعة خاصة ضعيفة المستوى سوى أسابيع، تتقاضى فى الشهر الواحد أضعاف رواتب كل الأساتذة فى الجامعة التى تخرج فيها أساتذتها، وذلك من أجل أن ينطق أبوها فى البرلمان من حين لآخر بكلمة زور فى الدفاع عن الحكومة التى كانت تعرف أنها غارقة فى الخطيئة والرذيلة!! ومع هذا كانت تبرز شهادات الشرف !!

(١٣)

وشهدت مصر لأول مرة فى تاريخها وزارة يغلب عليها طابع العداء المعلن للشعب،

والحرص على استفزازه، وقد كان هذا الطابع فى البداية يضيف (بطريقة غير مباشرة) إلى مجد رئيس الجمهورية، الذى كان ينزع فتيل الأزمات فى الوقت المناسب أو بعده بقليل، فيحوز التصفيق المدبر مرة بعد أخرى، وينال الإعجاب المجهز سلفا، لكن الأمور فى الأعوام الثلاثة الأخيرة اتجهت إلى منحى آخر حين أصبح التأزيم سريع الوتيرة، وعالى الإيقاع، ثم أصبح الرئيس بحكم السن منصرفًا تمامًا عن القيام بدوره الصناعى فى نزع الفتيل.

وهكذا شهد العام الأخير من عهد الرئيس مبارك أكثر من عشر أزمات متوالية كانت كل أزمة منها كفيلة بإنهاء حضارة، لا بإنهاء عهد حكومة، أو عهد رياسة فحسب، ولست أجد فى وصف هذه الأزمات الأخيرة أصدق تعبيرًا من تشخيصى الفظيع فى حديث صحفى مطول أجرى معى فى عهد الرئيس مبارك، ونشرت إشاراته فى الصفحات الأولى، وفيه أشرت بكل وضوح إلى أن الوزارة الأخيرة تضم سبعة (على الأقل) مكانهم الطبيعى هو السجون والأشغال الشاقة، وسبعة آخرين (على الأقل) مكانهم هو مستشفى الأمراض العقلية، وسبعة آخرين (على الأقل) يستحقون الإعدام بعد أخذ رأى المفتى، وإن كانت الصحيفة قد حذفت فى اللحظة الأخيرة عبارة السبعة المستحقين للإعدام وتركت مكانها سوادًا أشار إلى شىء محذوف.. ولا أظننى كنت مبالغًا (عن الحد) حين قلت هذا.. ولا أظننى كنت شجاعًا (بما يفوق الحد) .. حين قلت هذا على هذا النحو.

(١٤)

وخلاصة القول فى هذا الشأن أن رئيس الوزراء الأخير كان دون غيره مسئولًا عن هذا الوضع الكارثى الذى كرس كارثيته بأسوإ نهاية لأسوإ أداء.. وهو ما يدفعنا إلى إعادة التفكير فى جدوى منصب يمكن أن يكون ملاذًا لمثل هذا الفساد الذى لا نزال ندفع ثمنه من دمائنا وأرواحنا.. لا من أموالنا وأقواتنا فحسب.. وبخاصة أن خبرة رئيس الوزراء الحالى بأمور الوزارة لم تحدث إلا فى عهد الفساد حتى ليمكن القول: إنه لم يعرف لهذا المنصب طابعًا غير الفساد .. ولست أعتقد أن وضعنا اليوم يحتمل وجود رئيس وزارة من مرحلة مريرة ومرة.

الباب الثانى

الدولة والحكومة والوزارة

الفصل الثانى

التنظيم الأمثل للحكومة المصرية

(١)

لا أزال عند رأيى فى أن أهم خطوة ينبغى اتخاذها فى الوقت الراهن هى إعادة تنظيم هيئات الدولة وتحديد العلاقة بين الدولة والحكومة والوزارة تبعا للمعايير العالمية أو العلمية، لا تبعا لشخصيات وسطوة المسئولين الكبار فيها..

أولا: الهيئات الخارجة عن سيطرة مجلس الوزراء

١- شيخ الجامع الأزهر.

٢- رئيس المخابرات العامة.

٣- محافظ البنك المركزى.

٤- النائب العام.

٥- رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات.

ثانيا: الهيئات التابعة لمجلس الوزراء مباشرة (بدون وزارات)

١- التنمية الإدارية.

٢- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

٣- هيئة الرقابة الإدارية.

ثالثا: الهيئات التابعة لمجالس المحافظات بعد أن تطور صلاحياتها

١- المدارس المحلية.

٢- المكتبات المحلية وقصور الثقافة.

٣- المستشفيات العامة والمركزية ومكاتب الصحة.

٤- صيانة المساجد.

٥- المجالس البلدية المعنية بالبناء والتراخيص.

٦- مراكز الشباب والنوادى الرياضية.

■ ■ ■

الفصل الثالث

الحجم الأمثل لمجلس الوزراء المصرى

(١)

لا أزال عند رأيى فى أن أهم خطوة ينبغى اتخاذها فى الوقت الراهن هى إعادة تشكيل الوزارة من عدد محدود من الوزراء السياسيين الأقوياء يكون لهم القدرة على الإصلاح ويكون الحل والعقد فى أيديهم.

ولا أزال عند رأيى فى أن يتحمل الوزير الواحد فى مجلس الوزراء مسئولية عدد من الوزارات المتقاربة فى اختصاصاتها ومجال عملها وليس وزارة واحدة وذلك بدون إلغاء الكيانات المنفصلة القائمة حاليا أى ببساطة شديدة أن يكون الوزير وزيرًا لأكثر من وزارة من الوزارات المفتتة الآن، وذلك بديلا عن مبدإ «وزير لكل وزارة»، الذى أدى إلى ترهل مجلس الوزراء نفسه وصعوبة «التعبئة»، فضلًا على كثرة النزاعات وترحيل الاختصاصات والتنصل من المسئولية والإلقاء بها على عاتق الآخرين.

الوزراء والوزارات

- وزير للعدل.
- وزير للخارجية.
- وزير للداخلية والإدارة المحلية.
- وزير للزراعة واستصلاح الأراضى.

وزير للهندسة المدنية

- الأشغال والموارد المائية.
- التعمير.
- الإسكان والمرافق.

وزير للشئون الاقتصادية

- الاقتصاد.
- المالية.
- أملاك الدولة.
- قطاع الأعمال العام.
- الإعلام المملوك للدولة.
- التجارة.
- التخطيط.
- التعاون الدولى.
- الصناعة.
- السياحة.

وزير للطاقة والاتصالات

- الكهرباء.
- البترول.
- الاتصالات.
- النقل.

وزير للتربية والثقافة والعلوم

- التربية والتعليم.
- التعليم العالى.
- البحث العلمى.
- الثقافة.

وزير للرفاه الاجتماعى

- الشئون الاجتماعية.
- التأمينات.
- الصحة.
- القوى العاملة والتدريب.
- التضامن الاجتماعى.

لمحة تاريخية:

حين قامت ثورة ١٩٥٢ كان عدد الوزارات التى يمكن أن يتولاها وزراء مستقلون بها ١٥ وزارة، وقد تشكلت الوزارة الأولى فى عهد الثورة وهى الوزارة السبعون فى تاريخ مصر الحديث من أحد عشر عضوًا بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه على ماهر باشا، وقد تولى على ماهر فى هذه الوزارة ثلاث وزارات بالإضافة إلى رئاسته للوزارة، كما تولى مدير مكتبه وصديقه إبراهيم عبدالوهاب وزارتين، وبذا تم شغل المناصب الوزارية فى ١٤ وزارة، بينما بقيت الوزارة الخامسة عشرة (وكانت بالمصادفة) وزارة المواصلات بلا وزير، وقد عُين لها بعد أسبوع وزير تولاها لمدة يوم أو يومين بصفة شكلية حتى يكون مؤهلًا لمنصب أعلى وهو القائمقام محمد رشاد مهنا مرشح الضباط الأحرار لعضوية مجلس الوصاية، وهكذا كان من الممكن أن تسير الأمور بوزارة من أحد عشر (أو اثنى عشر) عضوًا بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه.

فى الوزارة التالية قفز العدد من ١١ إلى ١٦ عضوًا (رئيس ونائب رئيس و١٤ وزيرًا)، وقد تولى رئيس الوزراء وزارة واحدة بالإضافة إلى منصبه، وتولى نائبه وزارة واحدة أيضًا، وتولى ١٣ وزيرًا ١٣ وزارة، بينما تولى الوزير الرابع عشر وهو فتحى رضوان منصب وزير الدولة، وسرعان ما أسست وزارة الإرشاد القومى وتولى وزير الدولة هذا أمرها (بوسع المرء أن يقول: أسست له، وبوسع المرء أيضًا أن يقول أسسها هو نفسه)، وبعد تشكيل هذه الوزارة بثلاثة شهور حدث لها تعديل وزارى فزاد عدد أعضائها إلى ١٧ عضوًا.

فى الوزارة التالية (٧٢ ـ وزارة محمد نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣) انخفض العدد إلى ١٥ عضوًا.. ولكن بشىء من التعديل المتكرر وصل العدد فى نهاية عهد هذه الوزارة إلى ١٩ عضوًا.

وفى الوزارة التالية (٧٣ـ وزارة عبدالناصر الأولى فى فبراير ١٩٥٤) كان العدد قد قفز ليتمم العشرة الثانية، ولم يتراجع هذا الرقم إلى أقل منه أبدًا، وأصبح عدد أعضاء الوزارة عشرين وزيرًا، زاد فى الوزارة التالية (٧٤ ـ محمد نجيب فى مارس ١٩٥٤) ليصبح واحدًا وعشرين، وفى التالية (٧٥ـ عبدالناصر الثانية فى أبريل ١٩٥٤) ليصبح اثنين وعشرين، ثم عاد إلى عشرين فى الوزارة التالية (٧٦ـ وزارة عبدالناصر الثالثة، يونيو ١٩٥٦)، وفى وزارة الوحدة الأولى كان هناك واحد وعشرون وزيرًا مصريًا (هم تقريبًا كل أعضاء الوزارة التى تشكلت ١٩٥٦ بعد استقالة عبدالرازق صدقى وتعيين على صبرى وزيرًا للرئاسة ثم دخول حسن عباس زكى عند تشكيل هذه الوزارة).

وكان تشكيل وزارة الوحدة الثانية فى أكتوبر ١٩٥٨ فرصة لزيادة أعداد الوزراء، وكان لمصر ١٤ عضوًا فى الحكومة المركزية (بمن فيهم الرئيس ونائباه) و١٥ يمثلون المجلس التنفيذى للإقليم المصرى (بمن فيهم رئيس المجلس)، أى أن المصريين الذين كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الوزراء قد قفز عددهم من ٢١ إلى ٢٩ مرة واحدة.

وقد استمر العدد كما هو تقريبًا فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) وقد زادوا واحدًا فقط، أما وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد ضمت من المصريين واحدًا وثلاثين كانوا هم الرئيس وخمسة نواب له، واثنين وعشرين وزيرًا، وثلاثة من نواب الوزراء.

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) استقر عدد أعضاء الوزارة عند ٢٩، وهو ما تكرر فى وزارة على صبرى الأولى فى ١٩٦٢.

ولكن الرقم قفز قفزته الرابعة ليقترب من الأربعين فى وزارة على صبرى الثانية فى ١٩٦٤ (٣٧ عضوًا عند تشكيل الوزارة زادوا إلى ٣٩ فى أثنائها)، ومنذ ذلك اليوم أصبح الرقم فوق الثلاثين فى الغالب، فى الوزارة التالية (زكريا محيى الدين) انخفض العدد إلى ٣٥ (فقط)، وفى الوزارة التالية (صدقى سليمان) إلى ٣٢، وفى وزارة عبدالناصر التاسعة فى ١٩٦٧ أصبح الرقم ٢٨، ولكنه فى ظل التعديلات المتتالية عليها وصل إلى ٣١، وفى آخر وزارات عبدالناصر (مارس ١٩٦٨) كان العدد عند تشكيل الوزارة ٣٢ ولكنه قفز قبل نهايتها إلى ٣٤.

وهكذا تشكلت أولى وزارات عهد السادات وقد ضمت ٣٣ عضوًا، وكذلك ثانى وزارات عهده، وزاد الرقم فى ثالث وزارة فى عهده (وزارة الدكتور فوزى الثالثة) إلى ٣٤ عضوًا، ثم عاد لينخفض إلى ٢٩ فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة بعد إعلان الدستور الدائم والعزم على إلغاء بعض الوزارات لقيام دولة المؤسسات.. ولكن عندما شكل عزيز صدقى وزارته (فى يناير ١٩٧٢) قفز العدد مرة أخرى إلى ٣٢، فلما شكل السادات وزارته الأولى قفز العدد إلى ٣٦، وفى وزارته الثانية زاد إلى ٣٧، وفى وزارة الدكتور حجازى إلى ٣٨، ثم عاد إلى ٣٥ فى وزارة ممدوح سالم الأولى، وانخفض مرة أخرى إلى ٣٢ فى وزارتيه الثانية والثالثة، ومرة أخرى فى وزارته الرابعة إلى ٣٠، ثم ا رتفع فى وزارته الأخيرة إلى ٣١ وزيرًا، وارتفع مرة أخرى فى وزارة مصطفى خليل إلى ٣٢، وعاد فى الثانية إلى ٣١ عضوًا فقط، وكانت وزارة السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ بمثابة الوزارة التى حققت أقل رقم من الأعضاء فى عهد السادات كله حين ضمت ٢٦ عضوًا فقط، وهو أقل عدد وصلت إليه الوزارة منذ أكتوبر ١٩٦١.. ولكن هذه الوزارة سرعان ما زادت بتعديلات متتالية حتى وصلت إلى العدد المعتاد وهو ٣٢ عضوًا.

وهكذا بدأ الرئيس مبارك عهده برئاسة وزارة تضم ٣٢ عضوًا (رئيسًا ونائبًا أول وخمسة نواب وخمسة وعشرين وزيرًا)، وزاد العدد فى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين إلى ٣٤ عضوًا، وعاد لينخفض فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية إلى

٣٢ عضوًا، وهو نفس العدد الذى شكلت به وزارة كمال حسن على، وقد زاد فى وزارة على لطفى إلى ٣٣ عضوًا، وعاد إلى ٣٢ فى وزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية، ولكن هذه الوزارة انتهت بخمسة وثلاثين عضوًا، فلما شكلت وزارة عاطف صدقى الثالثة ضمت ٣٤ عضوًا، وانخفض العدد فى وزارة الجنزورى إلى ٣٢ عضوًا (رئيس ونائب رئيس و ٣٠ وزيرًا).

■ ■ ■

الفصل الرابع

كيف أصبح تغيير الوزراء أمرًا صعبًا؟

(١)

سئل الرئيس جمال عبدالناصر ذات مرة عن تغيير وزارى أحدثه على غير توقع فما كان منه إلا أن أجاب فى بساطة وسرعة بديهة وصدق رؤية: إن المسألة شبيهة بتغيير عجلات السيارة لسبب أو لآخر، فلما أعجبه التشبيه وقدرته على إمتاع الجماهير تمادى فى التشبيه وأعلن فى لقاء تال بكل وضوح أنه يحتفظ باستبن (أى عجلات احتياطية) على الدوام.

ومن الطريف أن الرئيس السادات كان أكثر قدرة على التغيير من الرئيس عبدالناصر حتى إن المراقبين فى ذلك الوقت كانوا يتوقعون تغيير ٥ وزراء فإذا به يغير ستة وإذا بهم يكتشفون سببا خفيًّا لتغيير السادس أهم من الأسباب التى كانوا يعرفونها فى تغيير الخمسة.

(٢)

أما الرئيس مبارك فقد بدأ عهده منتويا أن يكون قريبا من الرئيس السادات فى القدرة على القرار الذى يسبق التوقعات لكنه سرعان ما آثر أن يترك القرار فى يد الظروف مرة بعد أخرى حتى أصبح عهده نموذجًا للركود فى المناصب، وأصبح أصحاب الأرقام القياسية فى كل الوزارات هم وزراء عهد مبارك، فلم يحدث أن عاش غيرهم على كراسيهم مثلما استمروا، وإن كان السبب وحيدًا وهو غرام الرئيس بالركود وهو غرام ازداد تأصلا وتألقًا وشبقًا حتى أصبح مستعصيا على أى علاج.

ومن الطريف أن أصحاب الأقلام اجتهدوا فى تفسير هذا السلوك حتى أصبح العقل المصرى وقد تلوث بكثير من الأسباب التى تبرر هذا السلوك الذى يستحيل تبريره فى أى مكان فى العالم.. ثم جاء عهد ما بعد الثورة فإذا برئيس الوزراء (!!) نفسه يتحدث عن غياب النية فى التغيير وعن انعدام المبررات إلى هذا التغيير على الرغم من أن الجنين فى بطن أمه يعرف أسبابًا قاطعة للتغيير لا يمكن لأحد أن يتجاهلها.

وعلى الرغم من الإعلان الواضح عن تغيير وزير الاتصالات على سبيل المثال فإن الرجل يعتقد أنه سيمكث فى منصبه مثل فاروق حسني الذى سبق له أن تعرض للظروف ذاتها حين صرح رئيس الدولة للمقربين منه بأنه سيغيره بعد شهر ثم مضى الشهر ومضت ٢٣ عاما وشهور حتى جاءت الثورة، وغيرت هذا وذاك.

(٣)

وقد سأل أحد الوزراء المرشحين للخروج صديقًا له ماذا يفعل: أيقدم استقالته الآن ليكون الأمر أمره وليكون سيد قراره أم ينتظر حتى يقال حتى لا يحرج الذين اختاروه.

قال المسئول (وهو صديق مشترك لى وله) إنك إن استقلت الآن كسبت نفسك.

وإن استقلت غدا كسبت نفسك وأصدقاءك الذين اختاروك.

وإذا تركت الأمور حتى تقال فإنك سوف تكسب الدنيا والأصدقاء والأعداء وتخسر نفسك فقط ..

قال الوزير السائل: وهل هذا ممكن؟

قال صديقه: سوف تجده ممكنا.

قال: ما دليك ؟

قال الناصح: إن الرجل الذى يختار الوزراء الآن والذى يسمى ـ تجاوزًا ـ رئيس الوزراء أضعف من أن يختار من بين أصدقائه العديدين من يوليهم مكانك وهو حريص على رضاهم جميعا وهو مالا يتحقق إلا بإبقائك أنت، وكأنك موصى عليك ألا تغير، لأنه إذا غيرك بفلان فإن «علان» سيحزن «وترتان» سيتألم.. وهكذا.. فأنت إذًا مكسبه الوحيد!

كان الوزير السائل رجلا عاقلًا، وكان يثق فى ذلك الصديق الذى استشاره، وكان الصديق بالفعل أهلا للثقة..

وهكذا بقى الرجل فى موقعه ليكسب الأعداء والأصدقاء والدنيا كلها..

لكنه خسر نفسه للأبد.

■ ■ ■

الفصل الخامس

هل يمثل تولى الوزارة حدثًا مهمًّا؟

(١)

من حسن الحظ لتاريخنا المعاصر أن المؤرخ العظيم عبد الرحمن الرافعى تولى الوزارة لفترة قصيرة، وقد روى فى مذكراته انطباعاته عن فترة توليه الوزارة، ومن الطريف أنه لخص الأمر بقوله: إنه لا ينكر أنه لم يكن يتصور أن يكون توليه الوزارة حدثا مهما يستحق حفاوة معارفه وتهانيهم.

وهو يعجب من حدوث هذا كله على الرغم من أنه لا يمت للمنطق فى نظره بصلة، فهو يتخيل أو كان يتخيل أن التهنئة تكون على تحقيق إنجاز لا على مجرد الوصول إلى الكرسى.

ولا يجد الرافعى حرجا فى أن يعترف بكل صراحة وبكل حرارة وأسى أيضا بأن احترام الناس له بمن فيهم الأقارب قد زاد بسبب توليه المنصب ويصل الأمر به إلى أن يقول:

«تعلمت من الوزارة أشياء وحقائق كثيرة كنت فى حاجة إلى تعرفها، حقا إنى كنت أشعر ببعضها من قبل، لكن الوزارة زادتنى معرفة بها وعرفتنى بغيرها».

«لاحظت بعد دخولى الوزارة أن احترام الناس حتى أقاربى قد زاد على ما كان عليه أضعافا مضاعفة.. ولم ترضنى هذه الظاهرة، فإنها دلتنى على قلة تقدير الناس للجهاد البعيد عن مظاهر الحكم بالنسبة إلى تقديرهم للجاه والمناصب، وقلة التقدير للخدمات التى تؤدى للبلاد ما لم يكن صاحبها ذا مركزحكومى كبير، ومعنى هذه الظاهرة أيضا أنى لم أكن محترما الاحترام الكافى قبل دخولى الوزارة، وهذا ما لم أرضه لنفسى ولا للناس».

«ويدخل فى هذا السياق أنى لم أُهنأ فى حياتى على عمل بقدر ما هُنئت على دخولى الوزارة! مع أن دخول الوزارة فى ذاته ليس عملا، بل هو ابتداء لعمل، فإذا كانت التهنئة مقصودا منها الشكر على عمل نافع فلينتظر المهنئون حتى يعمل الوزير عملا نافعا للبلاد فيهنئوه عليه، لكن الحال هنا على عكس ذلك: إن التهنئة هى على الوزارة فى ذاتها، أى على تقلد المنصب، أو بعبارة أخرى على كرسى الوزارة، وإنى لواثق أنه إذا عمل الوزير عملا يستحق التهنئة فقلما يُهنأ عليه التهنئة الكافية، وأغلب الظن أن يمر ولا يلتفت إليه أحد».

(٢)

ويصور الرافعى هذه الحالة التى وجد نفسه فيها بصورة رقمية دقيقة فيقول:

«تلقيت بعد أن دخلت الوزارة نحو ستمائة تهنئة برقية وبريدية، عدا التهانى الشخصية وهى تُعد بالمئات، أى أنى تلقيت نيفا وألف تهنئة، وقد كنت أتساءل فى خاصة نفسى: ليت شعرى، ألم يسبق لى عمل فى حياتى الوطنية يستحق مثل هذه التهانى أو نصفها أو ربعها أو واحدا فى المائة منها؟

«إنى مع شكرى العميق لمن هنأونى وتقديرى لشعورهم النبيل، كان لى أن أسأل نفسى هذا السؤال فلا أجد جوابا عنه».

و يبدو لى أن السوال لا يزال قائما.

■ ■ ■

الفصل السادس

السياسى الذكى والقدرة على الاعتذار

(١)

كنت ولا زلت أضرب المثل لأصدقائى من السياسيين الذين يغريهم بريق الوزارة بموقف صليب سامى من الاعتذار عن الاشتراك فى الوزارات الثلاثة التى تشكلت فى يوليو ١٩٥٢ مع أنه كان المرشح المفضل فى هذه الوزارات وكان الصديق المقرب لرؤسائها الثلاثة.

كانت لصليب سامى علاقة جوهرية بالأزمة السياسية الأخيرة للنظام الملكى فى عهد الملك فاروق (وإن كان اسم صليب سامى لا يتردد فى الحديث عنها بالقدر الكافى)، وهى أزمة إخراج وزارة الهلالى الأولى من الحكم فى مطلع يوليو ١٩٥٢، أى قبل ثورة ١٩٥٢ بثلاثة أسابيع.

ومن الثابت أن تآمر المليونير عبود باشا على هذه الوزارة لم يحدث إلا بسبب موقف وزير التموين (الذى كان هو صليب سامى نفسه) الحاسم من شركة السكر التى يمتلكها عبود.

وربما لو أن شخصا آخر غير صليب سامى كان يشغل منصب وزيرالتموين ما مضى بالإجراءات والقرارات إلى الحد الذى جعل عبود باشا لا يكتفى بالسعى لإخراج الوزير المعارض له الواقف فى طريق أطماعه فحسب، وإنما يمضى فى إخراج الوزارة كلها من الحكم.

(٢)

ومع أن للرافعى المؤرخ موقفا مشابها من عبود باشا وشركة السكر على نحو ما فصلت القول فى كتابى المعنون «على مشارف الثورة»، فإن موقف صليب سامى كان أقوى بكثير، إذ

كان قد أعد العدة للاستيلاء على الشركة بالقانون، وكان قد سمح بالاستيراد، وكانت اللجنة منعقدة فى نفس اليوم، وكان صليب سامى يجمع إلى صلاحيات ومسئوليات وزير التموين، صلاحيات ومسئوليات وزير التجارة والصناعة فى ذات الوقت.

وقد يكون هذا الرأى الذى أعتقده خطأ، لكن الذى حدث بالفعل هو أن الملك أقال وزارة الهلالى مقابل مبلغ من المال تقاضته الحاشية من عبود، سواء أوصل هذا المبلغ إلى الملك أم لم يصل!

ومن العجيب والطريف أن العقول المخططة للحياة السياسية فى ذلك الوقت كانت تسعى إلى أن تستبقى صليب سامى نفسه فى الوزارة التالية وهى وزارة حسين سرى، لكن يبدو أن وعى صليب سامى لحركة التاريخ ومنطق الأشياء قد حماه من أن يخطو هذه الخطوة التى كانت كفيلة بتدمير كل ماضيه السياسى ومستقبل حياته كمواطن.

(٣)

ولهذا نراه فى مذكراته حريصا على أن يروى أنه نصح سرى باشا ألا يقبل بتشكيل الوزارة على نحو ما فُرضت عليه وفيها كريم ثابت، وأنه ترك سرى بعدما اعتذر عن تشكيل الوزارة بالفعل، وهو مندهش أن يعود سرى إلى تشكيل الوزارة بعد يوم من اعتذاره عن هذا التشكيل.. بل ويحرص الرجل على أن يعرض على حسين سرى باشا أن يذهب لسؤال أحمد نجيب الهلالى باشا عن سبب إقالته!! وهو يفعل كل هذا فى وضوح ودون إحساس بأنه أولى من الرجلين برئاسة الوزارة، لأنه كان أقدم منهما عهدًا بالمنصب الوزارى.

(٤)

وتثبت الأيام أن صليب سامى كان بعيد النظر بالفعل...

- فإن سرى باشا نفسه لم يلبث إلا عشرين يوما ووجد أن الأمور لا تستقيم على هذا النحو فآثر الاستقالة...

- والأدعى للتأمل أن كريم ثابت نفسه آثر هو الآخر أن يستقيل وهو مَنْ هو قربا من الملك فاروق.
- ثم إن الحظ (أو الذكاء) أنقذ صليب سامى مرة ثانية من التورط، فعلى حين قبل الهلالى تشكيل الوزارة مرة ثانية فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢، وهو الذى يقال: إنه بيع هو ووزارته بمائتى ألف جنيه، فإن صليب سامى لم يدخل هذه الوزارة!!
- ثم إن الحظ (أو الذكاء) أنقذ صليب سامى مرة ثالثة فلم يشترك فى وزارة على ماهر التى شكلها بعد تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه.. مع أن على ماهر أعلن أنه سيشكل وزارته هذه من أعضاء وزارته السابقة فى يناير وفبراير ١٩٥٢، وكان صليب سامى واحدا من هؤلاء.

■ ■ ■

الباب الثالث

الطموح للرياسة

الفصل السابع

الفراعنة القادمون

(١)

يحرص المرشحون لرياسة الجمهورية على إثبات أنهم لائقون لهذا المنصب، لأنهم فراعنة، فهذا السفير المخضرم بسبعة أرواح كالفراعنة، يشاهد المباراة الرياضية، ويشرب الشاى فى المقهى، ويعانق عامل النظافة، ويحاضر المصريين فى الخارج، ويحضر الزفة، ويعيش الماضى والحاضر، ويعد بما لا يستطيع، ويبدو وكأنه لايزال فى الخمسين مع أنه تعدى الخامسة والسبعين، أما أبرز مقوماته فإن زوجه تمارس مهام السيدة الأولى منذ ثلاثين عاما، وهى عضو ثابت فى كل جمعيات سوزان مبارك.

(٢)

وهذا هو الدكتور المحامى يكرر علينا ما ينفرد علينا به من معرفة، فهو الذى اختصه الله بالعلم اللدنى، وهو الذى يعرف دون غيره أسرار المجلس العسكرى، كما أنه هو الذى يدرك دون غيره تطورات تهديدات الزعماء العرب لمصر، وأسرار الأسلحة، وتهريب الحاويات فى الموانئ، وهو يوحى إلينا فى أحاديثه بأنه هو وحده القادر على أن يلبس الحق ثوب الباطل، وهو القادر أيضا على أن يأخذ ثوب الحق ليعطيه الباطل.

(٣)

وهذا هو الأستاذ الجامعى الذى يؤخر إعلانه للترشيح حتى يحافظ على صورته من كشف

العيوب، ومن التآكل، وهو موقن كل اليقين بأن شخصيته حافلة بكل هذا وذاك، لكنه سيتقدم فى الوقت المناسب حين ينشغل الناس عن فحص الملفات، مكتفين بإظهار الإعجاب بقدرته على المعارضة، وإيقاف الآخر عند حدوده.

(٤)

وهذا هو القائد القديم الذى لم يحظ بالقبول فى المناصب التى أتيحت له وإن حظى بالتلميع مدفوع الأجر، يمن علينا بما استطاع الحصول عليه من ثناء بفضل التسهيلات التى قدمها لهذا أو ذاك ممن كان لابد لهم من أن يردوا المجاملة بأحسن منها، ولو أننى دعيت إلى واحدة من حفلاته فى المدينة الشهيرة أو بالطائرة الضخمة، وقضيت اليوم فى ربوع ضيافته وكرمه، لعدت ممتنا له، لكننى لحسن حظى لم أحصل على خدمات الشركة التابعة له إلا من المال الحر الذى أفاء الله به علىّ، ولهذا فإنى أشكر الله، ولا أشكره، وأعبد الله وأنتقد المرشح فى كل ما ينتقد فيه من فرعونية فات أوانها، وعقلية ضعف إنجازها، وإدارة غلبت سلبياتها على إيجابياتها، وسياسة كانت خداعا ولم تكن إخلاصا.

(٥)

سنرى كل هؤلاء وهم يتسابقون فى إثبات قدرتهم على الفرعونية، وعلى الفرعنة، مع أن أول شروط الشعب هى القضاء على الفرعونية والفرعنة.

لكن هؤلاء يقولون: «لا يفل الفرعون إلا فرعون»، والشعب يرد عليهم ويقول: «لا يفل الفرعون إلا الشعب»، ثم إن الشعب يضيف مع الأيام ويقول: «لا يفل الفرعون والفلول إلا الشعب».

■ ■ ■

الفصل الثامن

من هو رئيس مجلس الشعب القادم؟

(١)

الاحتمال الأول أن يكون هو عمرو موسى، حين يكتشف أن مصر تتجه إلى نظام برلمانى، بعيدا عن صلاحيات الفرعون، ومن الطريف أن عمرو موسى هو الذى بث فى المصريين - خاصتهم وعامتهم على حد سواء، أنه مشروع فرعون، وأنه لا داعى للأخذ بنظام رئاسى مادام الزمن قد احتفظ من زمن مبارك بفرعون صغير قابل للنمو، يتمثل فيه وهو الذى خدم فى وظيفته أكثر من اثنين وخمسين عاما حتى الآن، بما يذكر باثنين وستين عاما تخص مبارك.

عندما يجد عمرو موسى نفسه وقد افتقد النظام الفرعونى، وأصبح مضطرا إلى أن يرشح نفسه فى دائرة مثل دائرة طنطا، فإنه لن يقبل أن يكون رئيسا للوزراء يتعرض للسؤال والنقد والاستجواب، وسيفضل عندئذ أن يسعى إلى منصب رئيس مجلس الشعب ليذكر نفسه بأنه قانونى قادر على الجدل والتحليل والاستشهاد وتكييف الوقائع، وبأنه سياسى قادر على توزيع الأدوار، وعلى تمثيل الأدوار المختلفة كذلك.

(٢)

سيقارن عمرو موسى بين قدراته وقدرات د. فتحى سرور، وسوف يجد أن فوزه بهذا المنصب سيضيف إلى تاريخه السياسى.

صحيح أنه لم يتصور نفسه نائبا للعمال والفلاحين، ولا رئيسا لهم، لكنه قادر على أن يصور

لهم أنه عامل قديم، وفلاح كبير، على نحو ما صور لأكثر من عشرين حاكما عربيا أنه صاحب جنسيات عربية مختلفة، محفورة فى قلبه، وإن غابت عن جواز سفره.

وإذا كان فتحى سرور قد عرف بتكرار مقولة «إن المجلس سيد قراره»، فإن عمرو موسى قادر على أن يكرر مقولات أخرى من قبيل «إن المجلس هو المشرع»، و«إن المجلس هو الرقيب الأول»، و«إن قاعة البرلمان تصنع التاريخ»، و«إن شرعية أى شىء لا تستمد إلا من هنا» مشيرا إلى مكتبه، معبرا بالمكتب عن المجلس الذى سوف يصبح فى ذلك الزمان هو عمرو موسى، كما أن عمرو موسى سيكون هو المجلس.

(٣)

هنيئا لمصر برجلها البرلمانى الأول القادم.

■ ■ ■

الفصل التاسع

ديكنز الشاطر وخيرت الشاطر

(١)

يبدو لى أن مصر فى بحثها عن هويتها بعد ثورة ٢٥ يناير أصبحت فى حاجة لا تقل أهمية إلى أديب من طراز الأديب البريطانى تشارلز ديكنز.

وربما كان من الطريف أن أبدأ بالإشارة إلى ما أوردته من قبل فى كتابى عن الدكتور على مصطفى مشرفة من مراسلاته مع توفيق الحكيم، وإعجابه بالدور الذى قام به الحكيم فى التعبير عن سلوكيات أبناء الطبقات المتوسطة على نحو ما فعل ديكنز فى بريطانيا، وأذكر أن اللواء حسن مشرفة شقيق الدكتور مشرفة باشا كان يرى أن زميله فى كلية الآداب (قسم الفلسفة) الذى هو نجيب محفوظ وليس توفيق الحكيم هو الذى أنجز المهمة التى تحدث عنها شقيقه الدكتور مشرفة فى رسالته إلى توفيق الحكيم، ولعل القارئ العادى يرى أن يجمع بين الرأيين بالقول بأن نجيب محفوظ أجاد التعبير عن الطبقات الأكثر فقرا، على حين نجح الحكيم فى التعبير عن الطبقة المتوسطة وأفرادها.

(٢)

أما ديكنز فواحد من أعظم الروائيين العالميين، وهو أحب الروائيين البريطانيين إلى أبناء قومه، وقد كرمته بلاده فى حياته وبعد مماته، حتى إنهم قرروا أن يدفنوه فى كاتدرائية وستمنستر فى لندن.

ولد ديكنز فى ميناء بورتسموث بإنجلترا، وانتقلت أسرته إلى لندن وهو فى الثانية من عمره،

وكان والده فقيرا، وقد ترك المدرسة وهو فى الخامسة عشرة من عمره، وتقلب فى وظائف صغيرة حتى أصبح مراسلا حربيا، ثم بدأ نشر أعماله الروائية على هيئة حلقات فى مجلات شهرية، وكان أول ما نشره «أوراق بيكويك»، وقد نشرها على مدى عامى ١٨٣٦ و١٨٣٧، ثم «أوليفر تويست» (١٨٣٧ ـ ١٨٣٩)، ثم «ترنيمة عيد الميلاد» (١٨٤٣)، و«ديفيد كوبرفيلد» (١٨٤٩ ـ ١٨٥٠)، و«قصة مدينتين» (١٨٥٩)، و«آمال كبيرة» (١٨٦٠ ـ ١٨٦١). وقد ترجمت كثير من أعماله إلى اللغة العربية.

أسس ديكنز مجلتين أسبوعيتين ناجحتين، وكتب بالإضافة إلى رواياته التى تفوق العشرين مجموعة أخرى من كتب الرحلات والصور الأدبية، ونال شهرة عريضة فى حياته، ودُعى إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث لقى الكثير من صنوف التكريم، واعترف النقاد والمثقفون بما ذكرناه من أن كتابات ديكنز تمثل تعبيرًا دقيقًا عن أفراد الطبقتين المتوسطة والفقيرة فى المجتمع البريطانى، بل إن البعض يرى أن كل ما كتبه هذا الأديب قد مر به فى حياته، أى أنه لم يعبر إلا عن خبرات شخصية.

(٣)

يعتبر ديكنز مع شكسبير وشو أبرز الأعلام بين الأدباء البريطانيين، على أن ديكنز كان واحدا من الذين حظوا بكثير من الحديث عن غرابة عاداتهم وسلوكهم، وكان يسمى «ربيب الفقر» نظرا للظروف الصعبة التى نشأ فيها، لكن غرابة أطواره لم تقف عند حد، وكان يتمتع بكثير من الصفات التى قد تبدو متناقضة، كما كان يتقلب من حال نفسية إلى أخرى بسرعة شديدة، ولم يكن يعرف حدودا للفرح أو الحزن، ولا حدا فاصلا بين هذا وذاك، وكان كثير الشرود وبخاصة فى الليل، وكان خفيف الظل، ممتعا، قادرا على الوصول إلى لمحات عبقرية فى الكتابة والأداء، وكان يرصع أصابعه بالجواهر الثمينة، لكنه مع هذا لم يكن يستنكف أن يسلك فى حياته اليومية سلوك الهمجيين.

(٤)

كان ديكنز كثير العمل والنشاط، وكان قوى الملاحظة، وكان يهوى ممارسة التمثيل، بل إنه

كان يقوم بجولات أدبية يلقى فيها فصول رواياته ويمثلها مع تغيير صوته، وكان يجد اللذة فى إرهاق مشاهديه بالضحك، وقد مات وهو يؤدى أحد هذه المشاهد، وعندئذ قال فى نهاية ما مثل: لى الأرض، ثم مات.

فشل فى زواجه الأول لكنه أنجب من زوجته الثانية كايت هوجارت عشرة أطفال، كان صارما فى تربيتهم، حريصا على مستقبلهم، وقد ترك لهم ثروة كبيرة.

(٥)

هل يكون ديكنز والد الأبناء العشرة هو خيرت الشاطر، الذى حدثنى أحد أصدقائه عن ميوله الأدبية المشابهة لديكنز؟

أم أن هناك من أدباء الثورة من سيسبقه إلى هذه المكانة؟

■ ■ ■

الفصل العاشر

الذين استمروا بعد ٢٥ يناير

(١)

تروى أدبيات التاريخ الفرنسى أن وزير المالية استمر فى موقعه بعد الثورة الفرنسية وكذلك تروى أدبيات التاريخ المصرى أن وزير المالية فى عهد الملكية ظل وزيرًا للمالية ثم نائبا لرئيس الوزراء فى عهد الثورة الأول وحتى ١٩٥٤ حين قام عبد الناصر بانقلابه الداخلى على الانقلاب الأول فآثر الرجل أن يمضى بعيدًا عن الوزارة وإن لم يبتعد عن النظام حيث شغل عدة مواقع مرموقة.

أما ثورة ٢٥ يناير فقد راوحت بين الخلاص من رموز سابقة وبين تقييد حرية بعضهم وبين استمرار توظيف عدد آخر من رموز المرحلة السابقة وتعددت المعايير التى جعلت رجال الحكم الحالى يتوجهون نحو هذا المسار أو ذاك فيما يتعلق بالرموز التى تعاملوا معها ..

ومع أن الشارع لايوافق القيادة فى موقفها من كثير من الرموز التى وجدها لاتزال تحتل مواقع متقدمة من جهاز الدولة فإن القيادة متمثلة فى المجلس العسكرى تبدو مصممة على الإبقاء على عدد لايستهان به من الرموز « القديمة » فى « العهد الجديد ».

وفيما يلى نستعرض أبرز الاسماء التى تحتفظ بها القيادة الجديدة مع تلخيص التفسيرين الشعبى والرسمى للإبقاء على هؤلاء فى هذه المواقع:

(٢)

النائب العام الدكتور عبد المجيد محمود

منصب النائب العام منصب لايحتمل عزل شاغله إلا أن يتم اختياره لمنصب آخر: وزيرًا للعدل مثلا أو رئيسا للجهاز المركزى للمحاسبات (وهو أفضل حل) لكن القيادة ترد فى هدوء بالقول: ما هو مطلوب من النائب العام أكثر من أن يقرر ما قرره فى شأن رئيس الجمهورية اتهاما وحبسا ومحاكمة ؟

لكن الشباب يرون أن النائب العام يحمى كثيرًا من رموز الفساد من الوزراء السابقين وكبار المسئولين، ويجدون فى مناقشاتهم أسبابا تجعله يحمى هؤلاء، كما أن الجمعيات الحقوقية لاتكف عن الشكوى من الرجل ومنهجه فى التصرف فى القضايا، ويثير إحباط هؤلاء أن النائب العام لايزال بينه وبين سن التقاعد أى سن السبعين عدة أعوام، وهكذا فإنه لو بقى فلن يترك منصبه فى القريب العاجل.

(٣)

وزيرة التعاون الدولى والتخطيط السيدة فايزة أبو النجا

كانت اكتسبت سمعه غير علنية عن دورها الدائب فى مقاومة يوسف بطرس غالى فى أثناء عملهما معًا فى مجلس الوزراء ومع أنه سبقها إلى الوزارة فى ١٩٩٣ على حين لم تدخل هى الوزارة إلا فى عام ٢٠٠١ فإنها كانت تصده وترده فى حضور الرئيس مبارك وفى حضور المشير طنطاوى، وكان المشير يقدر شجاعة هذه الوزيرة فى مواجهة هذا الوزير المتغطرس، ويرى المشير أن شجاعتها ووضوحها تكفلان لها مكانة مرموقة فى عصر ما بعد يوسف بطرس غالى وما بعد مبارك.

لكن الشعب والشباب يرون فى تصرفات فايزة أبو النجا نوعًا من التباهى غير المبرر والغطرسة غير المطلوبة، كما يرون فيها رمزًا من رموز التصرفات السيئة للحزب الوطنى

المنحل فقد كانت مرشحة فى دائرة بورسعيد عن المرأة، كما يرون فيها قدرة على التجاوز فى المكافآت والمنح والتوزيع والرواتب ولايرون فيها روحا من الثورة ولا قبسًا منها ..

ومع هذا يؤكد المطلعون أنها ربما تكون هى رئيس الوزراء السابق واللاحق أى أنها تقوم بالدور وقد تحتل المنصب الذى مارسته بالفعل فيما قبل وحتى الآن.

(٤)

وزير الكهرباء حسن يونس

كان هذا الرجل مرشحا لأن يخرج من موقعه فى أول فرصة بعد موقفه المشرف أمام سامح فهمى من ناحية، وما شاع عن موقفه أمام محمود الجمال وإبراهيم كامل من ناحية أخرى لكن حنكة مبارك وجدت أن بقاءه يمثل ضغطًا من نوع مفيد على أعصاب هؤلاء جميعا.

ومن حسن حظ حسن يونس أن أقرب المقربين من المشير كانوا يعملون فى وزارة الكهرباء ويرون فى حسن يونس نموذجا للالتزام والنزاهة وهكذا كانت سمعة حسن يونس مؤهلة له للبقاء فى موضع لايشمله التغيير كثيرا.

ومن الطريف أن وزراء الكهرباء كانوا دائمًا من طوال العمر فى الوزارة، حدث هذا مع صدقى سليمان ومع أحمد سلطان ومع ماهر أباظة ومع حسن يونس أيضا، وكان الاستثناء الوحيد هو مصطفى كمال صبرى، أما الباقون فقد انتقلوا من الكهرباء إلى وزارت أخرى مثل عزت سلامة ومثل على الصعيدى.

ومع أن شباب الثورة لايتحفظون على حسن يونس بقدر كبير فإنهم يرونه تذكارًا لعهد بائد لايريدون له أن يستمر بأى صورة.

(٥)

أمين عام مجلس الشعب سامى مهران

الذى أصبح وجوده فى منصبه بحكم العادة فوق السن وفوق القانون وفوق الاستثناء،

ويرى الشباب أنه شارك من خلال مساعديه فى المذبحة التى تعرضوا لها فى مجلس الشعب وشارعه وبدرومه.

أما السلطة فتقول بطريقة غير مباشرة إنها ستأخذه إلى السجن إذا قرر هذا مساعد وزير العدل للكسب غير المشروع وقد بدأ بالفعل إجراءات فى هذا الصدد.

(٦)

أمين عام مجلس الشورى فرج الدرى

الذى ينطبق عليه ما ينطبق على سامى مهران وربما كان بقاؤه إلى ما بعد انتخابات مجلس الشورى بمثابة طوق نجاة آخر لأمين عام مجلس الشعب.

ومن الطريف أن موقف الرجلين يعنى فى المقام الأول والأخير أن البيروقراطية صارت أعلى مقاما من السياسة والحزبية وهو ما بلوره ما قاله الدكتور محمود السقا وهو على منصة رئيس مجلس الشعب: ما رأى السيد الأمين العام ؟

وربما يقول رئيس مجلس الشورى القادم رأيا مماثلًا.

(٧)

شيخ الأزهر

عادة لاترتاح النظم الجديدة إلى صاحب المكانة الدينية الأولى فى النظام القديم، فما بالنا إذا كان شيخ الأزهر أحمد الطيب عضوا سابقا فى المكتب السياسى للحزب الوطنى، ولما انتقده الناس فى هذه العضوية لم يزد على أن قال إنه يضع استقالته تحت تصرف رئيس الحزب الذى هو رئيس الجمهورية الذى هو الرئيس مبارك.

ثم إن الشيخ أحمد الطيب كان من الذين تصدوا للقول بحرمة الانتحار بعد ثورة تونس فكأنه كان يقول: إن مصر ليست تونس، بل إنه فى خضم الثورة كان يطلب من شبابها ألا يلقوا بأيديهم إلى التهلكة ..

لكن الشيخ أحمد الطيب، والحق يقال، بذل جهدا جبارًا فى التحول مع الثورة ومع دعاواها لكنه وجد نفسه أخيرا فى مأزق سياسى خطير فقد استصدر له المجلس العسكرى تعديلات على قوانين الأزهر تصب فى صالحه هو نفسه وفى صالح بقائه فى المناصب وفى صالح إبعاد بعض المنافسين المحتملين لشغل المنصب ..

وهكذا عادت الدعوة إلى ضرورة النظر فى أمر الشيخ الطيب الذى أثبت نجاحات متتالية ومذهلة فى التأقلم والتكيف وإعادة ترتيب الأوضاع.

(٧)

سكرتير عام مجلس الوزراء سامى سعد زغلول

لايزال الرجل الذى كان يدير الوزارة فى عهد أحمد نظيف يمارس سلطاته بأقوى مما كان عليه من قبل ذلك أنه كان المعادل الموضوعى لحالة الضعف المهينة التى أحسها الشعب والمسئولون تجاه عصام شرف وانسحاقه التام أمام سامى سعد زغلول الذى كان بمثابة رئيس الوزراء الفعلى فى عهد شرف حتى إن شرف، كان يستأذنه فى كثير من القرارات..

وهكذا مضى الزمن بسامى سعد زغلول من عهد مينا إلى عهد عمرو ومن عهد عمرو إلى عهد جمال، كما تقول السيدة أم كلثوم فى أغنية أستاذنا الشاعر كامل الشناوى.

(٨)

أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى

لم يكن عمرو موسى بعيدا عن نظام مبارك ولا عدوًا له، لكنه أصبح بقدرة قادر واحدًا من المقربين للمجلس العسكرى وواحدا من مرشحيه المحتملين لرياسة الجمهورية وعضوا بارزًا فى المجلس الاستشارى وشخصا حاضرا فى كل اجتماعات العسكرى.. وهكذا أصبح واحدًا من كبار رجال الدولة فى البروتوكول المصرى كما كان على مدى عهد مبارك كله محتفظًا بمنصبه البروتوكولى.

الفصل الحادى عشر

صانعة وزراء الخارجية

(١)

فى ٢٠٠١ فوجئ عامة المصريين باختيار السيدة فايزة أبو النجا وزيرة للدولة للشئون الخارجية، ثم فوجئ خاصة المصريين بأن وزير الخارجية أحمد ماهر غير مرتاح إلى هذا التعيين.

وكان أظهر دليل على مدى ضيق الوزير بزميلته أن زوج الوزيرة بقى سفيرا فى باكستان، على حين كان من الممكن بالطبع، وبالعقل، وبالذوق، وبالمجاملة أن يكون سفيرا لمصر فى باريس ومثلها، بدلا من أن يذهب بعد ذلك إلى باريس ومثلها مَنْ كانوا لم يصلوا إلى درجة السفير، وقد عينوا فى هذه العواصم الممتازة بسبب خالاتهم أو عماتهم!! .. وكان لابد من حل.

وعلى عادة السياسة المصرية فى حل مشكلاتها أصبحت فايزة أبو النجا وزيرة للتعاون الدولى، وأتاح لها هذا الموقع أن تقلل من جموح وزير سابق عرف (ولا يزال يعرف كل يوم) بفساده الذى جاوز الحدود، وتفوق فيه على الشياطين، وقد مارس الفساد بغرور وبتعجرف وعنطزة وفشخرة، وصور للناس أنه باق إلى يوم الدين، وهكذا كان مما يحسب لفايزة أبو النجا أنها وقفت فى وجه هذا الوزير مرات ومرات، ويعتقد كثيرون أن مجرد وقوفها فى وجه ذلك الشيطان يغفر لها ما تقدم من ذنبها وما تأخر.

(٢)

وعندما بدأ السكرتيران الخاصان لعصام شرف تشكيل التعديل الوزارى الأخير، فكر أحدهما أن تكون فايزة أبو النجا وزيرة للخارجية بحكم أقدميتها، وبحكم ما كانوا يرونه من

ثقتها بنفسها، وسطوتها على رئيسها، وسرب أحد سكرتارية شرف هذا الخبر للصحافة على نحو ما يتسابق رجال شرف أو شبابه (!!) فى تسريب الأخبار الحقيقية وغير الحقيقية.

وكانت المفاجأة أن أحد رؤساء التحرير المخضرمين قال للصحفى الذى أتاه بالخبر: إن هذا خبر كاذب مائة فى المائة.

قال الصحفى: لكنه صادق مائة فى المائة.

قال رئيس التحرير المخضرم: إن مصدرك لايعرف الحقيقة.

قال الصحفى: لكنه هو الذى يوجه رئيس الوزراء إلى ما يصنع.

قال رئيس التحرير المخضرم: لكنه ليس هو الذى يوجهه إلى ما لا يصنع! يا عزيزى قل لمصدرك إن فايزة أبو النجا أصبحت أكبر من أن تكون وزيرة للخارجية، إنها الآن صانعة وزراء الخارجية، إن ثلاثة على الأقل من وزراء الخارجية الأربعة جاؤوا إلى موقعهم لأن فايزة هى التى اختارتهم.

قال الصحفى: وماذا عن الرابع؟

قال رئيس التحرير المخضرم: إنها لم تشر به فحسب، وإنما كلفته وكفلته!

وطوبى للفائزة.. وهنيئا لها بالجائزة.

■ ■ ■

الباب الرابع

تجربتان مؤلمتان

الفصل الثانى عشر

هل يأتى الدور على الجنزورى رئيسًا أم محبوسًا؟

(١)

مهما وصف الدكتور عصام شرف بصفات سلبية فإن أحدًا لايستطيع أن ينكر أنه يتمتع بقدر ضخم من الذكاء والدهاء والمناورة التى جعلته يحتفظ بالمنصب رغم كل هذا الفشل، وجعلته متحدثا باسم الثورة بينما هو قائد الثورة المضادة الآن.

ومن الأدلة التى لاتقبل المناقشة على دهاء عصام شرف أنه من خلال أصدقائه المقربين سرب ما تسرب إليه من أن بعض من بيدهم الأمر ينوون أن يسندوا رياسة الوزارة إلى الدكتور كمال الجنزورى بدلا منه .. وكانت النتيجة بالطبع أن الناس قالوا: إن عصام شرف أرحم من الجنزورى لأنه لايهش ولا ينش بينما الجنزورى ينش أحيانا فى الاتجاه الخاطئ ..

ومن العجيب أن تسريبة عصام شرف عن قدوم الجنزورى خلفا له واكبت تسريبة أخرى تقول: إن الجنزورى أوشك أن ينضم إلى خلفيه فى رئاسة الوزارة فى طرة، وقد رأينا عاطف عبيد ينضم بالفعل إلى خلفه أحمد نظيف فى طرة، وبقى أن يأتى الدور على سلفه كمال الجنزورى، الذى بدأ سياسة فتح البنوك أمام المغامرين من رجال الأعمال ليغترفوا ما يشاؤون منها تحت دعوى الاستثمار، والمشروعات الكبرى.

(٢)

وهكذا أصبح الناس يتساءلون:

- هل أتى دور الرجل الذى جعل من توشكى حلما.. ثم سرابا.. ثم كابوسا؟
- هل يأتى دور الرجل الذى ترك دون أن يدرى أن الفاسدين يبدأون سياسات تجويع الشعب من أجل تخمة النخبة المقربة من النظام؟
- هل يأتى دور الرجل الذى أضاع على مصر أكثر من ١٥ مليارا هى قيمة رخصة المحمول فى أول عهده، وترك هذه الفرصة الثمينة تذهب مقابل عدة مشاهد تمثيلية هزلية أذاع فيها رجل أعمال مشهور منشورا مصطنعا يدعو إلى قتله، ثم بكى وطلب أن تكون مصالحته بهذه الشركة فأتم له الجنزورى وحكومته صفقة جعلته يظن نفسه مفكرا وسياسيا، بينما اكتفى الجنزورى لمصر بالرفات، ولنفسه بالفتات؟
- هل يأتى دور الرجل الذى شهد عهده توحش الرأسمالية، بينما هو ـ بحكم دراسته للاقتصاد الزراعى يعرف حق المعرفة خطورة التوحش الرأسمالى، لكنه مع هذا أطعم الرأسمالية كل الهرمونات التى جعلتها تتوحش على نحو لم يشهده العالم كله؟

(٣)

حكى لى أحد زملائى من كبار الأطباء أنه كان بحكم مهنته يكسب ويدخر أكثر من شقيقه بمراحل، وأنه كان فى كل شىء متقدما على شقيقه: فى الوجاهة، والدخل، والعائد، والثروة، والإنفاق.. إلخ، وأن مبررات تفوقه على شقيقه كانت حقيقية ولاتزال حقيقية، فلما جاء عهد الجنزورى تضاعفت ثروة شقيقه حتى أصبحت أكثر من ألف ضعف ثروته لسبب واحد.. هو أن شقيقه كان يملك كارتا يحمل لقب «رجل أعمال»، فاغترف من البنوك كما شاء، والجنزورى بسذاجة شديدة يتحدث عن حجم المشروعات التى صرفت عليها أموال المودعين.

(٤)

إن مسئولية الجنزورى الحقيقية مسئولية تخطيط ورعاية وريادة..

ذهب الجنزورى بمصر، بوعى وبدون وعى، إلى بئر الفساد والإفساد عن جهل وتعمد، وظن نفسه بريئا لأنه لم يرشف إلا رشفة واحدة.

- هل تدينه تلك الرشفة الواحدة؟
- أم أنها هى التى سوف تحميه بفضل المخابرات العالمية ؟
- وربما تدفع به مرة أخرى إلى رياسة الوزراء على نحو ما سرب عصام شرف؟

أما هو نفسه فإنه يتمنى أن يتحقق الحلم الذى حلمت له به والدته وهو أن يكون الرجل الأول.

هذا هو أهم سؤال فى النصف الثانى من ٢٠١١.

■ ■ ■

الفصل الثالث عشر

عصام شرف فى حجرة الفئران

(١)

تعود الناس من الأدباء أن يتحفوهم بتعبير من التعبيرات الدالة فى وسط الحديث العادى الذى يتحدثون به، وقد تفضل الروائى العظيم الأستاذ بهاء طاهر بشىء من هذا القبيل حين وصف مصير الثورة وشبابها فقال: إن عصام شرف وضع الثوار الذين غيروا وجه مصر فى حجرة الفئران !!

وواقع الأمر أن عصام شرف يحاول فى هذا لكنه لن ينجح بإذن الله إلا فى عكس ما يريد.. ذلك أن حجرة الفئران لا تتسع للثوار وإن اتسعت له، ويبدو أنه قد فضلها بالفعل على كل فرصة أخرى متاحة له بما فى ذلك سعيه إلى رياسة الجمهورية.

فتح التاريخ أوسع أبوابه لعصام شرف كى يدخل تاريخ المجد والعزة فاكتفى بأن خرج إلى الشباب فى ميدان التحرير وقال جملتين لم تكونا فاترتين ثم انصرف إلى النزهات الأوروبية والآسيوية والإفريقية، وإن كانت النزهة الأمريكية فى الطريق هى الأخرى، وقد سبقتها استعدادات شكلية من قبيل إعلان أن عصام شرف كان رجل العام فى مجال الطرق والكبارى بينما كانت علاقته منقطعة بالطرق والكبارى.

(٢)

ذكرنى هذا الإعلان بنصاب محترف أراد إرضاء كافة الوجوه فى الحياة السياسية فاختار وزير العدل الأسبق ليكون شخصية العام القضائية، ولما كان النائب العام لامعًا بسلطانه وسلطاته

فقد منحه ما أسماه شخصية العام النيابية !! وهو لا يفهم معنى «النيابية» وارتباطها بالبرلمان لا بالنيابة العامة لكنه يشتق من المناصب..

وقد استمر النصاب فى جهله ومنح رئيس مجلس الشعب شخصية العام «الشعبية»، ومنح رئيس مجلس الشورى شخصية العام «الاستشارية»..

ومع وضوح الهدف واللبس فى كل هذا فإن العالم الكبير الدكتور عصام شرف يفعل شيئا من هذا القبيل كل يوم دون أن يهتز له جفن، وقد بات حريصا على شىء واحد هو البقاء فى هذا الكرسى الوثير لأقصى فترة ممكنة أو حتى الرحيل.

(٣)

هل سمعت أن رئيسا للوزراء فى أى بلد من بلدان العالم عين لنفسه مستشارًا سياسيًا.. ماذا يفعل رئيس الوزراء إذا ؟. وكيف يكون رئيسا للوزراء إذا اضطر إلى تعيين مستشار سياسى.. قد أفهم أن يعين رئيس الوزراء مستشارًا هندسيًا أو قانونيًا أو محاسبيًا لكنى لا أفهم تعيين مستشار سياسى للرجل السياسى الأول فى الحكومة.

خذ بعد هذا أن رئيس الوزراء اتفق مع الدكتور على الغتيت (الذى يرى نفسه أولى الناس برياسة الوزارة) على أن يشكل له مجموعة من مستشارين ..

لا يخفى الأمر إذًا أن عصام شرف بدأ يتحقق من أنه أصبح رئيسا للجمهورية وها هو يعين رئيس وزرائه ويكلفه بتشكيل الوزارة من الآن.

(٤)

وإذًا ما هو الفرق بين عصام شرف وجمال مبارك؟ الفروق بسيطة: عصام شرف مهذب، خفيض الصوت، لين الجانب، قادر على تحمل الأذى والنقد والقذف، لكن جمال مبارك كان صاحب شخصية استعلائية غير قابلة لا للنقد، ولا للنقاش، وإن كان يستمتع بأفضل مما يستمتع عصام شرف، كما أنه كان أكثر قدرة على الحركة والمناورة من عصام شرف.

(٥)

ما هو الفرق إذًا بين عصام شرف وأحمد نظيف ؟ الفروق بسيطة حتى إنها كما قلت للصديق بلال فضل منذ أسبوع فى برنامج عصير الكتب تجعلنا نراهما وكأنهما وجهان لعملة واحدة، وإن كان نظيف يحب رفع الرأس فإن شرف يحب خفضها، وإن كان نظيف يؤجل الموضوع عاما بعد عام فإن شرف يؤجله إلى ما لا نهاية مع التصريح بعزمه على الانتهاء منه حالًا.

هل أصبح على عصام شرف أن يبقى نفسه فى حجرة الفئران حتى يخرج منها إلى القصر الجمهورى محمولا على الأعناق بعد أن:

- يؤجل الانتخابات (!!)
- ويعدل الاستفتاءات (!!)
- ويزيد من الاعتقالات (!!)
- ويشجع المحاكمات (!!)
- ويلوح للساسة بالإغراءات (!!)
- ويعطى الشباب الفتات (!!)؟

أم أن حجرة الفئران قادرة على أن تقول لعصام شرف إنها أقوى منه وأذكى؟

■ ■ ■

الفصل الرابع عشر

كيف يصاب رئيس الوزراء بالجنون؟

وقعت أحداث هذه القصة منذ سنوات قليلة، ولا يزال
كل أبطالها على قيد الحياة إلا بطلاً واحداً فقط

(١)

كان رئيس مجلس الوزراء الجديد يعانى من نوبات من الاكتئاب، وقد زادت هذه النوبات إلى حد كبير فى تكرارها وشدتها بعد أن فقد الرجل موقعا من المواقع المهمة، ولأنه من أسرة متعلمة فقد كان حريصا على أن يتلقى علاجه من الاكتئاب على نحو ما يفعل الغربيون الذين يؤمنون بأن الدواء هو العلاج الأول للأمراض النفسية.

ومع تقدم السنوات كان الرجل يشعر بأن بعض أجهزة جسمه قد بدأت تعانى من السنوات التى تمر، وكان إذا ذهب إلى طبيب متخصص لا يقول له إنه يشعر بالتعب، أو المرض مع تقدم السن، ولكنه كان يرجع السبب إلى ما يسميه «تقدم السنوات»، وتنبه أحد أطبائه إلى تركيزه على تقدم السنوات بدلا من تقدم السن، وأثنى لمعلى هذه الفكرة الذكية فى التعبير الدقيق، فإذا بالطبيب يفاجأ بأن زميله طبيب الأمراض النفسية هو الذى اخترع هذه العبارة ليحل مشكلة الرجل.

(٢)

فلما خرج صاحبنا صمم الطبيب على أن يتصل مباشرة بأستاذ الأمراض النفسية ليعبر له عن إعجابه بهذه الفكرة الذكية التى تبرئ المريض، وتتهم الزمن، ولشد ما كانت دهشة الطبيب

حين سمع أستاذ الأمراض النفسية يقول: إن حالة صاحبنا متقدمة، ولم يعد يجديها غير مثل هذا التلاعب، وأنه ينصحه ألا يذكر للمريض المهم أى سبب لأى مرض فيما عدا تقدم السنوات.

قال صاحبنا: وماذا أفعل فى الأمراض التى لا تنشأ إلا عن سوء سلوك صاحبها مع أعضائه، كأن يتناول عشاء ثقيلا فى منتصف الليل، أو كأن يشارك تلاميذه فى مباراة كرة القدم، أو كأن يظل جالسا على وضع خاطئ أمام تليفزيون مثير، أو كأن يتحدث فى التليفون المحمول لساعات طويلة.. إلخ.

قال أستاذ الطب النفسى لصديقه: لكل حالة من هذه علاجها الصحيح، وعلاجها المخيف، وعليك بالعلاج المخيف مع الحرص على إرجاع السبب إلى الزمن الجديد، لا إلى الجسم المتهالك، قل له: يا سيدى إن العشاء الثقيل عند منتصف الليل كان عادة عند الحصانيين القدماء الذين كان زمنهم يسمح لهم بمثله فى كل يوم، أما الآن فإن الزمن لم يعد قادرا على تهيئته، ولهذا يصعب أن يلجأ إليه الإنسان فى بعض الأيام، ويتركه فى أيام أخرى فيحدث اضطراب.

قال الطبيب لصديقه: ما أشد ضلالك وذكاءك! لكن مَنْ هم «الحصانيون القدماء» الذين تتحدث عنهم؟ قال الطبيب النفسانى: وهل تظن أصلا أن هناك شعبا بهذا الاسم؟! إنما هى شعوب نخترعها لزوم الشغل! ولو فرضت وجود الحصانيين القدماء فأين هم الحصانيون المحدثون؟

(٣)

على هذا النحو استمر النقاش بين الطبيب النفسانى وزميله طبيب أمراض الجهاز الهضمى حتى وصل أستاذ الجهاز الهضمى إلى أن يقول لصديقه: لم أكن أعرف أن تخصصكم صعب إلى هذا الحد، ولم أكن أعرف أنك موهوب إلى هذا الحد.

لم يمر أسبوع على هذا الحديث حتى أصبح المريض رئيسا لمجلس الوزراء، وأصبح هو محور حديث الأطباء فى حفل الدفعة الشهرى الذى جاء موعده بعد حلفه اليمين بثلاثة أيام فقط.

قال أستاذ الجهاز الهضمى موجها حديثه إلى أستاذ الطب النفسى: ها هو الزمن يحل لك المعضلات، وها هى السنوات التى طالما ألقيت عليها بالأوزار تخلف ظنك وتواتى مريضك بما لم يكن يتمناه.

قال أستاذ الطب النفسى: أنت مخطئ يا صديقى.. لأن حالته ستزداد سوءا.. وسيفقد أهم خطوة فى العلاج وهى إحساسه بالمرض.

قال الجراح: أيحدث هذا وقد رزق ما لم يكن يحلم به؟ إننى أظن الرزق الواسع يغسل أمراض النفس.

قال جراح المسالك: وأحيانا يزيدها.

قال طبيب القلب: وأحيانا يفقد الإنسان كل قدرة على الشفاء.

وقالت طبيبة التخدير: لو صح هذا الذى تقولونه لصدق قول الحكيم الذى قال:

«ما رأيت داء كالغنى.. ولا سرطانا كالسلطة».

(٤)

فغرت أستاذة المعامل فاها وقالت: فى أى كتاب ورد هذا القول؟ ومَنْ قائله؟

قال جراح العظام: هذه حكم لم تسجلها الكتب بعد، ولا أظنها تقدر على تسجيلها، إنما تتكلم المراجع عن إصابات الأعضاء عضوا عضوا، ويستحيل على الكتب أن تتحدث عن الحوادث على نحو ما تحدث فتقول: إن هذا صدام بوجه السيارة، وإن هذا صدام بظهرها، وإن هذا صدام فى سيارة أكبر، وهذا فى حائط، وهذا فى رصيف، وهذا فى حجرة.. هل سمع أحدكم كلمة سرطان فى حكمة؟!!

قال أستاذ الجهاز الهضمى: لكم وقتكم لكن لا تضيعوا وقتى، ودعونى أسأل الطب النفسى عما أفعل فى الأيام المقبلة.

قال جراح العظام: خذ نصائحى قبل أن تستمع إلى علمه، وسأقولها لك من دون أن توافق على سماعها:

- لا تذهب إليه فى مكتب ولا بيت حتى إذا قيل لك: إنه أشرف على الموت، فالمشرفون على الموت ينقلون إلى المستشفى ولا يذهب إليهم الأطباء.

- لا تدخل معه فى نقاش حول حالته لأنه تحول خلال الأيام الثلاثة من بشر إلى إله لا يخطئ.
- إذا جاءك بنفسه فلا تذكر له اسمه فى أى حوار، وإنما خاطبه بأنه الرئيس لأنه نسى اسمه.. أو أنسى ذكره.
- إذا وصفت له دواء فلا تناوله الروشتة، وإنما ناولها لمرافقه!!

(٥)

قال أستاذ الجهاز الهضمى مقاطعا: معنى ما تقوله أننى أعالج مجنونًا، ولا أعالج رئيس مجلس الوزراء.

قالت طبيبة التخدير: لا توقعه فى الخطإ فقد أخلص لك النصح، ولا أظن أحدا يفعل ذلك بهذه الدقة التى فعلها.

قالت أستاذة المعامل التى كانت مغرمة بإيقاف زميلتها عند حدود الواقع: وهل تسلكين هذا السلوك لوكنت أنت التى تخدرينه؟

ردت أستاذة التخدير باطمئنان بارد وقالت: يبدو أنه ليس أمامى غير هذا، فلن أقول له إننى سأغيبك عن الوعى، وإنما سأقول إننى أغيب الوعى عنك، ولن أقول له إننى أخفف عنه الإحساس بالألم، ولكنى أقول إنه فى حاجة إلى الطاقة التى يستهلكها الألم، ولهذا فإننا سنوفر له طاقة الألم.

التفت طبيب الجهاز الهضمى إلى أستاذ الطب النفسى وقال له فى يأس: إما أننى الوحيد الذى لا أمارس الطب كما ينبغى، وإما أننى الوحيد الذى لا أصلح لعلاج المسئولين، هل كلكم واعون إلى هذا الحد وأنا الوحيد المغيب؟!

قال أستاذ الطب النفسى فى حنو بالغ: ياسيدى أنت الوحيد المغيب عن الضلال، لأن تخصصك صريح فى تعبيره.

قال: ومَنْ منقذى من الضلال؟ بالطبع لا أحد غيرك.

(٦)

قال أستاذ الطب النفسى: كل ما أستطيعه هو الخطوة الأولى، وهى أنّ أقنع صاحبك بأن مرضه قد تحول إلى طراز آخر لم يعد متعلقا بالجهاز الهضمى وحده، وإنما أصبح مرتبطا بالإفرازات العظيمة التى تفرزها غدة العظمة التى تكون موجودة عند أمثاله فى صمت نبيل، وتعبر عن نفسها ببعض الاضطرابات الوظيفية فى الهضم والنوم والعظام حتى يأتى وقت وتفصح عن نفسها فى أنها غدة العظمة التى لا تحتاج علاجا، وإنما هى العلاج نفسه، وعند هذا يتوارى، أو يجب أن يتوارى دور الأطباء ليظهر دور الكتّاب والمؤرخين والمصورين الذين يسجلون دقائق هذه العظمة، وسلوكها الجميل الذى يظهر فى مطاعم الفلافل، وحوادث الدراجات البخارية، وولائم الكبسة.

وجدت طبيبة المعامل التى كانت تمارس سطوتها على زميلتها أنها لابد أن تمارس السطوة على الجميع فقالت: وهل يعنى هذا أنه لن يلجأ إلى أطباء غيركم يعالجونه مما كنتم تعالجونه منه من آلام المفاصل، واضطرابات الجهاز الهضمى، وصعوبات النوم، وخفقان القلب؟ أنتم قد تتهربون لكن المرض لا يهرب ولا يتهرب!

قال طبيب القلب: ياسيدتى إنه لم يعد فى حاجة إلى أطباء، إنه كما قال أستاذ الطب النفسى فى حاجة إلى مؤرخين ومصورين وكتّاب، ولن يتركه هؤلاء للأطباء، وإنما هم سوف يقنعونه أن إهماله حكمة..

وتباطؤه نبل..

وضعفه قدرة.

وجهله تواضع..

حتى إنه إذا أصيب بغشاوة قيل إنه يقرأ الغيب الذى لا نراه.

وإذا أصيب بغيبوبة قيل: إنه فى حضرة الله ـ جل جلاله.

الفصل الخامس عشر

الجنزورى ووزراء اللحظة الأخيرة

(١)

يبدأ الجنزورى عمله رئيسا للوزراء، وهو يظن أن وزارته قادرة على أن تساعده على أن يصنع مجدًا يرد به اعتباره.. لكن هيهات.

فالوزارة نفسها تبحث عن مجد مستحيل وبعضها يبحث عن موضع قدم، وبعضها لم يعرف كيف جاءت به الظروف إلى هذا المكان بالذات.

ولتأخذ مثلًا وزير البيئة الجديد الذى هو فى الأصل أستاذ فى كلية العلوم، وقد ظننت أن أستاذيته فى العلوم، وتخصصه فى الكمياء والجيولوجيا تعطيانه فكرة عن مشكلات البيئة فى مصر ، فإذا به على الهواء مباشرة يكشف عن أنه يظن أن البيئة لا تتعدى الحديث عن المخلفات التى ملأت شوارعنا، وكأن وزير البيئة هو رئيس هيئة النظافة التابعة لمحافظة القاهرة.

صعقت حين سمعت الأستاذ الوزير يتحدث بهذه الطريقة فى برنامج تليفزيونى مع الأستاذ خيرى رمضان فى حضورى لكننى فيما بعد علمت أن الوزير الجديد ليس إلا صديقا قويًا لأحد أعضاء المجلس العسكرى ذوى التأثير الضخم فى الجنزورى.

وهكذا أعطى القائد للجنزورى اسم صديقه فى اللحظات الأخيرة فجعله وزيرًا دون أن يطلب منه أن يقرأ صفحة أو صفحتين فقط عن مجال واهتمامات الوزارة التى سيتولاها.

(٢)

ولو كنت مكان الجنزورى ووجدت نفسى مضطرًا إلى مجاملة عضو المجلس العسكرى

الذى أسعى إلى مجاملته لصورت للوزير الجديد صفحة عن معنى البيئة من موسوعة علمية، وأعطيتها له حتى لا يظهر بهذا المظهر المروع الذى كشف الوزارة ورئيسها بعد حلف اليمين بساعات قليلة.

أسهب الجنزورى وأطنب وغنى وأطرب فى الحديث عن الصلاحيات، ثم جاء الواقع العملى ليثبت أن يد الجنزورى أضعف بكثير من أن تمتد إلى الصلاحيات لتمارسها، وإنما أقصى ما يمكن لها أن تتناوله هو ورقة مطوية وتضعها فى جيب الجنزورى الداخلى.

ظهر هذا واضحا أيضا فى اختيار وزيرة البحث العلمى التى طلب رئيس الوزراء من وزير التعليم العالى - المكلف - ترشيحها له وفق مواصفات معينة يعرفها الحاصل على الابتدائية، وهكذا جاء هذا الترشيح على هذا النحو الزاخر بمعانى الاستغراب والاستسهال والساخر من كل منطق.

ولو أن الجنزورى كان يعرف العلماء لسأل واحدًا منهم، لكنه أعطى رسالة واضحة عن أنه لا يعرف العلماء شبابًا ولا شيوخًا وإنما يعرف شيوخ الموظفين فحسب.

وقد كان فى وسعه أن يسأل المجلس العسكرى، لكن المجلس فضل أن يترك الإجابة لتكون من الصلاحيات الوهمية التى يحرص الجنزورى على أن ينتفخ وهو يتحدث عنها.«لك الله يا مصر.. لك يا مصر السلامة.. وسلامًا من كل مجلس للوزراء.. وسلامًا من كل داء.. ومن كل دواء».

■ ■ ■

الباب الخامس

لوعتا الاشتياق والفراق

الفصل السادس عشر

حازم الببلاوى وكتابه فى القفص

(١)

من الإنصاف أن نبدأ بالقول بأن حازم الببلاوى رجل شجاع، أليس هو ذلك الوزير الذى سارع إلى كتابة مذكراته قبل أن ينقضى عام على خروجه من الوزارة، وهو ما لم يحدث من قبل، وقد كتبها مجاهرا بشجاعة بكل نقاط الضعف فى شخصيته، وعقليته حتى من دون أن يعترف بالضعف.

نعم هو رجل شجاع.. أليس هو ذلك الرجل الذى أسعده نيل الوزارة إلى حد النشوة، وأسعده الاستمرار فيها برغم الصعوبات، ثم أسعدته الكتابة عنها مع اعترافه بأنه كان فى قفص؟

ثم أليس هو ذلك الرجل الذى خرج من قفص الوزارة ليدخل مرة أخرى من باب آخر شبيه به، وذلك بأن وضع نفسه فى قفص الذكريات وما تفرضه على صاحبها من روح موقف ملزم فى المستقبل مهما كان شأن المستقبل؟

كذلك فإن من الإنصاف أن نعترف بأن حازم الببلاوى رجل مقدام أقدم على المسئولية، كما أقدم على الكتابة عنها مع أنه كان يعلم أن الإحجام فى الحالين أكثر حكمة، وأكثر تشريفا لتاريخه الطويل، لكن ماذا كان فى وسع الببلاوى أن يفعل فى شجاعته أو فى إقدامه إذا لم يكن قد خطا تلك الخطوات التى رأيناها والتى نتحدث عنها الآن؟

(٢)

وربما كان من المفيد أن نلقى بعض الضوء على مجمل حياته السياسية قبل أن نتأمل فى مذكراته، فقد عاش الدكتور حازم الببلاوى حياة ناجحة ممتدة، وكان طيلة هذه الحياة حريصا على الجاه والنفوذ، وباذلا الجهد للحصول على الجاه والنفوذ، وقد لجأ إلى الكتابة مبكرا وأسعفته الكتابة بالشهرة المعقولة والاحترام، وإن لم تسعفه بمنصب الوزارة الذى كان يتمناه بأى ثمن، لكنه لم ييأس فى الحصول على هذا المنصب، وإن استبعد حصوله عليه مع مضى الأيام.

كان الببلاوى يتمنى الحصول على وزارة كوزارة الاقتصاد التى تناسب أمثاله من المنظرين، وإن كان بالطبع يعرف أن هذه الوزارة قد ألغيت بسبب رعونة واحد من الجيل التالى له، وهكذا تأكد يأس الببلاوى من أن يتوج حياته بمثل هذا المنصب الذى كان ولايزال يعتبره إضافة إلى حياته.

(٣)

فلما حدثت الثورة جاء القدر ليسعف الببلاوى بالترشيح للمناصب الوزارية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وكان هذا أمرا طبيعيا على نحو ما يحدث فيما بعد الثورات، لكن غير الطبيعى أن الببلاوى لم يكن قد أعد نفسه للنجاح الباهر إذا ما حدث وأسند إليه المنصب، ويبدو لى أنه نظر إلى الأمر على أنه لن يعدو أن يكون تكرارا للأمانى المجهضة على نحو ما حدث بالفعل، بل إن الأمور سارت بالفعل فى هذا الاتجاه المستبعد لوجوده على نحو ما رواه هو نفسه فى كتابه «أربعة شهور فى قفص الحكومة»، حيث أشار إلى أنه تلقى تليفونا من مكتب الفريق سامى عنان، وأنه انتظر على الخط حتى يحدثه الفريق، وبعد فترة تلقى اعتذارا عن إتمام المكالمة، وهكذا تبخر منه الأمل بعد أن كان قد اقترب.

ثم وجد حازم الببلاوى نفسه مرشحا لأن يكون نائبا لرئيس مجلس الوزراء عصام شرف، وكانت أبسط قواعد المنطق تصرح بكل وضوح بأن الببلاوى لن يحقق أى شىء فى حكومة يرأسها عصام شرف بما تأكد عنه فى الشهور السابقة (ولا نقول بما عرف عنه)، إذ كانت سماته

قد تجلت بوضوح فى أدائه الضعيف، وإهماله واجباته، وحرصه على البقاء فى موقعه بأى ثمن، وانعدام خبرته فى الإنجاز الحكومى أو السياسى، وكان شرف (قبل أن ينضم إليه الببلاوى) قد قضى خمسة أشهر كاملة دون أن يخطو أية خطوة صائبة فى أى طريق من الطرق التى كانت متاحة أمامه بيسر وسهولة.

(٤)

كان من المفترض أن حازم الببلاوى بعظمته وحنكته قادر على أن يعرف هذه الحقيقة حق المعرفة، وأن يدرك أن وجود عصام شرف فى هذا الموقع بالذات يمثل عاملا مؤكدا لفشله هو أو غيره فى أى عمل وزارى، ومع هذا فإن شوق حازم الببلاوى إلى القفص الذهبى دفعه إلى أن يقبل، بل دفعه إلى أن يصر على تولى وزارة المالية بالإضافة إلى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، كيما يكون قد تولى وزارة محددة لا أن يكون مجرد نائب رئيس مجلس وزراء لا يحظى بوزارة يأمر فيها وينهى، ويعتمد ويؤجل، ويصول ويجول، ويترأس ويتسيد، وانظر إليه وهو يروى ذكرياته عن هذه اللحظة الفارقة حيث يقول:

«وفى خلال الأسبوع الأول من يوليو، اتصل بى المهندس إبراهيم المعلم، ومعه الدكتور معتز عبد الفتاح، الذى كان يعمل مستشارا سياسيا لرئيس الوزراء، وكان تساؤلهما عما إذا كنت على استعداد لقبول منصب رفيع فى الحكومة المصرية، والمشاركة فى وزارة الدكتور شرف، فأبديت موافقتى المبدئية على أساس أن تكون لى صلاحيات مناسبة فى إدارة الشئون الاقتصادية، وبعد ذلك بيوم أو يومين، اتصل بى الدكتور معتز عارضا، باسم رئيس الوزراء، تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية، فأفدته بأن هذا شرف وتكريم، ولكنى أرى أن منصب نائب رئيس الوزراء ليست له سلطة تنفيذية، ولا جهاز يعاونه، فضلا على أن المعلومات تكون عادة فى الوزارات، وخاصة وزارة المالية، ولذلك فإن فاعلية نائب رئيس الوزراء تتطلب أن يكون وزيرا للمالية أيضا، وبعدها اتصل بى الدكتور معتز مجددا ومؤكدا الموافقة على اقتراحى، وطلب الإسراع بالعودة إلى مصر، فقدمت موعد عودتى يوما واحدا، وعدت إلى القاهرة فى ٣١ يوليو».

«وبعد وصولى إلى القاهرة، وبمجرد دخولى منزلى، وقبل أن أضع حقائبى على الأرض، جاءنى اتصال هاتفى من الدكتور عصام شرف، الذى ذكرت له أننى وصلت للتو، فأجابنى بأنه يتابع رحلتى، وأكد العرض واتفقنا على الالتقاء فى اليوم التالى».

(٥)

وها هو يروى بوضوح أن المساومة فى مناصبه استمرت على الرغم مما قد كان رائد رئيس الوزراء أى المعتز بالله (!!) قد أبلغه به:

«وعند مقابلتى الدكتور شرف ذكرت له ما تم من حديث مع الدكتور معتز، فأجاب بأنه فهم أن المقصود هو شغلى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فقط، فأوضحت له أن نائب رئيس الوزراء دون معلومات يكون كالأعمى، وأنه بدون جهاز معاون يكون كالأكتع، أى بدون فاعلية، ولذلك فإننى أصر على تولى منصب وزير المالية، وكان أن اقتنع بهذا الرأى».

«وفى مقابلة لاحقة مع السيد المشير طنطاوى والفريق عنان، أعيد طرح الموضوع، وأخيرا، وبعد عدة محاورات تمت الموافقة على اقتراحى، وصدر قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعيينى نائبا لرئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزيرا للمالية، فى ٢٢ يوليو، وبدأت مهمتى فى الحكومة».

(٦)

هكذا أصبح حازم الببلاوى بتاريخه وشوقه المتأجج وزيرا للمالية فى غفلة من عقله الواعى القادر على أن يحدد له أوليات النجاح وأولوياته، وهكذا وجد نفسه أمام عدسات التليفزيون دون أن يكون قد اختار برنامجا للنجاح مكتفيا بالطبع بالعموميات التى يعرفها أى اقتصادى.

وكان هذا مكمن الخطر على حازم الببلاوى الذى قضى أربعة أشهر كاملة دون أن ينجح فى دفع الحكومة إلى أن تتخذ قرارا اقتصاديا واحدا يصب فى مصلحة مصر، أو يصب فى مصلحته هو كوزير مسئول، أو يصب فى مصلحة تاريخه كابن من أبناء مصر الذين خدموها.

وهكذا اكتفى الرجل بأن سلك سلوك عصام شرف حيث رأس بعض اللجان، وأعد بعض المذكرات، ورفع بعض التوصيات، ثم لا شيء بعد هذا.

(٧)

وعلى سبيل المثال فإنه يمكننا أن نقرأ ما يرويه الببلاوى عن أزمة دعم المواد البترولية، وهو يرويها بطريقة المستشرق الغربى العجوز الذى يزور مصر لأول مرة:

«عندما تقرأ إحصاءات التجارة الخارجية، يبدو لك أن مصر فى وضع مريح فى مجال البترول، فصادرات المواد البترولية تصل إلى حوالى ١٢ مليار دولار، فى حين أن الواردات منها لا تتجاوز ٦ مليارات دولار، ولكن الحقيقة هى غير ذلك تماما».

«بعد دخولى وزارة المالية بأيام، فوجئت بأن وزارة البترول تطلب من وزارة المالية تدبير مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لاستيراد احتياجات البلاد من المواد البترولية لهذا الشهر، وأنها سوف تحتاج خلال الأشهر الستة القادمة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار شهريا لاستيفاء حاجتها من الواردات البترولية من الخارج».

«وعندما تساءلت عن هذه الأوضاع، وماذا كان يجرى فى الأعوام السابقة، قيل لى بأن وزارة المالية لم تكن توفر لوزارة البترول مثل هذا الدعم فى السنوات السابقة، وأن الأمر قد بدأ قبل دخولى الوزارة مباشرة، وقبل نهاية السنة المالية السابقة، حيث طلب وزير البترول توفير احتياجاته لاستيراد البترول، وأن ما يطلبه لا يتعارض مع تقديرات الموازنة».

(٨)

على هذا النحو اكتملت فى الدكتور الببلاوى صورة المستشرق الألمانى الذى يزور مصر ليعمل وزيرا للمالية بعد الثورة.

«وبإعادة السؤال على المسئولين فى وزارة المالية، وإبلاغهم بأن ما تطلبه وزارة البترول لا يعدو أن يكون استخداما لبند دعم المواد البترولية الموجود فى الموازنة، فلماذا لا تستجيب المالية لهذا الطلب؟ فقيل لى: إن الموازنة ترصد مبلغ ٩٥ مليار جنيه لدعم المواد البترولية فى جانب

المصروفات، وإن الموازنة ترصد أيضا مبلغ ٩٥ مليار جنيه أرباحا وضرائب على قطاع البترول، وعلى هذا القطاع أن يوردها للموازنة».

«وبسؤال وزير البترول مرة أخرى أكد أن أرباح وضرائب البترول لا تتجاوز ٤٠ ـ ٤٥ مليار جنيه، وأن ما يطلبه هو الفارق بين ما هو موجود فى جانب المصروفات لدعم قطاع البترول، وما هو مطلوب من جانب الإيرادات كحصيلة للضرائب والأرباح الحقيقية، فالمالية كانت تبالغ فى أرقام حصيلة إيرادات الضرائب والأرباح».

(٩)

لكن الأدبَ فيما يبدو كان كالعهد به فى مثل هذه الحالات خائنا وفاضحا، فإذا بالكتاب الذى نشرته «دار الشروق» للببلاوى يكشف بكل وضوح كيف كان الرجل عاجزا عن إدراك كثير من الحقائق الاقتصادية، وكيف كان غير ملم بكثير من أرقام اقتصاد مصر، وموازنة مصر، وموارد مصر، ونفقات مصر.

كذلك فقد كشف الكتاب بكل وضوح عن الضغط الذى فرض على الببلاوى حتى يصبح عاجزًا عن رؤية القرار الصائب أو البحث عنه، أو التمسك به، وعن إهماله للحقائق، وعن ميله لتكرار دعاوى يوسف بطرس غالى وأساليبه اللاوية للحقائق، بل سجل الكتاب بكل وضوح أن الببلاوى كان من أنصار تأجيل مواجهة المشكلات تحت الدعاوى (البراجماتية) المعروفة التى لا تزال مرفوعة منذ عهد الرئيس عبد الناصر.

(١٠)

واقرأ هذا الكلام المدرسى، الموجود بالحرف فى أى كتاب جامعى بسيط، ومع هذا يرويه بتعالم شديد من يصور نفسه على أنه مفكر اقتصادى قدر له أن يعمل نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للمالية:

«أما فيما يتعلق بالضرائب التصاعدية، فإننى أعتقد - شخصيًا - فى سلامتها من حيث المبدإ وبشرط أن تطبق فى المجال الطبيعى لها وهو الضرائب على الدخول الفردية، ولذلك عندما

جاءنى وفد من بعض المستثمرين، يطالب برفع سعر الضريبة الفردية على الشركات فى الشرائح العليا من ٢٥٪ إلى ٣٠٪ أبديت اهتمامى الكبير بهذا الموضوع (نفتح القوس لنسأل عن طبيعة الاهتمام الذى يبديه المسئول المشهور بإطفاء السيجار عند إحساسه بأهمية الموضوع) ولكنى كنت أعتقد أن المجال الطبيعى للضرائب التصاعدية هو مجال الضريبة العامة على الدخول وليس فى ضرائب الشركات».

«فإذا كان الغرض من هذه الضريبة هو تحقيق العدالة الاجتماعية فإن الضرائب التصاعدية على الشركات قد تتنافى مع العدالة الاجتماعية فقد تحقق شركة أرباحا أكثر بكثير من شركة أخرى وبذلك تصبح معرضة للخضوع لشريحة ضريبية أعلى من الشركة الثانية لكن العدالة قد لا تتحقق فى هذه الحالة فالشركة عالية الأرباح قد يساهم فيها عشرات الألوف فى حين أن الشركة الثانية قد يساهم فيها أربعة أو خمسة مساهمين فقط، كذلك فإن الشركة الأولى قد تكون قد بدأت برأس مال كبير، وبالتالى فإن العائد على رأس المال يكون منخفضا فى حين أن الشركة الثانية قد يكون رأسمالها منخفضا، وهى بذلك تحقق عائدا مرتفعا على رأسمالها وذلك يسهل التهرب من الضرائب التصاعدية فى حالة الشركات والأشخاص الاعتبارية حيث يكفى بعد أن تصل أرباحها إلى رقم معين يخضعها للشرائح الأعلى لكى تنقسم هذه الشركة إلى عدة شركات تابعة ..... واحدة للإنتاج وأخرى للتوزيع وهكذا.. حتى تتجنب الشرائح العليا الضريبية».

(١١)

وهو لهذا ينصح بالتريث، وما أدراك ما التريث ! فى اختراع العجلة التى تم اختراعها من زمن طويل:

«ولكل ذلك فقد رأيت أن المجال الطبيعى للضريبة التصاعدية هو الضريبة العامة للدخل للأشخاص الطبيعيين وطلبت من مصلحة الضرائب إعادة النظر فى قانون الضرائب للنظر فى مدى إمكانية العودة إلى الضريبة العامة للإيراد العام دون أن نتعرض لمشكلة دستورية، حيث صدر حكم من القضاء بأن الضريبة العامة للإيراد والتى كانت مفروضة بقانون صدر فى عام ١٩٤٩م غير دستورية لأنها تتضمن نوعًا من ازدواج الضريبة على الوعاء نفسه مرة باعتبارها

ضريبة نوعية (أرباحًا تجارية أو كسب عمل... إلخ) ومرة باعتبارها ضريبة عامة على الإيراد وكان الأمر مازال قيد الدراسة فقضايا الضرائب لاتعامل بسرعة أو خفة».

(١٢)

وهكذا نفهم أن حازم الببلاوى لم يقدم من الاهتمام بالموضوع إلا استعراض معلوماته السابقة عنه، وهى معلومات تقليدية متاحة فى كل الكتب المدرسية والدراسية.

وهكذا خدر الرجل مشاعر الجماهير بأن أظهر اهتمامه بالدعاوى المرفوعة وهو رافض لها فى قرارة نفسه، بل إنه يفاجئنا بأن هناك ازدواجا ضريبيا أيضا يجدر بنا أن نلغيه تنفيذا لحكم المحكمة!!

ومع هذا فإنه لا يمانع فى أن يورد كل هذا مع الحديث المكرر فى سجل إنجازاته.

(١٣)

ثم إذا هو ينقلنا إلى موضوع آخر يقتص فيه لنفسه من زميله الذى كان معارضا له على طول الخط فى كل خطوة:

«.... تضمن برنامج وزارة المالية للإصلاح المالى زيادة الضرائب على السجائر والدخان، والطريف أن الزميل الوزير المعارض رأى أن زيادة هذه الضريبة على السجائر تنطوى على إضرار بالفقراء لأنهم أكثر المستهلكين لهذه السلع، على الرغم من أن هذا الاستهلاك يضر بصحتهم وبالتالى بمستوى الرفاهية العامة، فنحن بذلك بغرض استمالة الجماهير نساعدهم على الاستمرار فى عادات تضر بصحتهم وحياتهم وبالتالى بالرفاه العام فى المجتمع».

(١٤)

وفى نهاية حديث الببلاوى عن هذه الجزئيات المتعلقة بتنمية الموارد نقرأ فقرة غريبة على ما عرفناه من كتابات الببلاوى السابقة، ذلك أنها فقرة قاسية الملامح يبدو وكأن المتكلم فيها هو يوسف بطرس:

«وبرغم كل ما تقدم فإن وزارة المالية قد أعطت موضوع الضرائب أهمية: فقد أعادت الوزارة النظر فى قانون الضريبة العقارية كما بدأت فى دراسة الضريبة التصاعدية على الدخل العام كذلك فإن الوزارة تعتقد أن مجالات التحصيل ومحاربة التهرب الضريبى قد تكون أكثر فاعلية فى زيادة حصيلة الإيرادات من مجرد زيادة معدلات الضرائب والرسوم وليس هناك أسهل من الكلام المرسل، خاصة إذا تغلف بشعار العدالة الاجتماعية».

ألا يذكرنا هذا بتناقضات يوسف بطرس غالى؟

(١٥)

وبعد هذا كله فقد قدم الكتاب اعترافا صريحا بأن النخبة المصرية أصبحت فى تكالبها على المناصب الوزارية لا تمانع فى أن تضحى بأى شىء حتى لو كان هذا الشىء هو أرواح الشعب المصرى نفسه وهو ما تجلى بكل وضوح فيما رواه الببلاوى عن طريقة الوزارة فى التعامل مع الأحداث القاتلة (بدءا من أحداث ماسبيرو) بالحرص على عدم فقدان المنصب، وحين وجد حازم الببلاوى نفسه فى مواجهة هذه الحقيقة القاسية فإنه حاول (بكل تواضع!! على عادة أمثاله) أن ينجى نفسه من المسئولية عن أحداث ماسبيرو بحديث طويل عن استقالته وعن أن هذه الاستقالة لم تتعرض للسحب من قبله، وإنما تعرضت للرفض من السلطة الأعلى.

وظن حازم الببلاوى أن هذا الحديث يكفى لخداع التاريخ، وكذلك ظن رئيسه عصام شرف وغيرهما، وأخذوا يروجون هذا على ألسنة مَنْ يحبونهم حتى إنى سئلت فى حوار بعد هذه الوقائع بأشهر: ماذا كان فى وسعهم أن يفعلوا؟ وماذا كان حريا أن يحدث لو أنهم صمموا على الاستقالة واعتزال العمل؟ ومن فضل الله علىّ أن الإجابة عن هذا السؤال واضحة، وهى أنهم لو استقالوا عقب أحداث ماسبيرو ما حدثت وقائع ما حدث فى محمد محمود، ولو استقالوا بجدية فى أحداث محمد محمود ما حدثت أحداث مجلس الشعب، وهكذا، ومع أن جماهير الشعب استقبلت تعليقى بما يستحقه من فهم، فإن هؤلاء المسئولين الذين لم يستقيلوا ظلوا يرددون ما يدللون به على هوانهم على أنفسهم وعلى الناس، وهكذا ظهر حالنا وكأن أحدا من الوزراء المفكرين (!!) لا يريد أن يقر بأية مسئولية، ولا باحترام للفهم السياسى أو الجنائى.

(١٦)

واقرأ هذه الفقرة التى يوردها الببلاوى فى الحديث عن محاولة الاستقالة عقب أحداث ماسبيرو:

«وفى هذه اللحظة رفع أكثر من سبعة أو ثمانية أعضاء من المجلس أيديهم بالموافقة على الاستقالة بينهم رئيس الوزراء نفسه وهنا ارتفع رأى آخر يرى أنه مع الألم الشديد الذى أحدثته وقائع الأمس فإن الاستقالة فى هذه المرحلة الدقيقة قد لا تكون الحل الأمثل فنحن نعد لانتخابات قادمة ومهمة، وبالتالى فإن المسئولية تتطلب عدم ترك السفينة فى هذه اللحظة الحاسمة، وبدأت الأيادى المؤيدة للاستقالة تتراجع واتجه المجلس بشكل تدريجى إلى التأكيد على أهمية وخطورة المرحلة التى نمر بها وأن الوقت هو وقت تحمل المسئولية وبرغم عدم أخذ تصويت على الموضوع فقد بدا أن الاتجاه الغالب يميل إلى وجهة النظر الأخيرة وعدم تقديم الاستقالة».

«.... فقلت إنى أبديت رأيى والمجلس صاحب الحق فى اتخاذ ما يراه لنفسه وانفض الاجتماع وعدت إلى منزلى وأنا فى حالة نفسية سيئة للغاية وأشعر أننى غير قادر على الاستمرار فى ظل هذه الأوضاع الجديدة فقد عجزت الحكومة عن توفير الهدف الأول لأى مجتمع منظم وهو توفير الأمن للمواطن، وكان لابد من اتخاذ قرار حاسم، إن ما حدث لهو جسيم ولا يمكن أن يمر مرور الكرام لابد أن يكون له ثمن وأن الحكومة مدينة للشعب بالاعتذار».

(١٧)

ثم نقرأ لحازم الببلاوى حديثا كحديث المسلسلات العربية المملة عن الاستقالة، ومن الواضح أنها كانت لحظات حزينة لأنه يتذكر دقائقها وثوانيها والورقة والقلم والآلة الكاتبة والظرف واللاصق والرسول الخاص والأمين العام ومديرة المكتب:

«وفى اليوم التالى ذهبت مبكرا إلى مكتبى فى الوزارة وسحبت ورقة وكتبت عليها استقالتى وطلبت من مديرة مكتبى أن تطبع بنفسها هذه الاستقالة على الآلة الكاتبة، وألا تطلع عليها

أحدًا مع وضعها فى ظرف مغلق، وبعد ذلك استدعيت عددًا من معاونى فى الوزارة: نائب الوزير وعددًا من مستشارى الوزير وأبلغتهم بنيتى فى الاستقالة للأسباب المقدمة فكان أن اعترض الغالبية من الحاضرين فى حين وافق عدد قليل منهم على أن هذا هو ربما التصرف الأكثر مسئولية، وطلبت بعد ذلك من مديرة مكتبى أن ترسل الخطاب مغلقا وتطلب تسليمه إلى الدكتور سامى سعد زغلول أمين عام مجلس الوزراء فى يده، وتركت الوزارة وعدت إلى المنزل وطلبت انصراف السائق والسيارة، وبعد ذلك بقليل يبدو أن الأمر بدأ يتسرب فتلقيت عددًا من الاتصالات من وكالات الأنباء والصحف العالمية: هل صحيح أن وزير المالية قد استقال؟ وهل هذه الاستقالة ترجع إلى خطورة الوضع الاقتصادى؟ فأكدت أن الاستقالة ليست لأسباب اقتصادية على الإطلاق وإنما هى موقف سياسى للاعتذار للشعب عن عدم توفير حد الأمان له، وأدركت أن التليفونات لن تتوقف فقمت بإغلاق تليفوناتى المحمولة وشعرت براحة كبيرة وأننى استعدت حريتى».

(١٨)

وبعد صفحات من الحديث عن مماحكات الاستقالة لا يفوت الببلاوى أن يلمز صديقه وزميله وغريمه أستاذ الاقتصاد الذى هو، حسب كنايته المتكررة، الوزير المسئول عن العدالة الاجتماعية فيقول ضمن حديثه عن اجتماع تال لمجلس الوزراء:

«... وبعد أن اكتمل نصاب الاجتماع وبدأ الحديث تعددت الإشارات غير المباشرة للإشارة إلى صعوبة وضع الحكومة بعد الاستقالة إلى أن طلب احد الزملاء من الوزراء الحديث بالقول منفعلا وإن كان الحديث تلميحا دون ذكر أسماء: إن ما حدث غير مقبول وإن به خروجا على إجماع الوزراء وإنه يطالب مجلس الوزراء باتخاذ إجراء حازم إزاء ما تم، وإلا فإنه سوف يقدم استقالته من الوزارة، وبعد أن استمعت إلى عدة كلمات طلبت الكلمة ووجهت كلمتى إلى المتحدث قائلا: إننى كنت أحب أن يكون حديثه صريحا ولا يقتصر على التلميح وأكدت أننى لست فى وضع لتبرير موقفى لأى من كان وأننى تصرفت بوحى من ضميرى وأن التزامى برأى الأغلبية فى المجلس لايقيدنى إلا فى حالة بقائى ضمن المجموعة، أما الاستقالة فهى تعنى الانفصال عن الجماعة وبالتالى عدم التقيد بأى أغلبية، وأكدت له أنه ليست هناك أغلبية تفرض

على الإنسان ما لا يتفق مع مبادئه، كذلك ذكرته بأننى لم أسحب استقالتى ولكنها رفضت، وأنا أقوم بعملى التزاما بالمسئولية فصلة الموظف بعمله لا تنتهى إلا بقبول الاستقالة ممن يملك الحق فى ذلك وانتهى الأمر عند ذلك الحد وبطبيعة الأحوال لم يتخذ المجلس أى إجراء كما لم يقدم الوزير استقالته!».

«وعلى الرغم من أن الجو العام للوزراء لم يكن مرحبا بما فعلته فإن ذلك لم يمنع من بعض الاستثناءات ومنها على سبيل المثال وزير الداخلية اللواء منصور العيسوى الذى استقبلنى بعد ذلك فى أول لقاء بحرارة قائلًا: أنت عملت اللى أنا كنت عاوز أعمله، كذلك فإن الصديق منير فخرى عبد النور قال ضاحكا: لقد عريتنا».

(١٩)

هكذا تحول الأمر إلى ما يناسب شخصية منير فخرى وأداءه المفرط فى الاستهانة بالمشاعر وهو: الضحك فى وقت الجد الذى راح فيه ضحايا ماسبيرو.

وعلى كل الأحوال فإن حازم الببلاوى لم يكتف فى كتابه بأن يمن علينا بأنه يحدثنا بشجاعة عن فشله وعن أسباب هذا الفشل، لكنه كان حريا أيضا دون أن يدرى بأن يحتقر عقولنا، وبأن يضيف إلى اعترافاته اعترافا بالخداع الساذج، وهو ما تجلى بوضوح فى حرصه على إيراد نص الرسالة التى بعث بها إلى الأستاذ سليمان جودة رئيس تحرير الوفد متضمنة حديثا ملتويا إلى أبعد حدود الالتواء عن قيمة راتبه الذى كان أعلن فى بداية توليه المنصب أنه سيعلنه بكل وضوح، لكنه لم يعلنه، مما حدا بالأستاذ رئيس تحرير الوفد أن يسأله عن هذا فى مقال علنى.

وفى مقال الدكتور حازم عبارة قاتلة، يقول فيها إنه فوجئ (!!) بأن حسابه فى البنك قد ازداد بمقدار كذا، وهكذا أصبحنا أمام موقف غريب ومريب يقفه وزير المالية نفسه الذى لا يعرف أولا قيمة راتبه فكيف يعرف قيمة رواتب الآخرين، والذى يسمح ثانيا بأن تودع فى حسابه بالبنك أموال دون أن يكون هو الذى أودعها أو الذى حولها، ومع كل الاحترام لنزاهة الدكتور حازم وأمانته فإنى أسأل الدولة ولا أسأل الببلاوى، وأسأل عصام شرف ولا أسأل الببلاوى: ما هو الفارق بين هذه الإجابة الساذجة والإجابات التى يقدمها المتورطون

المرتشون حين يضبطون وفى أيديهم (أو فى حساباتهم أو فى أدراجهم) الرشوة؟ وهل أصبح الراتب التعويضى أو التكميلى يصل الوزير على هيئة رشوة؟!!

(٢٠)

ويبدو أن حازم الببلاوى الذى كان بوسعه كوزير للمالية أن يوقف صرف رواتب زملائه (التكميلية) وراتبه (التكميلى) عند حد معين لم يفعل هذا واكتفى بأن جعل الأمور تسير على نحو ما كانت تسير حتى لا يستفيد أسلافه أو خلفاؤه من الإصلاح الخلقى الذى كان قادرا عليه.

وهكذا فضل حازم الببلاوى أن يكون اسما فى قائمة المتجاوزين على أن يكون أول اسم فى قائمة الملتزمين الجدد.

(٢١)

ولنقرأ ما يرويه الدكتور الببلاوى نفسه فى نهاية حديثه الطويل عن جهوده الروتينية البطيئة فى القضاء على التفاوت فى رواتب الحكومة المصرية:

«وفى النهاية وافق المجلس دون حماسة على التوصيات الواردة فى التقرير مع تكليف الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتقديم تصوراته لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، وصدر هذا القرار فى اجتماع مجلس الوزراء فى ٣٠ أكتوبر ٢٠١١».

«وفى اليوم التالى أبلغت الدكتور صفوت النحاس رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بقرار المجلس مع رجاء أن يقدم الجهاز تصوراته فى أسرع وقت لاعتمادها من مجلس الوزراء أملا فى تطبيقها اعتبارًا من أول يناير ٢٠١٢ كما وعدنا، وكان الدكتور النحاس قد شارك بشكل إيجابى فى إعداد الدراسة التى انتهت بوضع التقرير المعروض على مجلس الوزراء، كذلك طلبت من المستشار محمد الدكرورى المستشار القانونى لوزارة المالية المعاونة فى إعداد مشروع المرسوم بقانون لهذا الغرض مع مذكرته الإيضاحية إلى جانب الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وذلك تمهيدًا لعرض الأمر من جديد على مجلس الوزراء لإقرار مشروع المرسوم بقانون».

«وعند إعادة عرض الموضوع من جديد بعد اقتراح نص القانون المقترح ومذكرته الإيضاحية أفاد البعض بأن موافقة المجلس السابق كانت موافقة مشروطة بتحفظات فأكدت لهم أن الموافقة كانت صريحة وبلا تحفظات، وأن نص القرار هو اعتماد توصيات التقرير مع الطلب فقط بقيام الجهاز المركزى بتقديم تصوراته لوضع التوصيات الواردة فى التقرير موضع التنفيذ، وهذا ما فعله الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وأبدى البعض عدة ملاحظات على مشروع المرسوم لأنه يوحد فى المعاملة بين جميع جهات الحكومة وأن هناك حاجة إلى عدم المساس بالمزايا المكتسبة فى حين رأى البعض ضرورة توحيد المعاملة لكل الجهات الحكومية».

«واعترض البعض الثالث على تكليف الموظف نفسه بتقديم إقرارات عما يتحصله من مبالغ وتعريضه للغرامة فى حالة المخالفة وطالب بأن يكون هكذا الإلزام على الجهات الإدارية التابع لها وليس على الموظف، وقرر المجلس عرض مشروع القانون على اللجنة التشريعية مع الأخذ فى الاعتبار ما أثير من ملاحظات تمهيدًا لإرسال المشروع إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصداره بعد اعتماده من اللجنة».

(٢٢)

ومع كل هذا الذى نجده فى مذكرات حازم الببلاوى فإن العنصر الحاكم الأول فيما سجله من انفعالاته تجاه المنصب وتجاه الآخرين، هو ضيقه المتكرر والأبدى بأسلوب أحد زملائه الذى كان ولايزال (فى نظره): يجهر بالحديث عن العدالة الاجتماعية، ومع هذا فإنه يستحل لنفسه كل ما هو ممكن من مكافآت.

واقرأ للببلاوى هذا النص البديع فى التعبير عن كراهيته لزميله:

«وقد تضمن خطابى عن راتب الوزير الإشارة إلى احتمال وجود توابع أخرى للراتب لا أعرفها وأننى سوف أعلنها حين أعرفها، ولعله آن أوان الكشف عن بعض هذه التوابع التى رفضت أن أقبلها».

«دعيت إلى اجتماع لمجلس إدارة الهيئة العامة للبترول واستمرت الجلسة لساعات طويلة وفى نهاية الاجتماع، وقبل توجهى للانصراف قدم لى مظروف فسألت: ما هذا؟ فقيل: إن هذا

بدل حضور الجلسة، فرفضت هذا الأمر رفضا باتا قائلا: إننى فى نهاية الأمر موظف فى وزارة المالية وأحصل على راتبى من هذه الوزارة مقابل القيام بعملى بها فى ذلك تمثيلها لدى الهيئات الأخرى وتركت المكان دون أخذ المظروف، وفى اليوم التالى رأيت أن هذا المبلغ هو حق لوزارة المالية فطلبت من نائب الوزير المطالبة بالمبلغ وإيداعة فى خزانة وزارة المالية وقد تم ذلك بالفعل وفى جميع الجلسات اللاحقة كان يتم تحويل بدل الحضور لحساب وزارة المالية».

«وفى مناسبة أخرى دعيت لرئاسة اجتماع لهيئة التأمين والمعاشات تم الاجتماع فى حجرة الاجتماعات المجاورة لمكتبى فى وزارة المالية وبعد نهاية الاجتماع طلب منى التوقيع على كشف فتساءلت: ما هذا؟ فقيل لى إن هذا لتحصيل بدل الحضور لهذا الاجتماع فرفضت، وقيل لى: إن هذا هو المتبع وهنا طلبت تحويل المبلغ لحساب وزارة المالية».

(٢٣)

ويبالغ الببلاوى فى إدانة نفسه وإدانة سلوكه وإدانة حديثه عن سلوكه من حيث لا يدرى:

«وفى حديث تليفونى مع المشير طنطاوى حيث كنت أوكد له أهمية إصدار قواعد لتحديد الحد الأقصى لرواتب الحكومة فوجئ عندما عرف أننى أرفض قبول أى مبالغ خارج ما يصرف لى من وزارة المالية، فقال متسائلا: يعنى أنت لا تأخذ سوى ٣٠ ألف جنيه؟ فقلت له أنا آخذ فقط هذا المبلغ المخصص للوزراء بالإضافة إلى راتب الوزير الرسمى وهو ١٨٨٢ جنيها وخمسة وستون قرشا».

«ولا أخفى أن ما نشر عن إعلانى راتب الوزير سبب لى قدرا من الحرج مع زملائى الوزراء الآخرين الذين لم تخل نظرتهم لى من نوع من العتاب المكتوم وقال لى البعض: إن راتب الوزير ١٨٨٣، وإن هذا هو ما كان ينبغى الإفصاح عنه !» وأكد البعض الآخر أنهم مائه فى المائه مع الإفصاح والشفافية وأن مجلس الوزراء كله ينبغى أن يفصح عن رواتب الوزراء وذكر البعض الثالث أنهم عملوا فى الوزارة حينما كان الراتب لا يتجاوز ثلاثة أو أربعة آلاف جنيه، وأيا ما كان الأمر فقد كان الجو العام ثقيلا وغير مريح.

«ولكن أكثر ما أثار عجبى هو ما تلقيته فى هذه الأثناء من طلب من رئيس هيئة مستشارى

مجلس الوزراء بطلب رأى وزارة المالية فى الطلب المقدم من أحد السادة الوزراء الأكثر صخبا بالحديث عن العدالة الاجتماعية (هكذا يصف الببلاوى غريمه الأبدى) باعتباره رئيسا لمجلس إدارة إحدى اللجان يطلب فيه تجديد الموافقة على استمرار صرف حوافز وجهود شهرية لسيادته أسوة بما كان متبعا مع السادة رؤساء مجالس الإدارة السابقين وجاء رد المالية أن هذه الموافقة الاستثنائية لاتصدر عن وزارة المالية وإنما تتطلب قرارا من السيد المشير طنطاوى».

«ومصدر عجبى هو أن هذا الوزير يؤكد دائما فى تصريحاته للصحافة أنه لا يأخذ أى رواتب شهرية غير راتب الوزير وإن كان يعترف بأنه يصرف بعض البدلات، ولكن تساؤلى: ما الفارق بين الراتب الشهرى وبين حوافز وجهود شهرية؟ الحقيقة أن الأمر لم يكن واضحا بالنسبة لى».

(٢٤)

هكذا جاء المستشرق حازم الببلاوى إلى وزارة المالية وخرج منها والأمر غير واضح بالنسبة له.

لكنه مهما كان الثمن من أخلاقه وصورته حقق حلم حياته فى أن يكون وزيرا.

وقد رزق بفضل عوامل (قديمة) حظا ليكون من أصحاب المذكرات، فاستغل المذكرات فى لمز زميله أستاذ الاقتصاد اليسارى بكل ما استطاعه، وكأنما كانت كل مشكلات مصر هى هذا الوزير اليسارى الذى آلم الببلاوى بقدر كبير. وما أظن الببلاوى نجح فى إيلامه!!

■ ■ ■

الفصل السابع عشر

نزهة وزارية

(١)

أطلعتنا صحافتنا على أن أحد الوزراء الجدد المهمين فضل ألا يذهب إلى الوزارة إلا بعد أن ينتهى من الإجازة المطولة التى جمعت السبت والأحد مع الجمعة، فضلا على الخميس يوم حلف اليمين، وهكذا لم يبدأ سيادته ممارسة منصبه إلا يوم الاثنين على الرغم من اشتياقه له طوال ٣٠ عاما!!

وقد سأل أحد الخبثاء عن مدى التعارض بين الشوق الزائد وتأخير بدء العمل، وكان رد المسئول الحكيم أن هذا تعارض ظاهر، لكن الحقيقة أنه هو هو، وأنه الشىء نفسه، فالوزير المشتاق يجب أن يعيش أيام المصيف وهو وزير، وياحبذا لو أنه عاشها وهو غير مشغول البال، وهو معنى فى المقام الأول باللقب لا بالعمل، وبالأبهة لا بالمسئولية، وبالصورة لا بالإنجاز.

وهو يريد أن يعطى مساعديه رسالة ملخصها:

- أن راحة البدن هى أولويته الأولى.
- وأن سعادة البال هى أولويته الثانية.
- وأن اعتدال المزاج هو أولويته الثالثة.

وأن هذا يتحقق بأساليب عدة من السيجار الفاخر، إلى المشروب الأصلى، إلى الثياب الغالية، إلى الأسفار الممتعة.

(٢)

سيظهر الوزير المشتاق قدرة كبيرة على الحكمة، فسوف يقول الشىء ونقيضه فى الوقت نفسه، وسوف يردف هذا وذاك بقوله: إن لكل مقام مقالًا، وإن لكل حالة حالًا، وبالطبع فإن لكل زوجة زوجًا، ولكل سيدة سيدًا، كما أن لكل سيد سيدة.

وسوف يجد الوزير الهمام مَنْ يتحدث عن عبقريته فى تبسيط علوم صعبة، وفى تقريبها من المواطن العادى، وهم جاهزون وممولون بفضل الشركات التى ساعدها هو نفسه بنفوذه، وسوف يجد أيضا مَنْ يتحدث عن تاريخه فى المناصب الدولية، وعن كفايته الفائقة التى لم تعد على وطنه بشىء، وإن عادت عليه هو بكل شىء.

سيرى الناس وزيرا يجيد توزيع التصريحات، ويجيد الاقتصاد فيها والموازنة بينها، سيتحدثون عن الحكمة، وعن النظام، وسيظلون يتحدثون عن الحكمة وعن النظام حتى يدركهم الصباح وهم يتحدثون، بينما وطنهم يندفع إلى ما يندفع إليه كل وطن يكتفى مسئولوه بالحديث المنمق، ويرونه بديلا عن العمل الدؤوب.

(٣)

سيرى المصريون لأول مرة وزيرا:

يعشق المجد بلا عمل..

ويعشق المال بلا كلل..

ويعشق الضوء بلا أمل..

لكن المشكلة أنه ليس واحدا فقط، وإن كنا قد وصفنا واحدا فقط، لكنهم خمسة وزراء جدد زين الشيطان لعصام شرف أن يتزين بهم.

■ ■ ■

الفصل الثامن عشر

النفاق الذى لم يؤت ثمرته

(١)

لا حديث فى جامعة القاهرة إلا عن خيبة أمل المنافقين الذين بذلوا جهودا كبيرة من أجل منح الدكتوراه الفخرية، منتظرين أن تعود عليهم الدكتوراه الفخرية بالفائدة الكبرى بعدما جربوا فوائد صغرى، لكن الأحوال تبدلت، وانكشف أصحاب النفاق على نحو لم يسبق لأحد غيرهم فى التاريخ.

ومن العجيب أن أكبر رأس فى هؤلاء كان يتحدث بالتليفون إلى السيدة الأولى كل يوم، وهو الآن لا يذكر اسمها إلا مشفوعا باللعنات، مع أنه كتب كلماتها وخطبها وتنويهاتها وتنبيهاتها على مدى خمسة عشر عاما، ظل يتنقل فيها من مجد إلى مجد، ومن جائزة إلى أخرى، ومن موقع إلى آخر حتى ظن نفسه رمز العصر كله.

(٢)

ومن العجيب أن صاحب أكبر منصب فى هؤلاء لم يكفه أنه نال ما لا يستحق، وأنه سبق كل مَنْ يفضلونه علما وفهما وإدارة، وأن نواله ما لا يستحق لم يحدث إلا بسبب أنه كان شقيقا لشقيق، فى عصر كان الشقيق فيه هو الشفيع الموصل.

أما أصحاب الحيثيات المكتوبة فإنهم يندمون الآن على سيرهم فى ذلك الطريق، وإن كانوا قد ظنوا فى مرحلة سابقة أنهم أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من المنصب الوزارى.

كنت أقول لهؤلاء: إن المنصب الوزارى تحول من اختيار الكفاءات إلى اختيار المموِلين، وكانوا يقولون لى إنى ظالم أو متجن.

وكنت أقول لهؤلاء: إن التاريخ لا يرحم المثقفين حتى إن رحم البسطاء، فكانوا يقولون لى: إننا قادرون على خداع التاريخ.

وكنت أقول لهؤلاء: إن صاحبة الشأن فى التكريم تعودت ألا تسعد بمثل هذا النوع من التكريم، وإن طبعها القاسى صور لها أنها هى التى تتكرم حين تقبل مثل هذا النوع من التكريم، وكانوا يقولون لى: إنى مفتر، ويردفون قولهم بالسؤال الاستنكارى عن أن تكون هناك مَنْ لا تقدر قيمة الدكتوراه الفخرية من الجامعة العريقة؟ فكنت أقول: سيريكم حفل منح الدكتوراه مدى تأفف الدكتورة الفخرية من هذا التكريم الشكلى.

(٢)

ومن الإنصاف أن واحدا فقط من أرباب الجريمة عاد إلى وأسر لى بقوله: لقد كنت على حق.. وأردف بقوله: وأنا مشفق على البلد والنظام والدكتوراه الفخرية أيضا.

■ ■ ■

الفصل التاسع عشر

من هو السياسى الناعم؟

(١)

تفرض مهنته على بعض راغبى النجاح فيها أن يلتزموا بالنعومة، مع أن النوابغ فى هذه المهنة لا يتميزون بالنعومة، بل ربما كانوا أبعد الأطباء عنها، لكن طبيعة بعض المريضات تستدعى فى بعض الأحيان اللجوء إلى بعض النعومة، فإذا كان الإنسان مخادعا بطبعه فإنه يقضى عمره فى تمثيل دور الإنسان الناعم، حتى لو لم يكن كذلك فى واقع الأمر.

وجد صاحبنا فى جيل كان النابغون فيه كثيرين، ولهذا لم يكن أمامه إلا أن يواصل الاعتماد على النعومة فى استبقاء مكان بين أقرانه، وفى هذه الأحوال يعدد الأساتذة مزايا تلاميذه فإذا جاؤوا إلى مثله قالوا: إنه لا شىء، وإذا تلطفوا قالوا: إنه متوسط، لكنهم يردفون الوصفين بقولهم: «لكنه ناعم أو مهذب أو هادئ النفس.. إلخ».

وجد صاحبنا أن طموحاته الشخصية إلى المال والفساد والمجد والشهرة والنفوذ لن تتحقق من خلال مهنته، وأنه لابد له أن يوجد فى وسط اجتماعى يساعده على هذا الظهور، فانضم إلى تنظيم طليعى كان يتكون فى أحد أكبر النوادى الرياضية وقدم نفسه على نحو ما كانت شخصيته قد تبلورت، وتقبله أعضاء التنظيم الطليعى، لكن جنون العظمة ظهر عليه فى لحظة قاتلة فاندفع فإذا هو بعد قصة طويلة يفشل فشلا ذريعا فى انتخابات رياسة ذلك النادى.

(٢)

قيل له: لم يعد أمامك إلا أن تلعب على المكشوف، وتمارس السياسة من خلال الحزب

الحاكم، وتقتنص فرصة للصعود إلى أقدام النجم الصاعد من ذلك الحزب الوهمى، ونفذ الرجل النصيحة بالحرف الواحد، ووصل إلى إصبع فى القدم اليسرى للنجم الصاعد، وظل يمارس «البرجسة» و«الحنجلة» بدون كلل أو ملل طيلة عشر سنوات، وقد عرف على أنه المثل الأعلى للاتفاق مع الجميع، والتوافق مع الآخر، والنوم فى حضن العدو كما عرف بنعومة الملمس، ونعومة الذقن، ونعومة الوجنتين، ونعومة اللفظ، ونعومة اليد المصافحة.

وسطا على بعض أفكار من يفوقونه قيمة وقدرًا من المفكرين الحقيقيين الذين لم يعبأوا بسطوه، بينما كان بعض المثقفين الطيبين يظنون أن ما ينادى به فى ميادين التربية نتاج فكره بينما هو سرقة يده.

(٣)

وجاءته فرصة العمر فى لحظة من لحظات القدر حين وثقت به إحدى أجهزة المخابرات الكبرى فى العالم، وكان من الذكاء بحيث مارس معها النعومة، وسرب إليها ما كانت تريد تحت غطاء قوله: إننى أعارض ما يتردد من القول بأن (كذا) قد حدث، أو أن (كذا) سوف يحدث.

هكذا اجتمعت له ثقة الداخل والخارج، كما اجتمع له قبول الأصدقاء والأعداء، كما كان محظيا عند الرجال والنساء، واستجمع قواه ليقفز على كرسى أتيح له فى غفلة من الزمن، فإذا بمن هو أخبث منه يسحب السجادة بالكرسى بعنف، وإذا صاحبنا يقفز فى الهواء العاصف على عنقه الناعم بدلا من أن يقفز على الكرسى الوثير.

(٤)

هو الآن يعالج عنقه المكسور، ويحاول أن يحمى المليارات التى نهبها حين لم ينس نفسه وهو يمارس السياسة، وهو يفكر فى استعادة اللياقة من جديد، وربما يقنع نفسه بأن يصبح خشنا بعض الشىء!!

الباب السادس

الاختيارات المضادة للثورة

الفصل العشرون

هكذا أصبح عصام شرف رئيسًا لوزارة تلعب ضد الثورة

إن كنت لا تدرى فتلك مصيبة.. أو كنت تدرى فالمصيبة أعظم

(١)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن وزيرًا من وزرائه أقام منذ أيام حفل زفاف ابنه فى الغردقة، ونقل إليه المدعوين من القاهرة بالطائرات، ونقل إليه الطعام من مكان آخر (خارج القارة الإفريقية) بالطائرة أيضا، وأنه التزم فى كل هذا بمنهج أسلافه فى استغلال النفوذ، وتوظيف العام للخاص، ورفعة الشأن على نفقة الدولة، واللامبالاة فى احتقار مشاعر الشعب؟

(٢)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن أحد الممنوعين من التصرف فى أموالهم والمرتكبين لجنايات عظيمة هو زوج لابنة أحد الوزراء فى وزارته، وأن جهودًا حثيثة تبذل من أجل سواد عين هذا الصهر العظيم الذى عصر ثروات مصر فى حساباته المصرفية والاستثمارية؟

(٣)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن وزير التنمية المحلية لسبب يعرفه أحد (ولا نقول لا يعرفه أحد) أهان بطلًا من أبطال حرب أكتوبر والعسكرية المصرية فى حركة المحافظين الأخيرة

لا لشىء إلا لأنه لا يعلم قيمة الرجل، ولا يعلم حقيقة الخطإ الذى وقع فيه حين أضاع على القائد البطل حقه المستحق فى أن يكون محافظًا بعد أن أثبت نجاحه فى الفترة السابقة، وهو يتحمل المسئولية نائبًا للمحافظ ومحافظًا بالنيابة ببطولة وإخلاص ونجاح؟

(٤)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن وزيرًا من كبار وزرائه تولى إنجاز مبررات الإفراج عن أحد كبراء معركة الجمل، وأن هذا الإفراج الذى برر بعكس الحقيقة يثير الناس بأكثر مما كان يثيرهم ادعاء سلفه فى رياسة الوزراء أنه لا يعرف؟

(٥)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن وزيرًا من الوزراء المسئولين على كنز على بابا «وهو أراضى الدولة»، بدأ ينسق مع مغتصبى هذه الأراضى لينشئ لهم أوضاعا قانونية تكرس سيطرتهم عليها، وتقف عائقا أمام استرداد الشعب لأراضيه؟

(٦)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن أمن الدولة احتفظت لنفسها (بالاتفاق مع مساعدين له دون أن يدرى) بإحدى المؤسسات الصحفية كاملة رغم أنف الثورة وأنها تفخر بذلك الآن؟

(٧)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن بعض وزرائه لايزال يصرح بضرورة وجود أمن الدولة، وبأهمية نشاطها فى حرب الإخوان والسلفيين والأقباط والصوفية، وأن وجودها كان بمثابة وجود مخرج للمسرحيات بدلًا من انتشار المسرحيات الارتجالية التى تدور الآن، وكأن هذا الوزير يقول: «وما الدنيا إلا مسرح كبير»؟

(٨)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن وزيرًا سابقا عرف بسطوته هدد الوزير الحالى بقدرته على حشد المظاهرات والاعتصامات ضده إن لم يقبل بأن تكون قيادات مكتبه من اختيار مدير مكتبه الأشهر، ولم يكن أمام الوزير الجديد إلا الإذعان.. وهكذا أصبح قصر الوزير القديم هو الذى يدير مكتب الوزير الجديد، واحتفظ كل المستشارين السابقين بالمكافآت التى قررها لهم القديم، ولهذا فإنهم لا يزالون على ولائهم له معتبرين الوزير الجديد واحدًا منهم فحسب؟

(٩)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن أحد محافظى المحافظات الحضرية الجديد هو صاحب أكبر نسبة فى المخالفات بين المهندسين الاستشاريين الذين يقومون بالاستشارات للمقاولين فى هذه المحافظة!! وهكذا تسلم الفأر نفسه مفتاح الكرار بدلًا من أن يسخر الأدباء من تسلم القط لهذا المفتاح؟

(١٠)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن محافظًا آخر لعاصمة كبيرة كان ولايزال من مساعدى السلطان الذى علم الجميع النهب واستغلال النفوذ والتربح، وأن كثيرا من قضايا السلطان المحبوس تضم اسمه بين أسماء الموافقين على كل التجاوزات والانتهاكات، وأن وجوده فى منصب المحافظ يخفف عن السلطان بعض قضاياه؟

(١١)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن الأجور التى يصرفها المستشارون (الذين بدأت حكومة نظيف سياساتها بالإفراط فيهم مراضاة ورشوة وتربحا) تفوق أجور العاملين الأصليين فى الدولة، مع أن هؤلاء المستشارين لا يؤدون عملا جوهريًا ولا ثانويًا، بل ربما يعطلون العمل

نفسه؟ وهل يعلم أن كثيرًا منهم يجاهر بأن عصام شرف لا يملك حق إنهاء استفاداتهم غير المقننة؟!!

(١٢)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن ظروفا قاهرة ألجأته إلى أن يطلب عونا إنسانيا من مؤسسة تمت بعلاقة لوزير سابق تستحق جرائمه الإعدام (ولا نقول يستحق هو الإعدام)، وأن النتيجة الطبيعية لطلب رئيس الوزراء العون كانت أن ظن الرقابيون أن الوزير السابق أصبح محصنا على نحو ما كان من قبل.. وهكذا فإنه بدأ ينجو من جرائم تستحق الإعدام تحت إيحاء أن فى هذه النجاة تلبية لطلب رئيس الوزراء الحالى؟!

(١٣)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن ثلاثة من وزرائه أصبحوا يلعبون مع الصحافة القومية لعبة التمويل والتهذيب التى تقتضى التزام الصحافة القومية الصمت تجاه جرائمهم فى مقابل حصولها على مستحقاتها من أعمال تجارية طباعية وإعلانية تؤديها مطابع المؤسسات الصحفية لهذه الوزارة، ومع أننا كنا نظن أن روح الثورة كفيلة بالانتهاء من هذا العبث فإنه قد بدأ يعود فى هدوء وبرود؟

(١٤)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن أكبر معاونيه فى مجال حساس متهم إلى أقصى حد ممكن أمام النيابة والقضاء وأنه عجز عن إيجاد أى مخرج للخلاص إلا بالقول بأن اتهامه يسىء إلى الدولة التى وثقت به حتى لو كانت ثقتها عن خطإ فى التقدير.. وهكذا استمر يحوز الثقة علاجًا للخطإ.. وهو أغرب ما يمكن أن يتصوره عقل.. ويدفع عصام شرف الثمن؟

(١٥)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن كثيرًا من المسئولين السابقين الذين انتقلوا إلى رحمة الله

منذ سنوات عديدة لايزالون يستعملون سيارات حكومية فارهة تخرج من جهات حكومية تتبعه هو مباشرة، وتستهلك البنزين الفاخر وتعود ... بينما المسئولون مدفونون فى مقابر الخفير ومقابر مدينة نصر ومصر الجديدة؟

(١٦)

هل يعلم الدكتور عصام شرف بالتفصيلات التى نشرتها بعض الصحف المستقلة عن جنازة كلبة من كلاب رئيس وزراء سابق، وكيف تحمل مجلس الوزراء فى عهده كل تكاليف هذه الجنازة التى حملت معانى الوفاء لصاحب الكلبة وللكلبة أيضا باعتبارها رمزًا للوفاء؟

(١٧)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن هناك مجموعة كبيرة من القرارات التنفيذية التى لابد له هو نفسه أن يتخذها (أو يوقفها) تنفيذًا لأحكام محاكم القضاء الإدارى والإدارية العليا ومجلس الدولة لكن الذين لا يحبونه (من ذوى النفوذ القدامى) يتكاسلون عن أداء واجبهم تحت دعوى أنه لم يوجه إلى اتخاذ هذه القرارات.. وهكذا فإنهم يضعونه تحت مقصلة الأحكام القانونية الخاصة بعقاب المسئولين الذين يتجاهلون تنفيذ الاحكام القضائية النهائية؟

(١٨)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أنه اختار كوادر ناجحة وأسند إليها مهام عسيرة فلما نجحوا فيها تعمد القريبون منه أن يحجبوا عنه النجاح الذى تحقق، وهكذا أصبح أصحاب الكوادر مثار سخرية اللئام الذين يصورون كل مخلص على أنه مشتاق ويصورون رئيس الوزراء صاحب معصرة ليمون يدوية تعتصر المخلصين وترميهم؟

(١٩)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن هناك محاولات دؤوبة تبذل الآن من أجل الاستيلاء على

أراضى سيناء التى حصل عليها مزارعون مجتهدون بمساحات صغيرة وذلك من أجل التجهيز لبيعها لمستثمرين أجانب كبار تحت نفس الدعاوى التى كان النظام السابق يروجها: مستثمر رئيسى... إلخ)؟

(٢٠)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن وزيرًا حاليا بدأ يكرس أوضاعا شاذة بدأها سلفه فى تحويل الإيجار أو الانتفاع إلى تمليك فى مكان لا يمكن أبدا أن يباع على أنه تمليك.. بل الأجدى هو إزالة حقوق الانتفاع أيضا منه وتركه للجمهور العام.. ومن المؤسف أن السلف والخلف نظيران فى أنهما من رجال الأعمال شبه المفلسين؟

(٢١)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن كل ما وصله من معلومات عن القيادتين المتنافستين على رياسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون يرقى إلى مرتبة خيانة الأمانة، وأنه هو وحده الذى سيدفع ثمن قرارات الدولة بشأن هذين الرمزين من رموز الاستفزاز؟

(٢٢)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن هناك من استقبل حديثه عن ابنه محمد المجند حين زار شيوخ سيناء على أنه نوع من الحنين إلى نظرية التوريث ونموذج سابق، وأن هذا الحديث كان سياقا من سياقات ترشيح عصام شرف نفسه للرياسة باعتبار أن كل مرشح للرياسة لابد له من ابن مهتم بالشأن العام حتى يساعد والده من قريب أو بعيد؟!!

(٢٣)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن الذى أشار عليه بتوزيع صورته فى مطعم الفول والطعمية على كل الصحف الحزبية والمستقلة والقومية وقف بأدائه الإعلامى عند عام ١٩٦٦ حين كانت

الاستراتجيات الإعلامية تجهز للنكسة أو الهزيمة، وأن هذا الأسلوب الشمولى أضر بصورة عصام شرف إلى أبعد حد عند الذين يقدرون قيمة العقل وقيمة احترام العقل والذكاء؟

(٢٤)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن نشر خبر سرقة جوازات سفر ابنه كان يستهدف تنبيه الجماهير إلى أن ابن رئيس الوزراء يحمل جواز سفر أمريكيًّا وأنه يستدعى رئيس الوزراء إلى الجدل حول الولاء المزدوج لأصحاب الجوازات والجنسيات والأجندات على حد تعبير عمر سليمان؟!!

(٢٥)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن البنك المركزى طبع من البنكنوت المصرى فى شهر واحد أكثر مما طبعه فى العام الماضى كله؟ وهل يعلم عصام شرف أن وزير المالية لم يكلف نفسه التفكير فى ترشيد الإنفاق الحكومى حتى لا يفتح على نفسه أى باب للانتقادات، وذلك لأنه يريد أن يظل حبوبا ومحبوبا حتى لو انخفض الجنيه المصرى فى السوق إلى آفاق لم تحدث من قبل؟

(٢٦)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن أزمات انقطاع الكهرباء فى العام الماضى مرشحة للتكرار فى هذا الصيف القادم لأن أحدًا لم يعتن ببناء محطات طاقة جديدة، ولا بتزويد المحطات القديمة بحاجتها من الوقود ولا الصيانة؟

(٢٧)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن الحكومة عادت إلى السياسات المستفزة فى التعامل مع الفلاحين الذين زرعوا سلعًا غذائية كفيلة بسد الحاجات التموينية وأن العبث البيروقرطى عاد يفرض نفسه من أجل مصالح المستوردين الكبار؟

(٢٨)

هل يعلم الدكتور عصام شرف حقيقة السبب فى أن وفد التليفزيون المصرى الذى سافر معه إلى أديس بابا متكلفا «شوية وشويات» لم يغط زيارته لإثيوبيا بدءا من استقباله فى المطار، وإنما اكتفى بلقطات لاحقة، وذلك على حين أن التليفزيونات الخاصة التى سافرت مع الوفد الشعبى الذى لم يرأسه رئيس الوزراء نجحت فيما لم ينجح فيه التليفزيون المصرى المسافر مع رئيس الوزراء؟

(٢٩)

هل يعلم الدكتور عصام شرف حقيقة الأراجيف التى تدور حول دور شركة معينة فى تقييم أصول الشركات وكيف أنها لا تزال تمارس هذا الدور من أجل إعادة تقييم الثروات المنهوبة بما يسمح بتمريرها فى جهاز الكسب غير المشروع على أنها ثروات طبيعية، وهو ما حدث فى أحد النماذج بالفعل عبر تزويرات متتالية ليس صعبا الكشف عنها؟

(٣٠)

هل يعلم الدكتور عصام شرف حجم التباطؤ فى إنجاز الطريق الحر بين القاهرة والإسكندرية والضغوط التى تفرضها كل شركة من الشركات الخاصة المساهمة فى إنجاز بعض قطاعات هذا الطريق الذى كان من المفترض أن ينجز قبل ٢٠١١؟ مع أن هناك غرامات تأخير يمكن (بل يجب) فرضها؟

(٣١)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن ما يسمى تطوير محطة مصر يمثل كارثة على هيئة كانت تتبعه هو نفسه حين هو كان وزيرًا للنقل، ولم يكن أى أحد عاقل أو مخلص للوطن ليسمح أن يكون مدخلها من ناحية الميدان على هذا النحو الذى طغى فيه الشارع حتى أصبح المدخل

بمثابة مدخل قبر لا مدخل محطة كبرى فى عاصمة كبرى وهو خطأ يتطلب إصلاحه ملايين الجنيهات؟

(٣٢)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن عددًا كبيرًا من المتهمين فى قضايا قتل المتظاهرين يؤدون وظائفهم بينما هم متهمون ويؤمنون أنفسهم أو يعتمدون خطط تأمين أنفسهم حين ذهابهم إلى قفص الاتهام حتى إن صفحة الحوادث تذكر أنه تم تأمين المتهمين والمحكمة بخطة اعتمدها اللواء فلان، وتحت إشراف اللواء علان، بينما اللواء علان نفسه من المتهمين الذين تولى الإشراف على تأمينهم؟!! قلبى مع هؤلاء السادة الذين يواجهون هذا الموقف.. لكن هل انعدمت الحلول أو حتى الحلول البروتوكولية لمثل هذا الموقف؟

(٣٣)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن وزارة المالية لم تسدد ديونها لبنك التنمية الزراعى وأن البنك اعتمد على ودائع مودعيه فى سداد المزارعين لشراء المحاصيل كما أن البنك دفع وحده تكلفة ما سمى الإعفاء الرئاسى من مديونيات المتعثرين من المزارعين.. وهكذا أصبح البنك مع أنه بنك يواجه أزمة سيولة؟

(٣٤)

هل يعلم الدكتور عصام شرف أن أوراق مجلس الوزراء الذى يرأسه أصبحت متاحة فى كل يد كأنما يريد الذين أتاحوها أن يقولوا إنهم يقدمون صورة جديدة للأوراق المكشوفة أو المنتهكة، وأنهم يستطيعون أن يبيعوا وثائق مجلس الوزراء، كما بيعت معظم وثائق مصر الحيوية بثمن بخس منذ شهور قليلة دون أن يعرف أحد؟

الفصل الواحد والعشرون

وزراء الثورة الذين يتمنون فشل الثورة

(١)

كنت أظن أن بإمكانى أن أجعل عنوان هذا المقال: «الطابور الخامس فى حكومة عصام شرف»، لكن سرعة الأحداث المتلاحقة جعلتنى أدرك أن الطابور الخامس يكاد يتفوق على الطوابير الأخرى ويكاد ينتصر للثورة المضادة بأكثر مما تتوقع الثورة المضادة، وبأكثر مما تتوقع الثورة، والأدلة على هذا كثيرة ومتعاقبة، حتى إننا لا نكاد نرى إلا إصرارا على تحدى رغبات الجماهير والثائرين على حد سواء، ومع أن بعض التحديات تصدر عن موظفين كبار أو صغار فإن بعضها الآخر يصدر عن وزراء لم يذوقوا طعم الوزارة إلا فى عهد الثورة، وبسببها، على حين عاشوا حياتهم قبلها فى شوق شديد إلى هذا المقعد، فلما وصلوا إليه بفضل الثورة أنكروا أنفسهم، وتنكروا للجميل، وبدأوا يلعبون ضد الثورة نفسها.

ومع أن رجل الشارع يدرك بكل وضوح الخطوات المعادية للثورة فى تصرفات بعض وزراء حكومة عصام شرف، سواء كانت هذه التصرفات إيجابية أو سلبية، فإن المحلل السياسى يستطيع أن يدرك أن هذه الخطوات يقوم بها وزراء معينون يودون لو عادت بهم الأيام إلى ما قبل ٢٥ يناير كى يستمتعوا بما كانوا يحلمون به من النعيم المقيم، والسطوة القوية، ونصف الألوهية، واحتقار الآدمية.

(٢)

منير فخرى عبد النور

كان منير فخرى عبد النور يرى كثيرا أنه أولى بالصدارة والوجاهة من قريبه يوسف بطرس غالى، كان يرى نفسه أكثر قدرة على السياسة والكياسة، وكان يرى نفسه وقد شارك فى الانتخابات البرلمانية مرة بعد أخرى، بينما لم يفعل يوسف بطرس هذا إلا وهو وزير، ووصل منير إلى مواقع متقدمة من حزب الوفد الجديد بفضل نجاحه فى التكتيك، ولا نقول المؤامرة، وكان يجب أن يثبت لوالده أمين فخرى عبد النور أنه لا يقل نجاحا عن ابن صديقه رؤوف بطرس غالى.

لكن ما هو السبيل إلى السلطة بينما أحمد عز يصور نفسه حارس البوابة الفولاذية حول الوريث؟ وما هو السبيل بينما قريبه يوسف بطرس غالى يقول للناس إنه مؤبد فى المالية فى عهد الرئيس وفى عهد الوريث، وإنه لابد أن يبقى حتى تحتفظ مصر بهذا المنصب الذى حصل عليه فى صندوق النقد الدولى؟

(٣)

كان منير فخرى يعرف أن يوسف بطرس غالى قد وثق علاقاته بحلفاء لا يتورعون عن تجديد الأصدقاء الذين يسميهم العامة «عملاء»، ويسميهم الحلفاء «مصادر موثوق بها».

وكان منير يعرف أن يوسف بطرس قد ارتقى إلى درجة الموثوقية عند الأصدقاء بفضل ما يغذيهم بهم من أسرار الحكومة المصرية عبر جهاز الكمبيوتر الشخصى الخاص به، وكان يعرف أيضا أن الصدفة قد مكنت أجهزة الدولة المصرية من رصد اتصالات يوسف بطرس غالى وتبليغ الرئيس مبارك بها، لكن مبارك (لأسباب لا نعرفها وقد نعرفها) لم يمانع فى أن تظل مثل هذه القناة مفتوحة.

كان منير فخرى يعرف كل هذا ولم يكن فى وسعه أن يقدم أى خدمة لقريبه، فقد كان يوسف بطرس يتمتع بكل السلطات، وكل الصلاحيات، وكل النفوذ، وهكذا عاش منير فخرى يمهد نفسه لحياة الذكريات.

وعلى حين فجأة انقلب السحر على الساحر، وحدثت الثورة وهرب يوسف بطرس غالى، وجاء يحيى الجمل نائبا لرئيس مجلس الوزراء فرشح عميله (بمعنى زبونه أو موكله) القديم منير فخرى ليكون وزيرا للسياحة، ولم يأخذ منير فخرى عبد النور وقتا ليوافق، وإنما قال ليحيى الجمل إن هذا أكبر جميل تلقاه فى حياته، وإنه لن يمانع فى أن يدفع حياته ثمنا لهذا الجميل، ولم يكن منير فخرى عبد النور مبالغا، فماذا تجدى حياته بعد أن وصل إلى ما لم يصل إليه أحد من عائلة عبد النور؟

(٤)

وصل منير فخرى إلى ما لم يصل إليه جده فخرى عبد النور الذى عرف سعد زغلول والخديو عباس ودعاهما (كلًا على حدة بالطبع) إلى بيته فى الصعيد، ووصل إلى ما لم يصل إليه والده الرجل الكبير الحصيف أمين فخرى عبد النور، ووصل إلى ما لم يصل إليه أعمامه ولا أولادهم ولا أقطاب العائلة الآخرون، وأصبح أول وزير من عائلة عبد النور.

لم يكن يهم منير فخرى عبد النور أن يكون للسياحة (بالياء) أو السباحة (بالباء)، وإنما كان يهمه أن يجلس على المقعد الوثير، ويسمع نداء السعاة وكبار الموظفين له على أنه الوزير.

كان واجبا على منير فخرى أن يشكر الثورة التى جاء قيامها به وزيرا، أو على أقل تقدير أن يعاملها معاملة حسنة، لكن منير فخرى حتى يومنا هذا لم يعترف بالثورة، ولم يعطها حقها من الإشادة أو التقدير.

دعك من هذا وتأمل فى إخلاصه للثورة. إن منير فخرى لا يعنى بأن يجعل مزارات الثورة ضمن الأجندة السياحية رغم أنه يرى زعماء العالم يفدون إلى مصر لزيارة ميدان التحرير، لكن منير فخرى يرى فى ميدان التحرير عدوا وأعداء.

(٥)

دعك من هذا وتصور أن منير لا يشيد بالثورة، ولا يخلص لها، لكنه على الأقل لا يتآمر عليها، هذا أيضا غير صحيح، فإن منير فخرى لايزال يرى نفسه مندوبا لقريبه يوسف بطرس

فى مجلس الوزراء وفى الحكومة، يسهل له أموره وهو الهارب، ويحسن صورته ما استطاع، ويغذيه بالوثائق والاتجاهات التى تسير فيها العدالة.

كذلك فإن منير فخرى يبث الفتنة الطائفية فى وزارة السياحة بطريقة لم يتصور أحد أن تصدر عن عائلة عبد النور، التى عرفت باحترام شعائر الإسلام، وتمكين المسلمين من أدائها إلى درجة بناء مسجد لهم فى أرضها، لكن منير يحرص على أن ينسف كل هذا ليبدأ فصلا جديدا فى تاريخ عائلة عبد النور.

أما سلوكه فى أداء وظيفته فإنه يتفوق فى استفزازه على ما كان زهير جرانة والمغربى يقومان به من رحلات شاهنشاهية إلى بورصات السياحة العالمية.

أما دوره السياسى فى حل مشكلات الطائفية فقد اكتفى بأن طلب إلى مقرئ من أصدقائه أن يتلو له الفاتحة على روح هذا الدور الذى كان مظهريا ثم اختفى للأبد.

صرح منير فخرى عبد النور ذات مرة بأنه صاحب الفضل فى إقناع أحد كبار رجال الدولة فى عهد مبارك بتسليم السيدة وفاء قسطنطين للكنيسة، وأنه يشكر هذا الرجل العظيم، فهل يصرح منير فخرى الآن بأنه كان سببا من أسباب الثورة حين أحست الجماهير أن هيبة الدولة قد سقطت بفضله حيث أتاح للجميع أن يعرفوا أنه ساعد من اعتدى على حقوق مواطنة بسيطة، وأنه كان بمثابة السجان أو مساعد السجان على أقل تقدير.

هل آن الأوان ليتحدث منير فخرى عبد النور عن دوره الناعم والناعس فى إيقاظ ثورة الشباب والشعب، أم أنه يفضل أن يبقى فى حكومة عصام شرف وما يليها ليحارب الثورة والمصريين والأقباط والمسلمين على حد سواء؟

(٦)

سمير رضوان

حين استقبل أحمد شفيق سمير رضوان وهو رئيس للجنة الاقتصادية فى مجلس الشعب وأنهى إليه أنه مرشح للمالية، رد سمير رضوان بالقول بأنه مختص فى قضايا العمل والأجور

العمالية، وأنه لا يطمح إلى أكثر من وزارة القوى العاملة، لكن أحمد شفيق رد عليه بالقول بأن التكليف له صادر على المالية، فكر سمير رضوان فى الأمر وقال لنفسه: إذا لم أكن وزيرا الآن فلن أكون، فليكن ما يكون.

هكذا أصبح سمير رضوان خلفا ليوسف بطرس غالى، مع أنه لم يكن يتصور أن يوما سيأتى سيكون يوسف بطرس خارج أبراج المالية العالية فى مدينة نصر، فإذا به يخرج، وإذا به هو نفسه يحل محله، وبدلا من أن يتحدث إلى خريجة الإعلام الدكتورة منال حسين باحترام يليق بمكانتها العالية كبديلة لوزير المالية، فإن منال حسين هى التى ستصبح ملتزمة بأن تحدثه حديث سكرتيرة لوزير، أو على أكثر تقدير حديث مديرة مكتب الوزير!!

لكن سمير رضوان اكتفى فى تطهيره لجهاز وزارة المالية بإبعاد منال حسين واحتفظ بكل الباقين الذين يتقاضون مئات الألوف كل شهر، ولم لا.. وقد كان هو نفسه واحدا منهم.

(٧)

يحكى ـ والعهدة على الراوى ـ أن أنسباء سمير رضوان فى سويسرا (أى أهل زوجته) كانوا كثيرا ما يطلبون منه أن يروى لهم بعض قصص ألف ليلة وليلة، وأنه كان يفضل قصة على بابا حين وجد الكنز، ويبدو أن طول تمرس سمير رضوان برواية حكاية على بابا والكنز جعله يتصور نفسه على بابا، وأنه وجد الكنز فى وزارة المالية، فكان أول قراراته هو تقديم رشاوى وزارية إلى أصحاب الأقلام فى دور الصحافة ومعرض الكتاب.

هكذا وبجرة قلم واحدة صرف سمير رضوان ٩٧ مليون جنيه للمؤسسات الصحفية، ولمعرض الكتاب لعل وعسى يرضى عنه أصحاب الأقلام ويجنبونه النقد، ولما وجد أن هؤلاء بدأوا يذكرون له أريحيته، بدأ يبعثر الأموال ذات اليمين، أو ذات الشمال: ٥ مليارات للتعويضات دون أن تذهب إلى محلها الصحيح، ومليارات أخرى للترتيبات دون أن تذهب هى أيضا إلى مصرفها المناسب، أما الميزانية فستبقى على حالها بكل ما فيها من سفه حكومى، حتى إن بعض كبار رجال الدولة الذين أصبحوا فى السجن الآن لا يزالون يحتفظون فى خارج السجن بالسيارات الرسمية، وبالوقود الذى يصرف عليها لتوصيل الوجبات الساخنة إليهم،

ولهذا فإن إجمالى الإنفاق على الوقود والتليفونات الحكومية يتجاوز رقم الرواتب الشهرية لموظفى الحكومة، ولا يفكر سمير رضوان فى أن يأخذ الخطوة الواجبة نحو ترشيد الإنفاق الحكومى فى الوقود والسيارات والرحلات، بل إنه يأخذ لنفسه قطعة صغيرة من الكعكة حين يسافر إلى هنا وهناك بوفود كبيرة، ويستدعى أسرته إلى لندن من سويسرا، وتنشر الأخبار عن هذا وذاك فلا يكذبها، وكأنه يسخر من الثورة.

(٨)

نسمع عن وعود سمير رضوان للعمال المؤقتين بالتثبيت، ثم يعود إليهم بعد أن يهدأوا فيقول: إن هذا سيأخذ وقتا، ثم يعود إليهم بعد حين ليقول: إن الحكومة لا تتحمل أكثر من رقم معين، وكأن الحكومة تتحمل الذين هم فوق الستين ولا تتحمل الذين هم تحت الثلاثين، والمعنى واضح، وهو أن الحكومة ليست للثورة، ولا لأبناء الثورة.

يتمنى سمير رضوان أن تعود الأمور كما كانت عليه قبل الثورة حين لا يحاسب أحد، ولا يعاقب أحد، وحين ينخفض الجنيه مع ابتسامة وزير المالية، وحين يزيد الدين المحلى إلى حدود خطيرة، وحين يزداد الدين الأجنبى حتى تبلغ خدمة الديون فى موازنتها ربع موازنة الدولة، بينما الوزير يتحدث عن عبقريته.

لا يتصور سمير رضوان حجم الدور الذى عليه أن يلعبه من أجل الثورة، لكنه فيما يبدو يتصور سهولة الدور الذى يمكنه أن يلعبه من أجل فشلها، مع أن الثورات لا تفشل بصعوبة ولا بسهولة، حتى وإن نجحت بصعوبة وبمعجزة.

إن ولاء سمير رضوان للثورة يحتاج منه أدلة عاجلة وحاسمة من قبيل تخليص الإنفاق الحكومى من السفه، والجهل، والمحاباة، والانتهازية، وتوجيهه نحو التنمية ببناء المدارس، والإنفاق على المستشفيات، أما ما عدا ذلك فهو الخط الذى رسمه أعداء الثورة ولا يزالون يتمنونه.

ومن العجيب أن سمير رضوان يلعب دون أن يدرى فى صف أعداء الثورة، ويشن ـ على شرف ـ نيرانا صديقة لكنها مهلكة.

(٩)

ماجد عثمان

هو صديق يعتز به أصدقاؤه، لكنه هو باختصار شديد المعادل الموضوعى فى وصفنا لحسين الجندى وكيل مجلس الشورى فى عهد الملك فاروق، الذى اجتهد حتى حصل من نقيب الأشراف على شهادة بأن الملك فاروق من نسل النبى ﷺ، كذلك فعل ماجد عثمان بلغة العصر فجعل ميلاد فريدة جمال مبارك بمثابة حدث من أهم الأحداث فى عام ٢٠١٠، وسجل هذا بكل ثقة فى سجل معلومات مركز المعلومات فى مجلس الوزراء الذى ينص اسمه على أنه «من أجل دعم اتخاذ القرار»، وبالطبع فإن فريدة كانت على حسب النظام البريطانى فى وراثة العرش تمثل الشخص الرابع والأخير فى سلسلة هؤلاء الورثة.

لا علينا من هذا، فربما كتب واحد غيره هذه اللقطة التى نسبت إليه باعتباره مديرا من باب البيروقراطية.

لكن أداء ماجد عثمان فى وزارة الاتصالات لا يصب حتى الآن إلا فى خانة أعداء الثورة، فهو أولا لا يقوم بدوره المفترض (فى الثورة) فى الإرشاد عن الفساد العميق الذى شهده هذا القطاع فى عهد الوزراء السابقين، مع أن هذا القطاع شهد أكبر فساد فى مصر بدءا من شركات المكالمات الهاتفية فى الشوارع، إلى تمرير الاتصالات، إلى تمديد للرخص إلى محاولة الاستيلاء على جامعة النيل، إلى القرية الذكية، إلى المنح والاتفاقات التى لم تراع القانون.

(١٠)

ثم إن الدكتور ماجد عثمان ثانيا لا يقدم للشباب الخدمة التى يستحقونها من نظم المعلومات بعد أن حققوا بالمعلومات ثورة رفعت اسم مصر عاليا، فهو لا ييسر الإنترنت على نحو ما هو ميسر فى العالم كله، وإنما يترك الشباب فريسة لشركات تستنزف أموالهم فى اشتراكات شهرية ومكالمات، وكان أولى به ـ وهو أستاذ الإحصاء المثقف ـ أن يطور مقولة طه حسين فى وزارة الوفد فيقول: «إن الإنترنت كالماء والهواء» وفاء لهذا الشعب الجميل.

وهو ثالثا يترك الفساد يستشرى على يد أصدقاء نظيف وأتباعه فى هيئة البريد وهيئة الاتصالات، والشركة المصرية للاتصالات، على للرغم من ثورات الجماهير والعاملين.

باختصار شديد فإن الصديق العزيز ماجد عثمان يعيش عصر مبارك وعصر جمال مبارك معا، وكأنه يتمنى عودتهما معا وعودة نظيف، أما طارق كامل لو عاد فإنه يمكن له أن يحتل مكانه فى مركز معلومات مجلس الوزراء.

(١١)

فايزة أبو النجا

بدأت فايزة أبو النجا عملها الوزارى باقتدار، وواصلت عملها بنجاح، لكنها وجدت الفساد من حولها فى كل مكان فآثرت أن تنضم بسلوكها إلى روح الجماعة، وهكذا تركت الإدارات التابعة لها تسلك مسالك بطرس غالى، ورشيد، ونظيف، وحلمى أبو العيش، فبدأت تعين المستشارين والمحاسيب، وأخذت تجزل لهم العطاء، وهى الآن تعتمد على هؤلاء فى رد الجميل لكنها تنسى الشعب.

هى الآن تبذل الجهود لإنقاذ هؤلاء قبل أن تبذل ما هو مطلوب منها لإنقاذ وطنها، وإذا كان هناك شخص واحد يملك أن يخفف عنا ديوننا الخارجية فهو فايزة أبو النجا، لكنها لا تفعل، لأنها تلعب لصالح النظام القديم، وكأنها تريد أن تقول لنا: إن النظام القديم كان مطمئنا للخارج فييسر لنا المعونات والقروض، أما الثورة فتدفع الخارج إلى القلق منا.

والحقيقة أن الوضع عكس ذلك تماما، فالخارج يقدر مصر ويريد أن يعبر عن تقديره، ولو أن فايزة أبو النجا طلبت لأجيبت، وفضلا على هذا فإن فايزة أبو النجا هى الوزيرة المسئولة عن التعاون الدولى، أى أنها المسئولة عن الحصول على أموالنا المنهوبة، لكننا لم نسمع لها صوتا فى هذا الموضوع وكأنه لا يهمها على الإطلاق.

وقد حاولت كثيرا أن أجد إجابة على السؤال المستفسر عن أداء فايزة أبو النجا وعلاقته بالثورة وحبها لها، فلم أجد فى كل ما هو منشور ما يدل على أن هذه السفيرة قد استوعبت

الثورة، أو استوعبت آثارها، كما لم أجد ما يدل على أنها تنتوى أن تقدم لها ما يعاونها أو ما يعاون مصر على الإفادة من التجربة الحية التى عاشتها.

لهذا فإنى أميل إلى القول بأن فايزة أبو النجا تتمنى لو أن الثورة قد عادت إلى نهاية ٢٠١٠، حين كانت هى النجمة الثائرة عن حق على يوسف بطرس غالى وتجاوزاته، ثم المقلدة له (عن اضطرار) فى تجاوزاته وإقطاعياته.

(١٢)

إبراهيم مناع

أتحدى أن يكون هناك مَنْ يثبت أن إبراهيم مناع بذل جهدا فى الحديث عن تصوراته لعمله أو معوقات عمله، ذلك أن إبراهيم مناع منصرف بكليته إلى الدفاع عن عهد شفيق فى وزارة الطيران المدنى حين كان هو نفسه صاحب المسئولية الأكثر أهمية فى هذا العهد، وحين كان هو نفسه يحصل على كل ما يحصل عليه الآن كوزير دون أن يعانى صداع الوزارة، ومسئوليات الوزارة.

لاشك أن إبراهيم مناع كان سعيدا حين أصبح وزيرا لكنه أصبح الآن يتحسر على الأيام التى كان فيها يصول ويجول تحت مظلة أحمد شفيق (الذى كان هو الآخر يصول ويجول تحت مظلة مَنْ هو أعلى منه وهو مبارك) دون أن يجرؤ أحد على أن يمس ملفات الفساد من قريب أو بعيد.

ومن العجيب أن نجد النفى على لسان إبراهيم مناع فى كل ردوده على كل ما أثارته جموع المعارضين لشفيق، والذين تقدموا ببلاغات إلى النائب العام، فهو ينفى كل شىء، ولا يجود علينا بذكر سبب واحد يدفع المعارضين إلى التصور الخاطئ فى تكييفهم للمخالفات.

هكذا يريد إبراهيم مناع منا أن نكف عن الثورة لأنه قادر على شراء صفحات الإعلانات والموضوعات التسجيلية وتزيينها بالردود النافية الباتة.

وهذا بالطبع هو نقيض الثورة تماما.

(١٣)

عاطف عبد الحميد

يكاد وزير النقل الجديد - وهو رجل عظيم بلا شك - يقول لنا «احمدوا ربكم على وجودى بعد ما عانيتم من فساد أسلافى»، فهو لا يحرك شيئا عن شىء، ولا ينهى على سبيل المثال معاناة الجماهير مع محطة مصر فى ميدان رمسيس التى تم تصميمها بطريق إجرامى يدل على فساد وزيرى النقل السابقين.

وقد تكرم الوزير فبشرنا بأنه ألغى إنشاء كوبرى كان مخصصا لبيت رئيس مجلس الوزراء السابق دون أن يبلغ النيابة بما رآه فى هذا التخصيص من الفساد، وهو يترك الجناية الكبرى فى حق محطة سيدى جابر العظيمة دون إيقاف أو تبليغ، كما يترك الأراضى التى نهبها أسلافه من السكك الحديدية دون استقصاء، ودون إبلاغ للنيابة، ويسكت عن فضيحة الجرارات فى السكة الحديد، وعن المخالفات فى الطريق الحر، وهى المخالفات التى أضافت مليارات جديدة إلى مليارات واحد من أكبر مليونيرات مصر، وأضافت أيضا إلى مليارات الوزير الأسبق، يترك كل هذا ويحاول أن يبحث عن أزمة تجعلنا نكره الثورة، ومما يؤسف له أننا لا نجد هذه المبررات.

(١٤)

حسين العطفى

كنا ننتظر من حسين العطفى أن يكون ثائرا على نحو ما كان يوحى به اسمه حين ولد فى عهد نجومية إحسان عبد القدوس، فكان اسمه حسين إحسان، وهو شعور اشترك فيه المصريون، حتى إن كبير خبراء الطب الشرعى الذى ولد فى الجيل نفسه سمى إحسان تيمنا بهذا الكاتب العظيم صاحب المواقف النبيلة فى الانتصار للشعب، ومكافحة ما شاع من الحديث عن الفساد فى الأسلحة الفاسدة.

كنا نظن أن حسين العطفى سيقف مع الثورة، ومع أهداف الثورة فى وجه الفساد، لكنه لم

يفعل، كان بإمكان حسين العطفى أولا أن يعيد النظر فى السفه الذى عولجت به قضية المياه، سواء فى ذلك المياه الجوفية، أو مياه النيل، وكان عليه أن يراجع سحب المنتجعات السياحية للمياه الجوفية، ولمياه النيل، ولمياه النوبارية على طول الطريق الصحراوى الذى استولت على أراضيه مجموعة من رجال الأعمال ومجموعة من الأفاقين بمساعدة المهندس الذى كان قد أصبح على وشك استحقاق لقب «أفشل رئيس للوزراء» عرفه التاريخ المصرى المعاصر والقديم على حد سواء.

كان على حسين العطفى أن يوقف نزيف المياه إلى هذه المنتجعات، وإلى مظاهرها الكاذبة، وبحيراتها الصناعية، ونافوراتها المظهرية، وأن يوجه هذه المياه إلى كفر الشيخ وشمال الدلتا حيث الحاجة ماسة إلى المياه لزراعة الأرز، لكنه لم يفعل حتى الآن شيئا فى هذا الملف.

(١٥)

كنا ننتظر من حسين العطفى أيضا أن يوقف السفه الذى تتطلبه ملاعب الجولف خصما من رصيدنا المائى، وأن يقلل من هذه الملاعب، أو يجعلها تنفق على محطة تحلية تجلب لها المياه من أقرب بحر إليها مهما كلفها ذلك، بدلا من أن تستحوذ على مياه الشرب من أجل ملاعب الجولف التى يحتاج الملعب الواحد منها ما تحتاجه مدينة متوسطة الحجم من مياه الشرب لسكانها ونشاطها، لكن حسين العطفى لم يفعل.

كنا ننتظر من حسين العطفى أن يصدر كتابا أسود يتضمن البيانات الوافية عن الذين أساؤوا إلى سياسات استصلاح الأراضى من أجل بناء منتجعات سكنية تتحدى فضيلة الزرع وفضل الزارعين، وتزيد من الأزمة الغذائية والمائية.

كنت ننتظر من حسين العطفى حين قرأ ما أثارته الوفد عن شراء هيئة الاستثمار لأرض عائلة غالى فى القليوبية (٥٠ فدانا) وتبويرها، وأن يتقدم ببلاغ إلى النائب العام لإيقاف مهزلة التبوير، والبدء فى محاكمة رئيس هيئة الاستثمار الذى اتخذ هذا القرار وإعادة الزراعة إلى الأرض الزراعية، لكنه لم يفعل برغم أن الكاتب الصحفى علاء عريبى لايزال يشير إلى الموضوع فى مقالات متتالية على مدى أسبوعين!!

(١٦)

كنا ننتظر من حسين العطفى أن يعترف لمصطفى الجندى ووفد الدبلوماسية الشعبية بما أنجزوه، وأن يشكرهم على صفحات الصحف، وأن يقيم لهم احتفالا فى بيته لا فى الوزارة، وأن يطلب من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يبحث عن الوسيلة الكفيلة بتكريم هؤلاء الذين يمكن أن يحققوا لمصر ما لم تحققه وزارة الموارد المائية، ووزارة الخارجية، ووزارات أخرى على مدى سنوات من الضياع، لكن حسين العطفى فيما يبدو يتمنى لو أن الضياع يستمر.

هو فيما يبدو لا يعترف بالثورة، ولا يحبها، ولا يتمنى لها الاستمرار، لهذا فهو قابع فى مكتبه يؤدى كما أدى سلفه، وإن كان هو بالطبع أفضل من سلفه محمد نصر الدين علام خلقا وعلما وخبرة، لكننا نريد أن نرى أثرا لهذا على أرض الواقع، قبل أن تمضى الأمور فى الطريق الذى يجعلنا نقول: إنه يبدو أنه سيظل عدوا للثورة (!!)

(١٧)

عبد الله غراب

بدأ صيف ٢٠١١ ولم يظهر غراب كراماته الكفيلة بأن توفر لحسن يونس ما تحتاجه محطات الغاز من مشتقات البترول أو من الغاز الطبيعى اللازم لتشغيلها، حتى لا نواجه ما واجهناه فى السنة الماضية من أزمات الكهرباء فى الصيف الطويل، لم نسمع عن أن غراب سأل الكهرباء عما تحتاج المحطات الكهربية من بترول أو من غاز، ها هو يترك الغاز يذهب هنا وهناك ويتركنا هنا فى حاجة إلى الغاز.

كنا نظن أن وزير البترول فى حكومة الثورة سيفاجئ الأقاليم التى لم يصلها الغاز بأنابيب تنقله إلى الوطن على نحو ما تنقله الأنابيب إلى خارج الوطن، لكن عبد الله غراب يترك جماهيرنا تتصارع على أنابيب البترول، وكأنه تكرار لشخص سامح فهمى الذى كان معنيا فى المقام الأول بالفساد السياسى.

(١٨)

كنا نظن أن عبد الله غراب سيسارع بمد أنبوب من الغاز إلى المحافظات الفقيرة، وإلى العواصم الكثيفة فى الصعيد، لكن عبد الله غراب فيما يبدو لايزال يتحسس مستقبله فى وزارة البترول، وهو يريد بالطبع أن يرضى الناس كما كان سامح فهمى يرضيهم، فهو يعين أبناء ذوى النفوذ ليصبح اسمه فى الشارع السياسى الكاذب «قاهر البطالة»، وهو اللقب الذى تسمى به سامح فهمى فى أواخر أيامه، وهو ماض فى طريق يسمح بالفساد تحت شعار الاستثمار، ويسمح بالاحتكار تحت شعار الخبرة، ويسمح باستمرار المستشارين فى وظائف ضخمة مكلفة تحت شعار الحاجة إلى الكفاية، بينما الشباب لا يجد فرصة للعمل بواحد على الألف مما يتقاضاه المستشار الواحد من هؤلاء الذين لا علاقة لهم بالبترول ولا الغاز، وإنما تتركز علاقتهم بالسلطة والنفوذ والسلطان.

لم نسمع حتى يومنا هذا أن عبد الله غراب فتح ملفا واحدا من ملفات الفساد..

لم نسمع أنه باع ناديا من التى بناها نصير الرياضة السيئة سامح فهمى..

لم نسمع أنه تخلى عن الأوضاع القانونية الخاطئة التى منحت امتيازات لا نهاية لها لأناس فاسدين فى الغاز والبوتاجاز والبترول على حد سواء.

لم يشعر عبد الله غراب حتى الآن أن هناك شعبا ثائرا يريد أن يحس بأن لثورته أثرا فى عودة ثروته إليه، وفى رقى الخدمة التى تقدمها له حكومته، وأرجو أن يشعر عبد الله غراب ببعض هذا عن قريب.

(١٩)

أيمن فريد أبو حديد

لا أظن الثورة المصرية تطلب من وزير مثلما تطلبه من أبو حديد، ولا أظن وزيرا عجز عن فهم ما تطلبه الثورة منه مثلما عجز أبو حديد، كيف به وهو يرى هذه الصفحات الطويلة

العريضة كل يوم عن هذه التجاوزات التى باعت عرض مصر الذى هو أرضها حسب عقيدة أهلها، ومع هذا يتوانى عن إصدار قرار نهائى بإلغاء كل التعاقدات التى تمت على الأرض بدءا من ١٩٩٠ مثلا، واعتبارها كأن لم تكن، مع رد الأموال التى دفعها الأفاقون، بنفس النظرية التى يتم بها «الخلع» حين ترد الزوجة ما دفعه الزوج وتحرر عرضها منه.

ماذا ينتظر أبو حديد وهو يرى ٧٥٠ فدانا تذهب لهذا الصهر، و٥٠٠ فدان لهذا العم، و٤٠٠ فدان لهذا الصديق، و٧٠٠ فدان لهذا الراشى، و٦٠٠ لهذا المرتشى، و٨٠٠ لهذا الوسيط، و٩٠٠ لهذه السيدة، و٢٠٠ لهذا الطفل؟

هل رأى أبو حديد على مدى تاريخ العالم كله هذا العبث؟

وهل رأى أحدا يقبل هذا العبث ويظهر بابتسامة واسعة ليقول إنه سيضاعف الغرامة أو سيحيل الأمر إلى الدراسة؟

ما هذا البرود القاتل فى معالجة انتهاب ثروة مصر وعرضها؟

هل يخاف أبو حديد أن يقتل وينال الشهادة؟

هل يخشى أبو حديد على نفسه من سطوة الباطل، ولا يخشى سطوة الحق؟

هل يظن أبو حديد أن اللصوص سوف يعيدون ما اغتصبوه؟

لم لا يذهب أبو حديد بالبلدوزات ليزيل منتجع رئيس مجلس الوزراء السابق على نحو ما ذهب الوزير السابق (فى حركة مظهرية) وأزال أحد المنتجعات؟

(٢٠)

هل انشغل أبو حديد عن أن يقرأ ما تضمه الصحف من بيانات قاتلة عن هذا الفساد؟ هل يظن أبو حديد أن الشعب سوف يسكت عن حقه، أو أن الفساد سيعود إلى عهد سيادته؟

يخطئ أبو حديد إذا ظن ذلك، وإذا ارتكن إلى فكرة فشل الثورة التى لايزال يروج لها الباقون من أعضاء لجنة السياسات.

هل بخل أبو حديد على نفسه بقراءة رواية من روايات والده العظيم التى تقول بكل وضوح: إن الحق لابد أن ينتصر، وإن واجب المسئول من طبقته أن يعمل من أجل الحق، وألا يهادن الباطل؟

إن روح فريد أبو حديد تستصرخ ابنه من العالم الآخر، وتطلب منه العدل لأهل مصر على حساب لصوص مصر.

إن فريد أبو حديد فى عالمه الآخر يذكر ابنه أيمن بقول المتنبى:

نامت نواطير مصر عن ثعالبها وقد بشمن وما تغنى العناقيد

إن فريد أبو حديد يقول لابنه أيمن: لا تكن نائما أيها الناطور.. وكن أسدا هصورا مثل أبيك الشريف.. لا تكن يا أيمن عدوا للثورة، بل كن جزءا منها.

(٢١)

حسن يونس

لست أريد أن أكرر ما هو معروف من أن سيارات وزارة الكهرباء شاركت فى «موقعة الجمل» من وراء ظهر الوزير، لكننى أريد أن أقول إن حسن يونس لايزال يعيش عصر ما قبل الثورة، يحدث ما يحدث فى اليابان فلا ينهى إلينا قولا واحدا فيما يتعلق بالمفاعلات النووية، ويحدث ما يحدث فلا يسارع إلى الإعلان عن تخصيص أرض الضبعة بأقصى سرعة لإنشاء محطة كهرباء من التى تحتاجها مصر، قبل أن تعود الفلول لتستولى على الضبعة وتترك الشعب بلا شاطئ وبلا كهرباء.

يذهب السفير إبراهيم يسرى ليقاوم بيع الغاز ويكسب القضية تلو الأخرى، بينما حسن يونس منصرف عن هذه الطاقة المتاحة أمامه ليضىء لنا مصر ويوفر كهربتها، فلا هو يسارع بطلب ما يريد، ولا هو يلح فى طلب ما يريد، ولا هو ينبه إلى حقيقة احتياجاتنا الكهربية، وكأنه ينتظر أن يأتى الصيف ليكرر علينا الوزير القادم ما قاله فى السنة الماضية، أو كأنه ينتظر أن يأتى الصيف ليقطع الوزير القادم الكهرباء على المظاهرات المليونية فى ميدان التحرير وكل ميدان تحرير على نحو ما قطع غيره الاتصالات والنت عن الشعب.

لست أظن أن من واجب وزير الكهرباء أن يصبر، بل كنت أظن وزير الكهرباء يقود بنفسه مظاهرة إلى وزارة البترول يكون شعارها:

- وزارة الكهرباء تريد الغاز لمصر.
- كهرباء مصر تريد البترول لمصر.

لكنى لست أعرف سببا واحدا لاطمئنان حسن يونس وصمته، ولست أجد نموذجا للصمت المريب أفضل من صمت حسن يونس على احتياجات شعبه التى ستعلن عن نفسها فى الصيف الذى بدأ بالفعل.

(٢٢)

فتحى البرادعى

لاشك فى أن فتحى البرادعى محافظ عظيم، ولاشك أنه كان محظوظا فى دمياط التى جاء منها وزراء متتالون: حسب الله الكفراوى، وعصام راضى، وعبد الهادى سماحة، وأحمد جويلى، لكن واجب البرادعى يبدو أكثر وأصعب وأثقل من واجب كل المحافظين الذين سبقوه، وكل الوزراء الذين سبقوه، ذلك أنه يأتى إلى الوزارة وقد سبقه إليها رجلان استحلا لنفسيهما ما لم يستحله القراصنة، ولا المستعمرون، ولا الغزاة، ولا الأعداء، ولابد للبرادعى أن يعرف هذا، وأن يقر به، وأن يحاول إصلاحه قبل كل شىء، فلابد للبرادعى أن يعرف أن عصر الثورة يتيح له أن ينفذ حكم مجلس الدولة الذى حصل عليه المهندس حمدى الفخرانى بعيدا عن ألاعيب وتخريجات المغربى ونظيف، ولست أجد مبررا واحدا لتكاسله عن تنفيذ الحكم على نحو ما صدر، كما أن عصر الثورة يطلب من البرادعى أن يلغى كل التخصيصات التى تمت، وأن يستولى على كل ما شابه فساد، لأن العقد شريعة المتعاقدين، ولأن اللصوص دلسوا فى العقود، وجاء توقيعهم على البيانات الخاطئة اعترافا بالتدليس.

(٢٣)

إن فتحى البرادعى اليوم ليس فى حاجة إلى مهندس ولا إلى عامل، لكنه فى حاجة إلى قانونيين

ومحاسبين، وإلى فسخ عقود، وإلى استرداد كل ما سرق وإعادته للشعب، لكن فتحى البرادعى يشغل نفسه بالرومانسية الكفيلة بإغراق خلفائه إذا هم خلفوه:

- فهو يعطى آمالا واسعة قد تكون أوسع بكثير مما تبقى من أرض مصر التى لم يسرقها اللصوص.
- وهو يترك اللصوص يستمتعون بما سرقوا، بينما هو أمين على هذه الأرض.
- ولم نسمع منه تصريحا واحدا يدل على أنه سيعيد المسروقات.
- وكأنما هو يحارب الثورة بإقرار الأمر الواقع.
- وكأنما قامت الثورة لتكرس وجود الأراضى فى أيدى المجرمين.
- وكأن الثورة تعترف بالاحتلال والاستعمار.
- وكأن الثورة لا تعترف بالتعمير الحقيقى وحق المواطن البسيط فى سكن بسيط.

إن الدكتور فتحى البرادعى لابد أن ينتبه إلى الشعب، وإلى الثورة، قبل أن يقول وداعا للشعب وللثورة.

(٢٤)

ماجد جورج

وكأنما لم تقم الثورة بعد، فلا يزال ماجد جورج يظن أن وظيفته كوزير تنحصر فى العلاقات العامة، فهو يوزع الهدايا فى أول كل عام، وفى الأعياد، وهو يبعث بالورود والبرقيات، وهو يتصل بالهواتف المحمولة والثابتة، وهو يبتسم حيث يجب القنوط والحزم، وهو يكتفى بالبيانات المهدئة، والأقراص المسكنة، والمراهم الملطفة، أما بيئة مصر التى انتهكتها المصانع التى عجزت عن أن تستوفى شروط البقاء فى أوروبا، فشأنها شأن كل شىء فى مصر: له الله ولها الله.

ها هو ماجد جورج يوشك أن يدخل عامه الثامن فى وزارة البيئة دون أن يحرك ورقة عن ورقة، وها هو يعيش عصر الثورة بعصر ما قبل الثورة، فكل نجاحه يتمثل فى تقليل ذكر اسمه

ما أمكنه، فإن كان ولابد من ذكر اسمه فليكن مرتبطا برصد أو وعد، أما الإنجاز فإنه لا يعرف إلى ماجد جورج سبيلا، ولا يشغل ماجد جورج باله لا بالبيئة ولا بالصحة ولا بمعايير السلامة.

ومن العجيب أن ماجد جورج كان قد سار فى طريق مهندس عظيم، وكان بوسعه أن يكون أعظم من أن يكافأ بوزارة البيئة، لكن أداء ماجد جورج فى وزارة البيئة ينزل به إلى أن يصبح بعيدا عن المعنى الجميل للبيئة الجميلة التى نتمناها لمصر.

فالتلوث يزداد برا وبحرا وجوا بينما ماجد جورج يبتسم، والسحابة السوداء تزدهر، بينما هو يكرر الحديث عن دراسات لم تتم ولن تتم.

والمصانع الملوثة تنتعش بينما هو يضحى بحق المجتمع.

والمساحات الخضراء تتقلص وهو لا يتحرك.

والتصحر ينتعش وهو لا يرتعش.

والتخطيط العمرانى يتعمد قتل البيئة وهو يلحظ ذلك بعين غافية، ونفس واهية.

لكننا مع كل هذا نظن أن الثورة ستصل إلى ماجد جورج عن قريب حتى يدرك أن له وظيفة فى هذا الوطن تريد أن تفخر به، ولو بعد ثمانية أعوام من شغله لها.

■ ■ ■

الباب السابع

آليات الاختيار المدروس

الفصل الثانى والعشرون

لحيتان ونصف

(١)

لحيتان مثنى لحية.. والنصف نصف لحية.. أى أنها ليست لحية كثيفة، أو أنها لا تغطى الفك كله، وإنها تترك بعضه حليقا، على قاعدة نفى النفى إثبات.

يحكى أنه فى أحد العصور التى كانت لاتزال متأثرة بروح التضليل كان رئيس الوزراء حريصا على أن يوحى للجماهير بأنه أشرك الاتجاهات الإسلامية فى وزارته، فاقترح عليه مستشاروه الشبان أسماء معروفة بتوجهها الإسلامى، فأخذ يستزيد من هذه الأسماء دون جدوى، والمقترحون يضيفون أسماء وأسماء.

وإذا بالرجل بعد أن استنفد طاقاتهم فى حصر الإسلاميين هنا وهناك، يقول لهم: إن المهم ليس هو الأشخاص ولكن الفكرة (أو النظام)، وهو الكلام الذى حفظه هو وأمثاله من أيام سطوة منظرى اليسار على مقدرات الوطن، وهو كلام شبه جيد يستخدم استخداما ظالما ليظلل السيئ فحسب.

(٢)

وقال لهم الرجل الذى كان يستمد حكمته من الكرسى: إنه يرى أن الجموع الكبيرة من الإسلاميين أتت من الريف المصرى، (وهو كلام لاعلاقة له بالحقيقة)، ولما كان الريف المصرى يتعامل أكثر ما يتعامل مع وزارتى الزراعة والموارد المائية، فإنه يرى أن يكون الوزيران المسئولان عن هاتين الوزارتين من الإسلاميين.

ولما لم يكن هناك من الوجوه الإسلامية المرشحة من له علاقة بالزراعة أو الموارد المائية، فقد طلب رئيس الوزراء قائمة ترتيب كبار الموظفين الفنيين فى الوزارتين مرفقة بالصور، ولحسن حظه أن كان هناك واحد ـ وواحد فقط ـ فى وزارة الزراعة قد أطلق لحيته، كما كان هناك واحد ـ وواحد فقط ـ فى قيادات وزارة الموارد المائية قد أطلق لحيته.

وهكذا تم حسم اختيار هذين الوزيرين من صورتيهما دون أن تكون لهما علاقة بالتوجهات الإسلامية الفاعلة، ولا بالثورة، ولا بالشعب.

(٣)

على أن القدر عودنا على أنه يمتلك دائما القدرة على تأديب من يظنون أنهم قادرون على التلاعب به، وهكذا كانت المفاجأة أن أحد الوزيرين الجديدين ممارس للتطبيع، ومتهم بالتحرش، فضلا على أنه المستشار الأمين لشركات الوزير الأسبق الذى ملأ الدنيا فسادا وجورا، وأن الآخر يتبنى رؤى تتعارض تماما مع التوجهات التى يفهمها رئيس الوزراء.

ولم يكن القدر وحده هو الذى يضحك من الشعب، ومن الحكومة، لكن العقل المدبر فى أمن الدولة كان يقهقه لأنه أضاع الثورة يوم أغراها برئيس وزراء قيل: إنه جاء من الميدان، بينما كان وجوده فى الميدان لحساب أمن الدولة نفسه.

ولك الله يا مصر.

■ ■ ■

الفصل الثالث والعشرون

وزير الخارجية الجديد

(١)

ثمة ثلاثة أسباب كانت دافعا لثلاثة مواقف من وزير الخارجية الجديد جعلته فى دائرة الضوء بأسرع مما يتصور ومما تصور:

السبب الأول: أن أحد أدبائنا ذهب إلى بلد أوروبى يتحدث فى حفل فوجد هذا السفير حاضرًا، فاحترمه وأكرمه وصادقه وأشاد به.. وهذا من حق الأديب ومن حق السفير.. حتى لو لم يكن السفير قد حضر حفلا من الأساس، ذلك أن من حق صاحب القلم أن يشيد وأن يمتدح وأن يبحث عن السبب فى المدح أو الإشادة، وبالتالى فإنه يقدم سبب المدح قبل المدح نفسه حتى تبدو الأمور منطقية..

لكن حق الأديب فى المديح يظل قائما وبخاصة أن ابنه من رجال السلك الدبلوماسى الشبان الذين يتطلعون إلى الفوائد التى تعود عليهم بسبب مثل هذا الرأى الجميل.

السبب الثانى: أن كثيرين رأوا السفير يسير فى مواكب الهانم وأنهم رأوه يفى بطلباتها فحق لهم أن ينادوا بالتخلص منه، وهو سبب وجيه، وبخاصة إننا لم نسمع اسم السفير مرتبطا بعبقرية دبلوماسية أو قانونية أو مرتبطا بحادث فيه شهامة أو فيه إنجاز، ومن ثم فإنه يبدو واحدًا من رجال العلاقات العامة المتميزين الذين نحتاجهم بالفعل حتى وإن لم يكن موقع وزير الخارجية هو موقعهم الأمثل أو الأكثر ملاءمة.

السبب الثالث: أن أطرافا كثيرة أعلنت بكل وضوح عن انتماء السيدة السفيرة (أو حرم

السفير) بل هى الآن حرم الوزير إلى إحدى المؤسسات الهيكلية التى كانت معنية فى الأساس بالترويج لأهداف كاذبة من قبيل عناية السيدة الأولى بالسلام وسعيها نحو نوبل للسلام، أو أهداف مرتبطة بمشروع التوريث الذى ضج الناس منه حتى ثاروا، ولما كانت السيدة الأولى فى الخارجية لم تعلن حتى الآن (وأظنها لن تعلن بعد هذا المقال) عن حقيقة عضويتها وعن حقيقة موقفها من الثورة ومما قبل الثورة فإن الأمر أصبح فى حاجة إلى قدر من التروى قبل أن يحلف الرجل اليمين الدستورية ويبدأ فى تولى مهام منصبه.

(٢)

قد أكون أكثر قربا من السفير من كل أصحاب المواقف السابقة وقد أكون أكثر بعدا.

قد أكون معجبا به وقد أكون معجبا بعائلته أو بسلوكه..

لكن الأطروحات المتاحة فى سوق السياسة تقتضى إعادة النظر فى جدارة الرجل بالمنصب.

وربما كانت الأمور الثلاثة التى ذكرتها فى مطلع المقال مؤثرة على الميزان الإيجابى للرجل وميزاته الإيجابية..

وربما كان العيب عيب إخراج للصورة، وربما كان من الصعب الحكم فى مثل هذه الظروف التى نعيشها لكن التدقيق مطلوب قبل أن نتعذب عذاب المشتتين بالآراء المادحة والذامة فى أحمد أبوالغيط، وهى آراء استمرت تعذبنا طيلة ست سنوات ونصف السنة، منطلقة من بدايات واحدة ومنتهية إلى نهايات مختلفة..

- فقد كنا نسمع أنه دبلوماسى هادئ فإذا المعارضون يحولون الكلمة إلى سبة.
- وكنا نسمع أنه مجد مطيع فإذا المعارضون يحولون الكلمة إلى أنه لا يصلح إلا فى موضع الرجل الثانى فحسب.
- وكنا نسمع أنه قارئ فإذا المعارضون يحاولون الوصف إلى أنه طاووس لا يقرأ إلا ما يثنى عليه.

قد يكون أبوالغيط نموذجا لأشياء كثيرة لكنه نموذج يصعب على عصر الثورة أن يتقبل تكراره.

(٣)

لمن نوجه النصيحة؟ أظن أن أولى الناس بها هو السفير الوزير نفسه.

هل لعصام شرف شأن بالموضوع؟ بالطبع لا، فهو حريص على أن يؤكد للناس أنه رئيس للوزراء الذين لم ينتق أيا منهم هم ولم يفكر فيهم.. وهى حالة نادرة فى التاريخ.

■ ■ ■

الفصل الرابع والعشرون

وجاهة الوزارة والرجل الذى قفزت به

(١)

أعلنت تفصيلات التعديل الوزارى الأخير فى نهاية الأسبوع الذى سبق أداء الوزراء الجدد لليمين الدستورية يوم الخميس، ومن باب المصادفة ظهر عدد «الأهرام» يوم الجمعة متضمنا «ندوة الأهرام» عن إحدى المشكلات المتعلقة بالزراعة، وكان الوزير الجديد واحدا من العشرة الذين حضروا الندوة مع الوزير القديم، وكان ترتيبه بينهم الثامن، ولم يكن أحد بعده إلا اثنان، وبينما كان صلاح يوسف قد أصبح وزيرا منذ منتصف الأسبوع، فإن «الأهرام» بطبعه المحافظ نشر قائمة الحاضرين للندوة على النحو التالى:

- د. أيمن أبوحديد: وزير الزراعة.
- د. محمد فتحى عثمان: رئيس مركز البحوث الزراعية.
- لواء إبراهيم العجمى: رئيس هيئة التعمير والتنمية الزراعية.
- د. أحمد خورشيد: مستشار تكنولوجيا الأغذية.
- د. إسماعيل عبد الجليل: رئيس مركز بحوث الصحراء سابقا.
- د. على إسماعيل نجيب: مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعى.
- د. سامى صبرى: المشرف العام على مشروعات برنامج الغذاء العالمى.
- د. عبدالعزيز شتا: رئيس قطاع استصلاح الأراضى.

- د صلاح يوسف: رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة.
- د. أحمد الخولى: نائب رئيس مركز بحوث الصحراء.
- د. عبد الغنى الجندى: أستاذ زراعة عين شمس.. مستشار وزارة الزراعة للميكنة والرى.

(٢)

ويوم الجمعة ظهرت الأهرام نفسها وفيها خبر حلف الوزير الجديد اليمين القانونية، ويوم الجمعة التالى نشرت الحلقة الثانية من حلقات الندوة فى «الأهرام»، وقد تعدل الترتيب فأصبح صلاح يوسف الذى كان تاسع اسم فى قائمة «الأهرام» أول اسم، وتعدل الوضع فأصبح الاسم الأول (أبو حديد) فى المحل الثانى.. وهكذا.

(٣)

يحكى أن واحدا من صاحبى الاسمين الأخيرين فى القائمة قال: الحمد لله أننى واحد من اثنين لم ينزل عليهما التخفيض، كما حدث مع ثمانية من القائمة.

■ ■ ■

الفصل الخامس والعشرون

قصة الزهور القاتلة

(١)

سئل أحد اليساريين القدامى عن أفضل لذة فى حياته السياسية.

قال الرجل الحكيم بعد تردد: إن أفضل لذة فى السياسة أن تأتيك الفرصة لتنتقم من الشخص الذى شمت فيك، سواء انتقمت منه أو لم تنتقم.

قيل لماذا؟ قال: لأن هذا الشخص الشامت فيك أظهر سعادة وضيعة تنم عن نفاقه، وسوء مخبره، بينما كان يظهر طاعة وحبا والتزاما وبشاشة حين كان تحت يديك.

ألا ترى إلى وكيل الوزارة الذى يرحب بالوزير الجديد، ويظل يتحدث عن حكمته، وعن مدى الحاجة إلى هذه الحكم، ويشكر الله على أن أتيحت هذه الحكمة بمقدم الوزير، فإذا ما ترك الوزير موقعه بدأ يتحدث عن عيوبه، وعن شخصيته المهزوزة، وعن أدائه الضعيف، وعن ذمته الخربة، وعن أخلاقه السيئة.

ترى ما يكون موقف هذا الوكيل إذا ما عاد إليه الوزير وزيرا مرة أخرى؟

(٢)

قال السائل: لا تنس أن السنوات الثلاثين الأخيرة أسست وضعا جديدًا ساعد على هذا الخلق الوضيع حين سنت سنّة أن مَنْ ترك منصبا لا يعود إليه، وهكذا أصبح كل جديد أفضل ممن سبقه، وأصبح كل مَنْ ترك المنصب مخطئا، لأنه لو لم يكن مخطئا ما ترك المنصب، وهكذا

غُيبت معانى الكرامة، وعزة النفس، واحترام الذات، وحلت محلها قيم جديدة تتمثل فى القدرة على التأقلم، واحترام الكرسى، والتمسك به، والسعى إلى قتل مَنْ يفكر فيه، فإن لم يكن فإرهابه وترويعه.

(٣)

قال السياسى القديم: وهكذا كان من الصعب على الموظفين مهما علا قدرهم أن يفاجأوا بعودة وزراء قدامى لتولى مناصبهم الوزارية القديمة.

قال السائل: لكن الموظفين استطاعوا التأقلم.

قال السياسى القديم: بالطبع، فقد نجحوا، لكن الجرة لا تسلم فى كل مرة كما يقول المثل.

وضرب الرجل مثلا فقال:

هل سمعت قصة المستشارين الذين سارعوا إلى الترحيب بوكيل الوزارة الذى أصبح وزيرا، ووضعوا الزهور الباهرة فى صفوف متتالية أمام مكتبه يبتغون بهذا أن يحافظوا على نهر الخيرات المتدفق فى جيوبهم، فلما تعثر تشكيل الوزارة الأخيرة وصدرت الأوامر للوزراء القدامى بالعودة إلى تسيير الأعمال ليوم واحد، ذهب الوزير القديم ففوجئ بطابور من الزهور المنمقة الفخمة تنتظر الوزير الذى سيخلفه، فكلف مَنْ أحصى له أصحاب الزهور، وأصدر فى هذا اليوم «بدل الضائع» قراره (الذى تأخر كثيرا) بإنهاء عمل كل هؤلاء المستشارين الذين كانوا يجدون من أنهار الأموال ما لا ينفقون.

■ ■ ■